اخترنا لك
الحركة التعاونية العالمية
بقلم
مارجريت ديجبي
سكرتيرة مؤسسة بلانكت للدراسات التعاونية
ترجمة
محمد سامي السيد
مراجعة
محمود فتحي عمر
THE WORLD
CO OPERATIVE
MOVEMENT
MARGARET DIGBY
نسخة مجانية

اخترنا لك

الحركة التعاونية العالمية

بقلم: مارجريت ديجبي
سكرتيرة مؤسسة بلانكت للدراسات التعاونية

ترجمة: محمد سامي السيد
مراجعة: محمود فتحي عمر

تقـــديم

يعتبر هذا الكتاب عرضا شـــائقا للحركة التعاونية التى بدأت تسود العـــالم منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وقد عالجت المؤلفة موضوع التعاون من الناحية الفكرية والتـاريخية والعلمية ، وركزت اهتمامها على كيفية سير الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والجمعيات التعاونية الخاصة بالاتجار بالجملة . ونظرا لأن هذه المؤلفة انجليزية الاصل فقد اهتمت كثيرا فى معظم أبواب الكتاب بالحركة التعـاونية فى انجلترا التى اعتبرتها رائدة الحركة التعاونية فى جميع أنحاء العالم

وقد تم تقسيم الكتاب الى ستة عشر فصـــلا مسلسلة من الناحية الموضوعية وتطور الحركة التعاونية منذ نشأتها ، وقد بدأت كتـابها بشرح كيفية نشأة فكرة التعاون ثم كيفية تطورها ونموها ثم أسهبت فى ذكر التعاون الاستهلاكى فى انجلترا ثم التعاون الاستهلاكى فى غيرها ولم تقصر حديثها عن الحركة التعاونية على التعاون الاستهلاكى فقط، وانما امتد الى ذكر التعاون الصناعى الذى لم ينشر بعد فى أنحاء العالم، وكذلك التعاون بين الفلاحين والنظام الائتمانى وكيفية تسويق المنتجات الغذائية والحاصلات الزراعية . ولم تتوقف أيضا عند هذا الحد ، وانما تحدثت عن التعاون فى مصايد الاسماك وعن الخدمات التعاونية الكاملة فى جميع مجالات الحياة .

ولم تحاول الكاتبة أن تجعل كتابها مجرد عرض تاريخى أو واقعى وانما قامت بتقـديم عـدة اقتراحات عمليـة من أجل تطوير وتطبيق التعاون فى كل مجال ، كما وضعت اقتراحات كاملة بشأن قيام تعاون بين الدولة والمجتمع ، لذلك يمكن القول بأن هذا الـكتاب قـد جمع بين العرض والتحليل العلمى والمنطقى وبين الاقتراحات البناءة والعلمية فى مجال التعاون من أجل الاسهام فى بناء مجتمع يقوم على أساس المحبة والتعاون والبناء الجماعى ، وهو الأمر الذى يسعى اليه مجتمعنا الحالى فى الجمهورية العربية المتحدة .

مقدمة

من الصعب تحديد معنى كلمة « التعاون » نظرا لأنها تتضمن معنين مختلفين .

الأول ــ أنها قد تعنى « العمل معا » أو « الاستعداد لمديد من العون »

الآخر ــ أنها قد تعنى أيضا نوعا خاصا من المنظمات ذات النشاط التجارى . وتنتشر هذه المنظمات بأشكال مختلفة ــ منها أعمال البقالة ومطاحن الدقيق فى الجزر البريطانية ، وفى الاعمال الجماعية التى تقوم بها النساء لجمع المحصولات النباتية فى نيجيريا من غابات نيجيريا الواسعة ، وفى الخروج الجماعى لمجموعة الصيادين الايسلنديين الى عرض البحر ، وفى التعاون الجماعى بين الفلاحين الفرنسيين لتأمين مواشيهم ضد الخسائر الناجمة عن الحوادث أو الامراض ، وفى التعاون بين الموظفين العموميين لاعادة بناء مساكنهم التى خربتها الحرب ، وفى تعاون الفلاحين الكنديين فى نقل القمح من البرارى الى الاسواق ، وتعاون الفلاحين فى سيبريا فى نقل مرضاهم الى المستشفيات وقيام الكتبة من أهل الملايو فى ادارة البنوك وقيام الحائكات الروسيات بحياكة ملابس الجنود الروس ، واشتراك الفلاحين فى تشيكوسلوفاكيا فى توصيل شبكة الأسلاك فى القرى والمنازل من أجل مد هذه المنازل بالكهربا .

ولكن ما الشيء المشترك الذى يضم جميع هذه المنشآت ويجعلها تتوحد فى عملها ؟ لاشك أنها الرغبة فى المساعدة والتعاون والعمل الجماعى ، وهى ألفاظ لا تمت الى المعنى الفنى للكلمة بصلة قوية . وهناك أيضا بعض المميزات الواضحة التى تميز كلمة « تعاون » عن بقية أنواع النشاط ، وهى مميزات تسعى الى الغاية النهائية وتتصل جزئيا بالوسائل .

وقد حدد الدكتور س . ر . فاى معنى المجتمع التعاونى فى عام ١٩٠٨ (١) فقال : « انه عبارة عن « جمعية تقوم بين الضعفاء بقصد

---

(١) راجع كتاب التعاون فى الداخل والخارج بقلم س.ر فاى طبعة عام ١٩٠٨

التجارة وتدار بروح من الايثار بحيث يقتسم الاعضاء الارباح بنسبة تتمشى مع درجة استخدامهم لهذه العضوية »

وهذا تفسير طيب يمكن الأخذ به وذلك بالرغم من أن كلمة « التجارة » تعتبر لفظا ضيقا محدودا لا يستطيع أن يغطى جميع أوجه النشاط الذى يقوم به التعاون ، ومن الممكن الأخذ بكلمة « ضعفاء » أيضا ولكن فى حدود ضيقة لأن هذه التعاونيات لم تعد تضم الضعفاء فحسب وانما أصبحت نظاما شاملا يضم الأقوياء والضعفاء معا .

وبعد ذلك بفترة كتب الدكتور « ج . ملادينتز » كتابا بعنوان « تاريخ مذاهب التعاون » بحث فيه عن العنصر المشترك بين جميع المنشآت التعاونية فقال : « انها جمعيات أشخاص تضم صغار المنتجين أو المستهلكين الذين يشتركون بمحض ارادتهم لتحقيق هدف مشترك عن طريق تبادل الخدمات بوساطة منشأة اقتصادية جماعية تعمل بأموال الجميع وتحت مسئوليتهم المشتركة . » ويتضمن هذا التعريف الكثير من الأفكار ، أفكار الحرية والديموقراطية والمسئولية المتبادلة فى الحياة الاقتصادية وفكرة التعاون الادبى والسلوك الانسانى فى الحياة .

ان عصرنا الحالى هو عصر الأفكار الخاصة بالاتجاهات السليمة الحقيقية وطريقة السلوك الطيب فى الحياة الاقتصادية التى يوجهها التعليم الدينى السليم . وهو عصر اندمجت فيه جميع العوامل الانسانية الطيبة مع تأثيرات التغيرات الفنية الكبرى التى أدت الى ظهور التغيرات الواسعة النطاق فى التكوين الاقتصادى نفسه .

ومن الطبيعى أن يسأل الكثيرون من القراء الذين يهتمون بهذه الخطوات فى مراحلها الأولى عن مدى موقف الحركة التعاونية وسط تيارات المذاهب والمبادىء الجارفة ، وهو وضع يبرز محاولة الانسان فى العيش وسط مثل هذه التيارات التى ميزت منتصف القرن العشرين . وقد قيل : ان التعاون عبارة عن نوع خاص من نظام المنشآت الخاصة ورأس المال الخاص . وقيل أيضا : انه نوع من التطبيق الاشتراكى أو خطوة من خطوات المراحل الأولى تجاه المجتمع الاشتراكى .

كذلك وصف هذا النظام أيضا بأنه دفاع وحماية للمجتمع ضد قوة الفرد الرأسمالى التى لا يقف فى طريقها أى عائق ، أو هو دفاع عن الفرد ضد السلطة الكاملة التى تمارسها الدولة فى الحياة والشئون الاقتصادية .

ومن الممكن تحديد أقرب هذه التعبيرات الى الحقيقة عن طريق دراسة ومعرفة تاريخ الحركة وأفكارها فى الماضى والحاضر ، والأشخاص الذين ساهموا فى تقويتها ودفعها الى الأمام والأشكال التى بدأت تظهر بها الآن فى مختلف بلاد العالم ومختلف أنواع النشاط الانسانى الذى عاشت فيه ووجدت مكانا لها فيه .

فاذا أخذنا جميع هذه الأمور فى اعتبارنا فاننا سوف نستطيع أن نهضم بكل سهولة أهمية الحركة التعاونية مقابل بقية أنواع النشاط الاقتصادى ، وأهمية الدور الذى ستؤديه فى المستقبل فى حياة الإنسان والمجتمعات المختلفة .

الفصل الأول
تاريخ وفكرة

تعتبر ممارسة عملية تبادل العون من أجل العيش من أنواع النشاط التى ترجع الى العصور القديمة : فقد كانت المجتمعات الزراعية منذ العصور الاولى خاصة تتجمع وقت حصد المزروعات وتعمل معا يدا واحدة وتترك بعض الأفراد يحرسون الأغنام والمواشى ويقودونها الى المراعى .

وقد امتد هذا التعاون الى أبعد من ذلك اذ كانت الحضارات القديمة مثل حضارة بابل وحضارة القرون الوسطى فى هولندا تعتمد فى زراعتها على التعاون فى رى الأراضى أو فى وقف طغيان المياه من البحار حتى يمكن الشعور بالأمن والطمأنينة فى حياتهم اليومية . ويقال : ان الحب والرى كانا السببين الرئيسيين لصراع الانسان مع أخيه الانسان فى معظم القرون الماضية ، كما أنهما كانا السببين الرئيسيين أيضا فى زيادة التعاون بين المجموعات من أجل الوصول الى الأهداف التى تتطلبها الحياة .

ولا شك أن التعاون الذى يظهر فيه التخصص بدرجة أقل كان عنصرا من العناصر القوية التى أبقت المجتمع الريفى وحافظت عليه وقد ظهر ذلك بوضوح فى الدول السلافية حيث كانت المير الروسية (Mir) أو الزادروجا الصربية (Zadruga) تعتبر الوحدات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية هى التى تتعاون فى الجوار وداخل العشيرة .

ولم يقتصر التعاون فى مجال الأعمال على النشاط القائم حاليا ، وانما كان سائدا فى العصور القديمة • فمثلا فى جبال الألب السويسرية والفرنسية كانت المجموعات المتعاونة تقوم بابعاد المواشى من الوديان وسحبها الى مناطق الرعى فى الصيف ثم تقوم بنقل اللبن بطريقة جماعية الى المناطق الحضرية التى يستهلك فيها هذا اللبن أو التى يصنع فيها الجبن ومستخرجات الألبان الأخرى .

أما التعاون فى الحضر فلم يكن واضحا فى العصور القديمة بالرغم

من أن هيئات دفن الموتى فى المدن الكبرى الاغريقية والرومانية كانت قائمة فى ذلك الوقت ، كما كانت بعض الجمعيات الخاصة بالتأمين المتبادل قائمة وكذلك بعض الجمعيات العمالية التى استمرت قائمة حتى العصر الحاضر الى أن ظهرت النقابات الحالية . وكل هذه الأنواع المختلفة من النشاط تعبر عن كيفية الاندماج والتعاون بين المجموعات والفئات المختلفة لتحقيق المعونة المتبادلة التى لا تستطيع العائلة وحدها أن تحققها واعطاء هذا الشكل من التعاون نوعا من الاستمرار المنظم .

ولكن التعاون الحالى الحديث لا يعتبر استمرارا للأشكال القديمة الا من ناحية الفكرة فقط ، فقد نشأ هذا التعاون عند ما كانت أفكار المعونة المتبادلة والنظم الاقتصادية المنظمة ، حيث يكون لكل فرد فيها حقوقه وواجباته ، فى أضعف حالاتها بحيث أصبح الأمر للفردية المتنافسة المطلقة .

وقد خلق الباب المفتوح للهجرة والأستعمار والاستغلال وتراكم الثروة فى أيدى عدد قليل من المستقلين منذ ابتداء القرن الثامن عشر حتى الآن ازدياد الضغط لأن هذه الحركات قد غيرت من طبيعة الاقتصاد الساكن ، وأصبحت هناك حركة دائمة متطورة انفجرت عنها الثورة الصناعية والثورة الزراعية وما صاحبها من التغيرات فى ظروف الانسان وحياته وعلاقاته ، الأمر الذى جعله يخشى المستقبل ويسعى الى زيادة التعاون والتكتل .

ويؤدى التغير الكاسح السريع الى ظهور فئة من الناس تعانى من هذا التغير وتتألم منه ، أما هؤلاء الذين لا يستطيعون أن يكافحوا هذه الموجة من التغيرات ، فان هذه الموجة تطغى عليهم وتكتسحهم . لذلك نجد أن هناك فئة أخرى تغلبت على هذه الموجة فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وهى الفترة التى ظهرت فيها التغيرات الكاسحة فى الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والفنية ، واستطاعت أن تزيد من ثروة العالم وأن ترفع مستوى الانتاج الحيوانى والزراعى وأن تضاعف انتاج السلع الاستهلاكية والملابس وتزيد من انتاجية وحجم وسائل الراحة داخل المنازل العادية .

لقد كان الأثر المباشر الأول لهذه الحركة أن عددا كبيرا من الرجال والنساء وجدوا أنفسهم يعملون ساعات طويلة دون راحة وفى ظروف يائسة نتيجة الأجور الضعيفة أو نتيجة العيش على الخير والاحسان حين تعم البطالة الضخمة وينتشر الجوع ، فكانوا يعيشون فى الأحياء الفقيرة القذرة ولا يجدون ما يقتاتون به كما كانوا لا يستطيعون ممارسة حق الاختيار أو استخدام ارادتهم ومسئوليتهم فى عملهم اليومى .

وفى الوقت نفسه أجليت أعداد ضخمة من الفلاحين الزراعيين الذين عاش أجدادهم فى رخاء ويسر ، من الأماكن التى كانوا يعيشون فيها وذلك لأجل بناء وتنظيم الاقطاعيات الكبرى التى لا يدفع فيها الا الأجور التافهة أو لأن الوسائل التى كانت تستخدمها هـــذه الاعداد من الفلاحين أو الموارد التى تعيش عليها لا تقوم ، عند المنـــافسة ، على قدم المساواة مع الارض البكر والمساحات الكبيرة التى فى العالم الجديد . وقد وجد الاشخاص الذين هاجروا أو سافروا الى ما وراء البحار أنفسهم فى حالة عزلة مما أشعرهم باليأس وأوقعهم تحت رحمة الدول التجارية الـكبرى وشركات البواخر والملاحة وشركات البترول والـكيماويات التى تسيطر على جميع وسائل النقل والمواصـلات بين المنطقة التى يقيمون فيها والعالم الخارجى .

وبدأت فكرة ان يفعلوا شيئا « أولا » : فى تخفيف الاوضاع ثم تغييرها بعد ذلك ، ولكن هذه الفكرة لم تراود هذه المجموعات المختلفة جميعها فى وقت واحد ، وانما مرت عليهم فى فترات متفاوتة ولم تظهر فى صورة أو شكل التعاون المعروف حاليا ، اذ وجد العمال الصناعيون والعمال الأجراء الزراعيون أنفسهم بعد كفاح مرير وطويل أن أسلم وسيلة للدفاع عن حقوقهم انما هى فى تكوين نقابة خاصة بهم ولكنها لم تغير النظام الاقتصادى الراسمالى ، وانما استطاعت أن تجعل العامل قادرا على حماية بعض مصالحه واكتساب جزء من الارباح المـــادية والوصول الى وضع اجتماعى يمتاز بالكرامة والحرية فى حياته الخاصة

وظهرت هناك فئة تعمل فى المجال الســـياسى لتمثيل العمال فى المجالس البرلمانية حتى يمكن أن تحمى مصـــالح العمال وحقوقهم فى التشريعات التى تصدرها هـــذه المجالس ، على حين تراجع آخرون وعاشوا حياة كلها تمسك بالتقاليد وهى أمور لا تتصل بهذا العـــالم بأية صلة .

وقد ظهرت حركة التعاون من مصدرين رئيسيين : هما : التجربة العملية فى الحياة ، والاحلام والأمانى . وهـذان المصدران لم يكونا من من اعداد نفس الشخص وانما كانا أفكارا نشـأت على مر التـــاريخ الانسانى على الأقل منذ عهد أفلاطون ، وقد نظر اليهما على أنهما اتجاه سليم وكاف فى السياسة والقانون والاقتصـــاد أيضا ، وهما لذلك اسـتطاعا أن يمرا فى المراحل المختلفة حتى وصـــلا الى التفـــكير الاشتراكى .

وقد تكون أول فكرة خاصة بالتعـــاون الذاتى (داخل المجتمع أو داخل الدولة) الذى يؤدى الى أن يعيش الافراد حيـــاة كلهـــــا حب وود ومساندة وتعاون ، فكرة ناشئة عن التنافس الذى كان فى

القرون الوسطى فى الصناعات والتجارة والفنون أيضا ، وهى الأشياء التى ميزت اقتصاديات القرون الوسطى ، ولكن هذه المجتمعات كانت مجتمعات ذات صبغة وشكل معين . وكان على المجتمع الاقتصادى الذى يتكون من عائلات عادية أن ينتظر الى ما بعد فترة الاصلاح ، وظهرت أيضا فى انجلترا البروتستانتيه فى القرن السابع عشر حيث بدأ انتقدم الصناعى والاتصال بالمجتمعات الجديدة وأشكال مختلفة من المجتمعات فى مناطق بعيدة تختلف فى الاتجاهات والأفكار الدينية والسياسية (المستعمرات) .

وفى عام ١٦٥٩ نشر كاتب هولندى كان يعيش فى انجلترا يدعى ب . س . بلوك بوى Plockboy كتيبا صغيرا وضع فيه مشروعا لتكوين جمعيات اقتصادية تضم الزراعيين والفنانين ورجال البحر والمهنيين الذين يستطيعون أن يقدموا بعض المال والجهود لمصلحتهم ومصلحة المجموع .

ثم جاء بعده شخص من الكويكر يدعى جون بيللرز فى عام ١٦٩٥ ونشر اقتراحاته من أجل رفع مستوى الصناعة والتجارة وتربية الدواجن وتناول بيللرز آراء بلوك بوى بتوسع وطالب بأن ينضم المنتجون والمستهلكون والزراعيون والفنانون ورجال الصناعة فى هيئة واحدة تقوم بالبيع فى الأسواق وتحصل على فوائد توزعها على رأس المال الذى يأتى من خارج المجموعة .

وقد تضمن هذا المشروع الخاص الأفكار التعاونية التالية :

ربط المساعدة الذاتية والمعونة المشتركة واقامة جمعية اختيارية ديموقراطية لخدمة الأغراض الاقتصادية بالعدل ، واقامة علاقات مباشرة بين المنتجين والمستهلكين والعمل على التخلص من نظام الوسطاء .

ثم وصلت أعمال بيللرز الى أيدى روبرت أوين (١٧٧١ — ١٨٥٨) الذى يعتبر بصفة عامة أول مؤسس للحركة التعاونية الحديثة ، فقام بتأسيس وانشاء عدد من المؤسسات والجمعيات تهدف الى زيادة التعاون بين الجماعات والشعوب ، واستطاع أن يؤسس جمعية كل الطبقات من كل الشعوب وذلك بعد الانهيار الذى أصاب منظمات العمال ، وكان هدفه من وراء ذلك انشاء مركز للتعاون له فروع فى جميع أنحاء العالم وتنتشر الدعاية له بوساطة الاجتماعات والمؤتمرات والبعثات والمنشورات الرخيصة وتبادل المنتجات دون أية منفعة خاصة ، وأخيرا تكوين المجتمعات ذات المصالح المتحدة .

ولم تكن القارة التى جابها وطاف بها أوين على استعداد لقبول

مثل هذه الأفكار فى ذلك الوقت حتى انجلترا نفسها لم تكن قد وصلت الى درجة من النضج بحيث تقبل مثل هذه الاتجاهات لذلك لم يشترك فى هذا المركز سوى عدد قليل .

وبالرغم من الصعوبات التى واجهت هذه الحركة انتشرت بعض الكلمات التى أوجدها أوين مثل كلمة « التنافس » و « التعاون » فقد قال أوين فى كتابته : « يجب علينا أن نحل التعاون محل التنافس » .

وظهر عدد كبير من المفكرين الذين سلكوا الطريق نفسه وخاصة وليام تومسون وهو ايرلنـــدى : فقد قام سنة ١٨٢٤ بنشر كتاب : « بحث فى مبادىء الثروة » التى تؤدى الى أكثر من السعادة الانسانية ثم أتبعه بعد ذلك عدة مؤلفـات منها « مطالب رأس المـال والعمل يتصالحان » .

وظهر أيضـا الدكتور وليـــام (١٧٨٦ ـ ١٨٦٥) الطبيب البريطانى وصديق ليدى بيرون ولكن لم ينجح أكثر من أوين فى انشـاء الهيئات الدائمة . واستطاع فى عام ١٨٣٠ أن يؤسس بعض التعاونيات الكثيرة الصغيرة ، ولكنه فاق أوين فى أنه استطاع مع تلامذته أن ينشئوا الجمعيات التعاونية ذات الصبغة المعاصرة المتقدمة .

وقد قام كنج كذلك باصدار مجلة شهرية أطلق عليها اســم « التعاون » استمرت فى الصدور حتى العدد الثـامن والعشرين ، وكانت نافذة الأثر منتشرة فى كل مكان . وكان يطالب مثل أوين بضرورة النظر الى قيمة العمل والعمال ، ونادى بضرورة الاشراف على رءوس الاموال التى وصفها بأنها نتيجة الاعمـال الاضافية التى توضع فى الاحتياط .

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن كنج كان أكثر ديموقراطية من أوين الذى كان ينظر اليه على أنه « كابتن » الصـناعة . وكان كنج يبحث عن المساعدة الذاتية والتخلص من وصاية وسيطرة الأغنياء ، وكان يرى أن المسيحية الحقيقية تدعو الى فضيلة التعاون فى الحياة ؛ وبهذا الشكل نراه متمشيا مع آراء عصره الدينية وبلده على حين كانت آراء أوين تدعو الى خلق انقلاب فى الحياة داخل بلاده والأنظمة السائدة فيها .

وكانت معظم الجمعيات التعاونية التى أنشئت تحت نفوذ كنج وتوجيهاته من نوع المخازن التى تقوم ببيع جميع الاحتياجات اليومية لأعضائها ، وكانت هناك جمعيات خاصة بالمنتجين ، وكان هدفه الأساسى والنهائى من وراء ذلك هو أن يستطيع العمال أن يجمعوا رءوس أموال جماعية ينظمون بها أعمالهم لمصلحتهم ومنفعتهم الخاصة .

وحينما كان أوين وكنج ينشران مبـــادئهما الخاصة بالنظرية التعاونية فى أنحاء انجلترا كانت هناك أفكار متشابهة تشق طريقها فى فرنسا . وقد كانت الثورة الفرنسية التى اشتعلت عام ١٧٨٩ ثورة سياسية أكثر من كونها ثورة اجتماعية . وهى الثورة التى عاش فى ظلها نبى الدعوة التعاونية وهو صبى : فرانسوا مارى شارل فورييه (١٧٧٢ – ١٨٣٧) الذى كان تاجـــرا متنقـــلا وكان هـ . ج ويلز عصره وجيله الذى كتب فى بداية القرن التـــاسع عشر عن أهميـــة قناة مثل قناة السويس وقناة بنما ، واللغة العالمية والاسلحة الصناعية والصـــناعات الثقيـــلة . وهـــو مؤسس الفالانستـير (Phalansteire) أى المجتمع الزراعى – الصناعى والعمـــل الاقتصادى والاحكام الاجتماعية وكذلك الأشكال الهندسية التى تصورها بكل دقة وحكمة . ولم يحاول أن يضع أفكاره موضع التنفيذ لأنه لم يكن يمتلك الوسائل لذلك ، ولكن أفكاره استطاعت مثل أفكار « أوين » أن تشق طريقها الى امريكا ، واستطاع أن يجد له تلميذا على الاقل يتبنى أفكاره فى فرنسا وينشرها بنجاح كبير فى معظم أنحاء فرنسا .

وكان سانت سيمون (١٧٦٠ – ١٨٢٥) أول من استخدم العبارة المشهورة « لكل على حسب حاجته ، ومن كل على حسب طاقته » لذلك فهو يعتبر أبا للاشتراكية الفرنســية أكثر من كونه أبا للتعـــاونية الفرنسية . وكان أكثر اهتماما بالمجتمع الانســـانى بصـــفة عامة ، لا بتكوين الجمعيات داخل المجتمع نفسه ، ولكن تلميذه فيليب بوشيه (١٧٩٦ – ١٨٦٥) قام بعد ذلك بمواصلة جهود سانت سيمون فنشر أوراقـه التى أطلق عليهـــا اسم Le Producteur فى العام الذى كان كنج يمارس نشاطه على أوسع نطاق . وكان طبيبا ، كذلك أخذ يدعو الى المساعدة الذاتية والى قيام الفئات العاملة بتجميع رءوس الأموال والاشراف على الاقتصاد الاجتماعى واصلاحه .

وكان الفرق بينه وبين كنج هو أن الأخير كان يفكر فقط فى قيام المستهلكين بشراء حاجاتهم على حين يهتم بوشيه بكيفية قيام المنتجين ببيع منتجات أعمالهم . وهذا الاختلاف الكبير ميز بين التطورات التى سارت فيها حركة التعاون فى فرنسا وفى انجلترا .

وانتقلت أفكار بوشيه الى لوى بلان وهو من رجال الســـياسة الفرنسيين الذى قام بدوره بنقل هذه الأفكار الى انجلترا ونشر فكرة الاشتراكية لأن الافكار بين بريطانيا وفرنسا أخذت تروح وتذهب بين البلدين مثلما تنتقل الكرة بين أرجل اللاعبين .

الفصل الثانى
التعاون بين المستهلكين الإنجليز

سنوات النمو :

هناك جمعيتان تعاونيتان بريطانيتان هما « شيرنس الاقتصادية Sheerness Economical » : ولينوكستون Lennoxtoun يرجع تاريخهما الى الحروب النابليونية ولكن الحركة الحديثة للتعاون ترجع فى الواقع الى تاريخ انشاء جمعية رواد روشديل فى نهاية عام ١٨٤٤ . ويبدو أنه من الصعب فى أول الأمر شرح أسباب نجاح هذه الحركة الثانية من التعاون على حين فشلت الحركة الاولى .

لقد اكتسب رجال عام ١٨٤٤ خبرة كبيرة فى مدرسة صعبة فلقد مروا بتجارب الحركة التعاونية الأولى وتجربة فشل نقابات العمال الأولى . كما أنهم استطاعوا امتصاص وهضم الكثير من نظرية التعاون التى خرج بها كل من « أوين » و « كنج » و « وليام تومسون » وغيرهم ، واكتشفوا أن طبيعة الانسان والقوى الاقتصادية قد جعلت من تطبيق هذه النظرية أمرا صعبا معقدا وخاصة عند التطبيق . وبجانب ذلك كانت أربعينات القرن التاسع عشر نقطة تحول كبيرة فى تاريخ الصناعة فى بريطانيا بالرغم من أن رجال ذلك العصر كانوا على حذر من مثل هذه الحركة الكبرى : لقد تحولت دولة زراعية الى دولة صناعية كبيرة على حساب آلام الناس وشقائهم ، ولكنها أصبحت على استعداد فى فترة معينة للتوسع ، وزيادة الثروة بسرعة كبيرة وقد ساعد حذر العمال وصلابتهم فى اكتساب نصيب من المزايا وسط هذا التيار الجارف من التطور ، وقد بدأت هذه المزايا صغيرة ثم ازدادت على مر الأجيال . ومن الجدير بالذكر أن حركة التعاون الناجحة ظهرت فى بداية وقت الانتعاش لا وقت الانهيار .

كانت روشديل ولا تزال مدينة يعمل فيها العمال فى نسج الصوف والقطن فى منطقة تلال لانكشاير ، وكانت مشكلة هذه المدينة تشبه مشاكل جميع المدن المشابهة التى تقوم فيها صناعات ذلك الوقت : فقد بدأ عمال الأنوال اليدوية يعانون البطالة بسبب ظهور

الأنوال الميكانيكية ، وكانت هذه المصانع ما زالت تدفع أجورا ضئيلة مثل العصر السابق للانهيار الاقتصادى ، وفى الوقت نفسه كانت هناك نسبة عالية من البطالة وكانت ساعات العمل طويلة . وكانت الغالبية الساحقة من الطبقة الفقيرة تعيش فى منازل وضيعة مزدحمة قذرة ليس بها وسائل الامداد بالمياه النظيفة ولا الوسائل الصحية ، على حين كان أصحاب رءوس الأموال يكدسون الأموال ويملأون بها جيوبهم ويستفاون الآخرين ..

ولقد كان نظام التجارة بالقطاعى باعثا على الأسى ، فبعد أن صدر قانون الاجور فى عام ١٨٣١ الذى حرم على أصحاب العمل دفع الاجور الى العمال فى صورة عينية أو مقابل بطاقات يمكن استخدامها للشراء من المحال الخاصة المعينة التى يمتلكها المصنع : كان ذلك دافعا قويا الى التفكير فى تكوين تعاونيات لمواجهة احتياجات العمال والموظفين . وكانت فكرة الاتجار بالقطاعى تراود أذهان الكثيرين من الأفراد والتجار الذين لا يؤتمن جانبهم فى الغالب • وكانت الاصناف فى غاية الرداءة وذلك بجانب الغش الذى لم يكن هناك قانون يحمى الأفراد « لم يصدر قانون غش الأغذية والأدوية الا فى عام ١٨٧٢ » ويصون صحة الشعب . وكانت الأسعار فى غاية الارتفاع مع وجود نسبة عالية من البطالة أو من العمل المؤقت . وظهرت فكرة التجارة على أساس الائتمان . الأمر الذى جعل العمال ونساءهم يقعون فى أيدى البقالين وغيرهم من المستغلين .

وكان أكثر الأفراد الثمانية والعشرين الذين أسسوا جمعية روشديل التعاونية من بين نساجى الفانلات ، وكانت هناك جمعية سابقة لها ، ولكنها لم تنجح ، وكان هؤلاء الأفراد من معتنقى اتجاهات أوين أو من المعاهدين ، أو قادة الاضرابات أو المشاغبين الذين يطالبون بجعل ساعات العمل لا تزيد على عشر ساعات ، لذلك كانوا رجالا ذوى خبرة سياسية . وكانت أهداف الجمعية كما هو مبين فى قانونها مختلفة وبعيدة الأثر ، فقد كانت تتردد بين انشاء مخزن لتخزين الأطعمة والمنسوجات ، وبين بناء المنازل للأعضاء المشتركين وشراء مزارع لاستغلالها لمصلحة الأعضاء ولمد الجمعية باحتياجاتها ، وخلق نوع من الاعتماد الذاتى داخل تكوينها ومد الأعضاء بجميع وسائل الحياة ومطالبها كلما أمكن ذلك . وهذه أمور تبدو أكثر مما تستطيع هيئة واحدة أن تتحملها ، ولكنها كانت أول جمعية تستطيع أن تسير فى طريقها المرسوم فى ظل الحركة التعاونية التى سادت بريطانيا .

ونظرا لأن تكوين هذه الجمعية وتشكيلها ووضع احكامها الخاصة ، وظهور عدد من الأتباع الذين لا حصر لهم ليس فى انجلترا

فحسب . ولكن فى البلاد والقارات الأخرى ، مما يستحق الدراسة بالتفصيل والاهتمام فاننا نورد البيانات الخاصة بها فيما يلى :

العضوية :

تعتبر العضوية مفتوحة تماما فى وجه أى رجل وامرأة ، وعلى الاقل حتى عدد معين ، وذلك على أساس المساواة مع الاعضاء الاساسيين . وهذا يعنى أنه لن تكون هناك هيئة مغلقة لادارة الاعمال لمصلحتها الخاصة ، ولن يكون هناك أى تمييز من النواحى الدينية أو السياسية أو العنصرية باستثناء الاشخاص السيئى السلوك أو العادات الذين يمنعون من عضوية هذه الجمعية .

ويجب على جميع الأعضاء أن يساهموا فى رأسمال الجمعية على أن يكون هناك حد أعلى لعدد الأسهم التى يحملها أى عضو ، ويتم دفع الفائدة بأقل معدل أو نسبة . ومهما بلغت الجمعية من نشاط وانتعاش فان ذلك لا يعنى أن يصبح الاعضاء أغنياء متخمين على حساب أرباح الجمعية .

ويتمتع كل عضو بصوت واحد فقط فى ادارة شئون الجمعية كما أن سلطة الاشتراك ماديا يجب ألا تكون من أجل زيادة نفوذ الأفراد وهذا هو الفرق الكبير بين أية جمعية تعاونية وما كان يجب أن تكون عليه ، وذلك بعد صدور قانون الشركات فى عام ١٨٥٥ وامكان تكوين الشركات المساهمة .

توزيع الأرباح :

وقد ظهر الاختلاف الكبير الثانى الأساسى فى كيفية توزيع الأرباح أو كما يسميه التعاونيون « فائض الاتجار » وتعتبر القيمة التى تدفع كربح أو فائدة على رأس المال أو أى قرض أو ودائع هى الشىء المقابل المبالغ المستغلة . وقد وضعت نصوص خاصة بتكتيل وتجميع الاحتياطى وما يتبقى يصرف كأرباح بين الأعضاء على حسب نسبة شرائهم .

وقد حل هذا الاتجاه احدى المشاكل المعقدة التى كانت تواجه المتعاونين فى الأيام الأوائل ، فهم لم يتعاونوا من أجل تحقيق أرباح ، وانما فعلوا ذلك من أجل التخلص من المستغلين . فلو فعلوا ذلك من أجل الأرباح فانهم كانوا يستطيعون شراء جميع احتياجاتهم فى حياتهم اليومية بأسعار التكاليف نفسها ، وهو أمر قد يخلق روح التنافس بين أصحاب محال البقالة والبيع بالقطاعى . ولو أن الوضع كان كذلك

لخلق معارضة عنيفة من جانب أصحاب محال البيع بالتجزئة فضلا على أن البيع بالتكاليف مستحيل تقريبا لانه من الصعب تحديد المصروفات كمصروفات الادارة ومخاطر التلف والسلع غير المبيعة وغير ذلك من الأمور التى قد تواجه عمليات البيع والتخزين .

ويحدد الربح على المشتريات ثمن بيع السلعة ، وحينما تطورت حركة التعاون وازداد التحمس لها نتيجة توزيع أرباح لكل مساهم، أصبح كل فرد يميل الى تطوير مبادىء التعاون ودفعها الى اتجاه جديد أطلق عليه اسم « الاشتراكية » التى تعمل على اشراك الأفراد وتعاونهم من أجل رخائهم ورفاهيتهم .

الدفع الفورى :

وقد تضمنت قواعد ولوائح تيسير أعمال التجارة ضرورة دفع قيمتها فورا ، وذلك من أجل حماية حقوق ومصالح الجمعية نفسها من جهة ولمنع أى أضرار بالصناعة التى ظهرت فى انجلترا نتيجة الحركة الصناعية من ناحية أخرى .

وقد تم تطبيق هذا المبدأ لعدة سنوات ثم تم تعديله بعد ذلك لظروف جدت عند ما تم تطبيق التعاون فى الزراعة التى تتفاوت ظروفها ، وكذلك نتيجة التغيرات التى طرأت على نظام البيع بالتطاعى وكيفية تسليم السلع ، فقد أصبحت السلع الممتازة غير المزيفة تباع فى كل مكان .

وقد ميز استخدام بعض الأموال من أجل تعليم أعضاء الجمعية المبادىء التعاونية التى أصبحت أكثر من كونها حركة خاصة ببعض الأعمال التجارية والنشاط الخاص . أما الحياد الدينى والسياسى فلم يعد نتيجة طبيعية فحسب لمبادىء العضوية المفتوحة ، وانما يعنى أيضا أن الجمعية لم تعد مرتبطة بالكنيسة أو الحزب السياسى . وبالرغم من أن هذا الاتجاه استمر لفترة سنوات طويلة ولا يزال معمولا به فى كثير من الدول وقطاعات الحركة فان حركة المستهلكين نفسها فى بريطانيا قد تركته وتحدته بعض الوقت .

وقد بدأت الجمعية نشاطها بانشاء عدد محدود من البقالات منذ ٢١ من ديسمبر سنة ١٨٤٤ فى المكان المعروف الآن باسم «تودلين» Toad Lane ثم تمت وتوسعت بسرعة مذهلة فبدأت تبيع اللحوم فى عام ١٠٤٦ ثم الاقمشة فى العام الثانى .

وفى عام ١٨٥٠ قام أعضاء الجمعية باتخاذ خطوة ايجابية بانشاء

مطحن للغلال لتقديم الدقيق لجمعية روشديل وغيرها من الجمعيات وبلغت مبيعاتها فى العام ١٣٫٠٠٠ جنيه على حين بلغ عدد أعضائها ٦٠٠ عضو . وفى هذه الفترة بدأت عدة جمعيات تظهر الى حيز الوجود وخاصة فى المنطقة الشمالية الصناعية .

وفى منتصف القرن التاسع عشر عقدت عدة مؤتمرات تعاونية وحضر مندوبو أربع وأربعين جمعية مؤتمر الشمال فى عام ١٨٥١ غالبيتهم من البقالات والمتاجر الاستهلاكية .

أما فى مجال الأفكار فقد انتقلت زعامة هذه الحركة وقيادتها من أيدى أتباع « أوين » الى حركة الاشتراكيين المسيحيين التى لم تعش طويلا وكان لها تأثير كبير فعال بالرغم من ذلك .

ويهتم الاشتراكيون المسيحيون بالتعاون بين المنتجين الصناعيين بدلا من التعاون بين المستهلكين . وظهرت بالفعل جمعيات تعاونية فى تكوين المصانع فى انجلترا ، ولكن أفراد هذه الفئة من الاشتراكيين المسيحيين اختاروا فقط فرعا صغيرا فى النظام التعاونى بدلا من التعاون الشامل ، لذلك فشل معظمهم فى خلال فترة ضئيلة وكرسوا جهودهم من أجل تعليم العمال أو توسيع مدارك العامة وتحسين ظروف العمال ، وتركوا خلفهم فئة تسعى لخدمة وتقوية الحركة التعاونية من بينها لودلو Ludlow مسجل جمعيات الصداقة فيما بعد ، وفانسيتارت نيل Vansittart Neale سكرتير الاتحاد التعاونى ، والقاضى هيوز Hughes مؤلف كتاب « أيام دراسة توم براون » ، ورئيس مؤتمرات التعاون الذى أصبح فيما بعد عضو مجلس البرلمان الراديكالى وأحد مؤسسى الحركة النقابية .

وقد قدموا جميعا خدمة جليلة قيمة ، فقد استطاعوا خلق اعتراف قانونى بوضع الحركة التعاونية ، واستطاع الاشتراكيون المسيحيون أن يصدروا فى عام ١٨٥٢ أول قانون خاص بالجمعيات الصناعية وغير الصناعية ، ثم عدل هذا القانون بعد مرور عشر سنوات على صدوره . ومنح هذا التعديل الجمعيات كامل الحق فى الامتداد وفتح الأفرع ، مع تحديد المسئوليات . واستمر هذا التعديل حتى الآن دون تغيير كما أصبح نموذجا لتشريعات التعاونية فى عدد كبير من البلاد .

وكان قد أصبح من الواضح لبعض الوقت أنه اذا استمر نظام فتح البقالات فان التعاونين يكونون قد خطوا خطوة صغيرة تجاه الاشراف والسيطرة على جميع موادهم الغذائية واحتياجاتهم اليومية . كما تبين أيضا أنهم لا يستطيعون أن يؤثروا على الاقتصاديات الكبرى

حى الاتجـــار بالقطاعى وأنهم لا يستطيعون أن يقوموا بأى عمل لضمان نقاء الاصناف وجودتها اذا هم ظلوا يعتمدون فى الوقت نفسه على تجار الجملة الذين لا يهتمون أبدا بنجاح الحركة التعـــاونية بقدر اهتمامهم بالحصول على الأرباح والفوائد .

وقد قامت عدة محاولات لانشاء وتكوين وكالات للاتجار بالجملة تستطيع أن تشترى الكميات الضخمة من مصادرها الأولى نيابة عن عدد من الجمعيات التعاونية .

وفى عام ١٨٥٠ قامت مؤسسة روشديل بافتتاح فرع لتجـارة الجملة لمصلحة جمعياتها والجمعيات الأخرى فى شمالى البلاد ، ولكنها لم تكن كافية لسد جميع احتياجات الجمعيات . وكان الحل البديل انما هو اقامة اتحاد يجمع جميع هذه الجمعيات ، ولكن هذا الاتجـاه كان من غير الممكن تحقيقه فى ظل القانون القائم بالرغم من أنه كانت هناك محاولة جدية لتجنب هذا القانون مع عدم خرقه : فعقدت عـدة مؤتمرات فى مانشستر فى الأيام التى تلت أيام عيد الميلاد للضغط من أجل تعديل القانون ووضع الخطط من أجل انشاء جمعية متحدة لتجارة الجملة .

وفى عام ١٨٦٢ تم تعديل قانون الجمعيـات الصـــناعية وغير الصناعية ، وبعد ذلك بعام واحد تم تسجيل أول جمعيـة تعـــاونية للاتجار بالجملة فى شمالى انجلترا ، وكانت تضم ثمانية وأربعين عضوا « جمعية تعاونية » وبرأسمال قدره ٢٠٠٠ جنيه وهو رأسمال متواضع فى حقيقة الأمر ، ولكنه كان بداية طريق لمنع التـأخر فى تكوين هـذه الجمعية وتنفيذ فكرة التعاون فى مجال تجارة الجملة .

وكان التقدم سريعا ، فبعد عشر سنوات ارتفع رأس المال المساهم له الى ٦١,٠٠٠ جنيه بالاضــافة الى مبلغ ١٩٣,٠٠٠ جنيه قروض وودائع . وفى العام التالى أصبح ج. ت. و. ميشيل أوف روشديل رئيسا لهذه الجمعية واستمر رئيسا لها عشرين عاما حتى وفاته . وكان رجلا قويا استطاع أن يطور الجمعية ويقودها الى طريق الانتعاش والنجاح لذلك تحسن مركزها المالى وتحول من مجرد الاتجار بالجملة الى مجال الانتاج لتجارته . ولم تحقق هذا الأمر بسهولة وبدون صراع فى المبادىء داخل الحركة نفسها لأنه كان هناك الكثيرون من التعاونيين الذين يؤمنون بأن حق تنظيم الصناعة نفسها من اختصـــاص العمال أنفسهم ، وأن امتلاك المصانع بوساطة هيئة يشرف عليهـــا ويديرها المستهلكون ليس أحسن من امتلاك المصانع بوساطة أصحاب رءوس الأموال ، ولكن ميشيل استطاع بالتدريج أن يكسب المعركة فاستطاع

أن ينشيء مصانع للاحذية ، والملابس والكاكاو والشيكولاتة والصابون والأثاث ومطاحن الدقيق والمطابع ، وفى الوقت نفسه بدأت الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة فى طلب الامدادات من الخارج فأنشأت مخازن ومستودعات فى الخارج « نيويورك — روين — كوبنهاجن — هامبورج ارهوس بالدنمارك — مونتريال — جوتبورج— دنيا بأسبانيا — وسيدنى— وأماكن أخرى »

وتعنى التجارة الخارجية أن تكون هناك سفن لنقل وشحن هذه البضائع ، لذلك اشترت هذه الجمعية باخرة لنقل السلع فى عام ١٨٧٦ ، وفى الوقت نفسه افتتحت مصرفا لتمويل جميع عمليات الجمعية ، ثم أصبح بعد ذلك مصرفا تعاونيا بالمعنى الكامل والحرفى للكلمة . وبعد ذلك انشئت جمعية للتأمين لكى تسير جنبا الى جنب مع جميع عمليات الاتجار بالجملة .

وفى عام ١٨٦٧ تم انشاء أول جمعية تعاونية اسكتلندية للاتجار بالجملة وقد يبدو هذا آنه ازدواج للنشاط والعمل نفسهما ولكن نظرا لبعد المسافة وخاصة فى القرن التاسع عشر ولعدم استعداد جمعية انجلترا للاتجار بالجملة فى افتتاح فرع لها ، فان هذا الفرع الاسكتلندى استطاع أن يسد فراغا كبيرا وان يمارس نشاطا واسع النطاق . وقد برهنت هذه الجمعية على نشاط فائق وخبرة كبيرة فى مواجهة جميع احتياجات ومطالب الاسكتلنديين . وقد اتجهت الجمعيتان الى أعمال الاتجار فى الشاى بطريق المصادفة وسجلتا نفسيهما على انهما الجمعية التعاونية الانجليزية الاسكتلندية للاتجار بالجملة « الشاى » .

وفى الوقت نفسه كان هناك اتجاه لتوحيد الأعداد المتزايدة من الجمعيات التعاونية المحلية التى تعمل لأغراض غير الاتجار .

وفى عام ١٨٦٩ اجتمع مؤتمر التعاون الوطنى فى لندن وكان يضم ممثلين عن الجمعيات التعاونية الاقليمية والمحلية ، وأصبح هذا المؤتمر عادة متبعة كل عام يجتمع فى مدن مختلفة من لندن واسكتلندا وويلز وفى ايرلندا فى بعض المناسبات وقد تم انشاء هيئة مركزية للتعاون لكى تحافظ على الاتصالات الدائمة بين الجمعيات والمؤتمرات ، ثم أصبح بعد ذلك يطلق عليه اسم الاتحاد التعاونى الذى فى مانشستر مركز نشاطه والذى تم تنظيمه وتقسيمه الى أقسام مختلفة على حسب المناطق الجغرافية .

ويدين هذا الاتحاد بالكثير لسكرتيره الأول ادوارد فانسيتارت نيل . وبعد فترة وجيزة أصبح هذا الاتحاد مركزا لتقديم المشورة لحركة التعاونية وانقسم الى عدة ادارات منها الادارة القانونية وادارة

الاحصاء والتعليم والنشر وغير ذلك . وقد عمل هذا الاتحاد متعاونا مع جمعيات الصداقة التى يراسها صديق نيل القديم « لودلو » .

وقد ظهرت عدة صحف ومجلات معظمها لم يستمر طويلا لنشر المبادىء التعاونية : ففى عام ١٨٧٠ أنشأ المؤتمر شركة صحافة تعاونية بدأت بنشر اخبار التعاون فى العام التالى ، وكانت المجلة تصدر أسبوعيا وتنشر جميع أنواع النشاط التعاونى وحل جميع المشاكل المتعلقة بالتعاون ومناقشتها . وما زالت هذه المجلة تعتبر جزءا مكملا للحركة التعاونية .

وفى عام ١٨٨٣ كانت هناك تطورات هامة : اذ كان يسمح للنساء بالاشتراك فى عضوية الجمعيات التعاونية ولا يسمح لهن بممارسة نشاط فعال فى الحركة التعاونية ، بالرغم من أن الجمعيات التعاونية تكفى حاجات ربات البيوت والنساء الحاملات السلال أكثر من اللاتى يعملن .

ونتيجة لذلك تم تكوين هيئة أطلق عليها فى ركن المراة من مجلة اخبار التعاون اسم «نقابة التعاون النسائية » تحت قيادة مارجريت لياولين ديفيز . وكان هدف هذه النقابة خلق حياة تعاونية للمرأة وتحريرها من الحياة الضيقة التى تعيشها فى منزلها وتعليمها شئون التعاون والشئون العامة وواجب المواطنة . وقد سبقت هذه النقابة فكرة انشاء معاهد للمراة بأن كانت تعقد اجتماعات شهرية يلتقى فيها الاعضاء لا من أجل تناول الشاى والتمتع بالصحبة وانما من اجل هدف محدود لاصدار التعليمات أو تعبئة الآراء من أجل هدف عملى . وقد كانت النقابة أكثر جرأة من المعاهد فى معالجة أمور ربما لا تكون شعبية أو مجال مناقشة وجدال ، واشتركت فى حملات الدعاية لتمثيل المرأة فى الهيئات التعاونية وهيئات الحكم المحلى وفى وضع حد أدنى للأجور التى تحصل عليها المرأة فى الجمعيات التعاونية من أجل تحسين خدمات الأمومة والأطفال . وكان نفوذ هؤلاء النساء كبيرا على الحركة التعاونية ومستمرا .

وفى عام ١٨٩٤ أى بعد انشاء أولى الجمعيات التعاونية وبوساطة جماعة روشديل بنصف قرن كان هناك ١٤٢١ جمعية للاتجار بالقطاعى فى بريطانيا ووصل عدد أعضاء هذه الجمعية الى أكثر من مليون عضو وتعمل فى مبلغ يزيد على ٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه معظمها بقالات ومحال لبيع الاقمشة والاحذية . وهناك جمعية واحدة كانت تدير مخابز (فى الشمال) وقليل منها لبيع منتجات سريعة التلف مثل الالبان والسمك والفاكهة ، كما أن الجمعيات الكبرى تقوم ببيع الأثاث والصينى والفخار ، وقد

وصلت قيمة البيع بالنسبة لكل فرد أقل من ٢٧ جنيها فى العام بقليل .

وهناك حالات لم يستطع فيها الأعضاء القيام بعمليات الشراء من هذه الجمعيات نظرا لنقص بعض المطلوبات فيها . وكان غالبية الأعضاء فى هذه الجمعيات من الطبقة العاملة . وكان هناك عدد كبير من المؤيدين من بين أعضاء الطبقة المتوسطة ساهموا بأفكارهم وخبرتهم القيمة فى تطوير أوضاع هذه الجمعيات .

وكانت الحركة قد أعدت نفسها منذ البداية للتعليم ، ولكن لم تنفذ هذه الفكرة بأكثر من انشاء حجرات قراءة صغيرة ومكتبات هزيلة، استطاعت على أية حال أن تفى بالفرض منها الى آن حلت محلها المكتبات العامة الكبرى . وقد عاونت الجمعيات التعاونية الكثير من الطلبة فى دراساتهم الجامعية وكذلك هيئات العمال التعليمية . وقامت هذه الجمعيات أيضا بافتتاح فصول فى أمانة المكتبات وموضوعات أخرى مشابهة لاعضائها

وفى عام ١٨٩٨ تم تكوين ادارة للتعليم فى الاتحاد التعاونى وبدىء فى تكوين وتنسيق الاعمال المحلية وضم مدرسى التعاونيات وأعضاء الهيئات التعليمية فيه وجمعهم فى مؤتمرات وقيامهم بالتدريس فى الصيف .

وفى عام ١٩١٤ تقرر انشاء كلية للتعاون مركزها فى الاتحاد التعاونى للدراسات التعاونية وكيفية تطور الجمعيات التعاونية وتدريب هيئة هذه الجمعيات ، وذلك بالرغم من أن هذه الكلية لم تبدأ نشاطها الا فى عام ١٩١٩ بسبب الحرب العالمية الاولى .

وفى فترة الحرب التى بين ١٤ — ١٩١٨ تضاءل عدد الجمعيات التعاونية نظرا لاندماج بعضها فى بعض أكثر مما كانت عليه الحال فى عام ١٨٩٤ وخاصة الجمعيات التى اتسع نطاق أعمالها ونشاطها ، ولكن عضوية هذه الجمعيات ارتفعت الى أكثر من ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ عضو وأصبحت تتداول أعمالها فى حدود مبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٨٨ جنيه ، ونظرا لان الجمعيات التعاونية ترتبط أكثر بحياة العمال وطبقة هذه الفئة العاملة ، فانها ترى أكثر مما ترى الحكومة أنه لابد من وجود نظام للاشراف على الاسعار والسيطرة عليها وأن يكون هناك نظام للبطاقات فى بعض الحالات .

وكانت الفكرة جديدة بالنسبة للسياسة الانجليزية الجديدة وتم تطبيقها بعد فترة طويلة .

وعندما تم تقديم وتنفيذ نظام البطاقات بالنسبة للسكر سجلت

الجمعيات التعاونية عددا من الاعضاء بلغ ٩½ مليون عضو . وفى المراحل النهائية من الحرب كان للحركة تأثير ونفوذ كبيران على سياسة المواد الغذائية : اذ شعرت الجمعيات التعاونية بأن السلطات الحكومية قد أساءت معاملتها بعد أن استدعى الرجال لخدمة العسكرية ، وذلك عن طريق فرض ضرائب على الزائد من الأرباح ، وكان هذا الاتجاه سببا فى انحراف التعاونيين عن مبادئهم الأصلية الاساسية فبدأوا ينظرون الى التمثيل البرلمانى المباشر والاشتراك فى عضوية الهيئات الحاكمة المحلية وذلك بعد أن تم تأسيس حزب التعاون الذى أنزل مرشحيه فى قوائم الترشيحات منذ عام ١٩١٨ ، وتعاون مع حزب العمال نظرا لاتحاد نظرتهم بالنسبة لعمال الصناعيين . ومن أشهر شخصيات هذا الحزب اللورد ا. ف.اكسندر الذى تولى منصب وزير البحرية فى عهد حكومة العمال ٢٩ـ ١٩٣١ ثم وزير الدفاع فى الحكومة البريطانية من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٤٦ .

الفصل الثالث
حركة المستهلكين الانجليز اليوم

استمرت حركة المستهلكين الإنجليز خلال فترة الأربعين عاما الماضية فى نمو وازدهار وتقدم اذ كان ينضم اليها كل عام ما يقرب من مائتى ألف أو ثلثمائة ألف عضو وذلك بالرغم من أن معدل النمو فى الوقت الحاضر لا يضارع هذه الزيادة فى العشرينات من هذا القرن . ولم تستطع فترة الكساد الاقتصادى والحرب العالمية الثانية أن توقف هذا التطور وتحد منه الا لفترة ضئيلة . وقد تضاعفت كميات المبيعات أكثر من عشر مرات ولكن نظرا لارتفاع الأسعار فان هذا التضاعف يمكن تقديره على أساس الكميات بثلاثة أضعاف المعدل .

وسوف تصل الجمعيات التعاونية فى الربع الثالث من القرن العشرين فى انجلترا ما بين ٩٠٠ و ١٠٠٠ جمعية تعاونية صناعية للقطاعى تضم ١٢٫٠٠٠٫٠٠٠ عضو أى ما يقرب من ربع سكان بريطانيا . وقد ينتمى بعض هؤلاء الى أكثر من جمعية ، لذلك يمكن القول بأنه تم عدهم مرتين ، وهناك غيرهم ممن يرأسون هيئات مختلفة ، ويعمل فى الحركة بصفة عامة ما يقرب من ٤٠٠٫٠٠٠ عامل فى المحال والمكاتب والمصانع والمخازن والنقل ، وتصل قيمة جميع السلع من جميع الأصناف ماقيمته ١٫٠٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه تباع فيما يقرب من ٣٠٫٠٠٠ محل فى جميع أنحاء البلاد . كما يتم انتاج معظم المنتجات فيما يزيد على ٢٥٠ مصنعا .

وهذه الأرقام المذهلة تعكس حقيقة التقدم والتطور الذى طرأ على الحركة التعاونية خلال قرن واحد من الزمن ، ولكن ماذا تعنى هذه الأرقام باعداد الطوب والمونة والآلات واللوريات والاعمال والعلاقات الاجتماعية ؟ ربما يكون من الأفضل الابتداء بجمعية البيع بالقطاعى : لقد كان العامة والخاصة ينظرون الى الحركة التعاونية على أنها حركة تهدف الى احتكار تخزين وبيع السلع وعلى أنها وحش له رأس هيدارا الذى يتحرك فى كل مكان واتجاه . ولكن هذه النظرة غير حقيقية فقد دلنا تاريخ الحركة على أنها ظهرت ونمت وترعرعت تلقائيا من النقطة الصغيرة ذات الطابع المحلى . وتتميز الجمعيات التعاونية المحلية

باستقلال بعضها عن بعض وعن الاتحاد التعاونى والجمعية التعاونية للاتجار بالجملة .

وفى الواقع أن مشروع العضوية الوطنية ، قد قدم فى عام ١٩٤٩ لكى يضم جميع أو معظم الجمعيات لذلك فقد ساعدت عضو أية جمعية انضمت الى هذه العضوية على أن يقوم بشراء حاجاته من أية جمعية أخرى ، ويتلقى الارباح عن نسبة شرائه من هذه الجمعية . ولكن هذا الوضع لا يؤثر بأية حال على ادارة أو سياسة الجمعيات المختصة ، ولا شك أن وجود الاتحاد التعاونى والجمعية التعاونية للاتجار بالجملة يرجع فى الاصل الى الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاعى . أما الوضع فى الاعمال الخاصة فهو يختلف حيث تعمل الافرع لخدمة المركز الرئيسى .

ولا تعتبر الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاعى محالا فردية ففى القرية حيث لم تظهر حركة الادماج بعد ، نجد أن محلا فرديا أو محليا يخدم بطريقة تعاونية جميع احتياجات القرية . أما مجموعة الجمعيات التعاونية فى المدن الكبرى مثل برمنجهام فانها تخدم فى الواقع جميع مطالب الجمهور عن طريق المخزن الرئيسى الذى يمونها ويقدم لها احتياجاتها ، لذلك يمكن اعتبار هذه الجمعيات وحدة مكملة . وهناك بعض الجمعيات وخاصة فى الجنوب تغطى منطقة كبيرة لها أكثر من مركز ، كما أن هناك أكثر من ثلث الجمعيات التعاونية تضم أكثر قليلا من ٢٠٠٠ عضو لكل جمعية أما ثلثا الاعضاء فينتمون الى ١٤٠ جمعية لذلك يبلغ تعداد أعضائها ٢٠,٠٠٠ عضو تقريبا .

وتنشىء الجمعيات المركزية عادة مخزنا رئيسيا به أقسام للبقالة والمخابز ، والجزارة والالبان والاقمشة والتفصيل وتأثيث المنازل والفخار والفحم ، وهناك فى بعض الحالات أقسام خاصة بالخضر والاسماك ، والاجزخانات ، وخدمات أخرى مثل المطاعم والمغاسل واعداد النظارات ، وتجهيز الجنائز وغير ذلك . وقد كانت حركة التعاون هى بداية فكرة المخازن وخاصة فى انجلترا .

وفى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية ظهر نظام « اخدم نفسك » ، وأصبحت الحركة التعاونية تمتلك ما يقرب من ٦٠٪ من جميع مخازن « اخدم نفسك » فى انجلترا ، ثم بدأت هذه الحركة فى التغير من الخدمة الذاتية الى نظام السوق الكاملة « سوبرماركت » .

وتضم جميع الجمعيات التعاونية التى بها أقسام للبقالة والخبز على الاقل فى القرى أقساما أخرى للاقمشة ، أما فى المدن الكبرى فان غالبية السكان يفضلون شراء ملابسهم وأثاثهم من المخازن الكبرى حيث

يكون الاختيار أوسع نطاقا ، وفى القرى والأحياء الريفية يتسع نطاق التوزيع عن طريق الذهاب الى المحل وطلب السلع بدلا من طلب ارسالها الى المنازل كما هو متبع فى المدن . وبجانب وجود ادارات وأقسام المخابز والسلع المبسترة عدة جمعيات تقوم بأعمال انتاجية لا تتصل مباشرة بالجمهور .

وتعنى كلمة الجمعيات التعاونية الصغرى أن هذه الجمعيات ينقصها بعض السلع أو أنها لا تبيع مثل هذه السلع فى مثل هذه المناطق، ولا تستطيع هذه الجمعيات أن تقوم بالاتجار بطريقة فعالة فى الملابس والاحذية والأثاث وهى السلع التى تباع ببطء شديد أقل من المواد الغذائية والاحتياجات التى تباع باستمرار فى المحال العادية حتى يمكن تحقيق اقصى ما يمكن من الربح .

وقد وضعت عدة اقتراحات لمواجهة هذه الصعوبات منها ادماج الجمعيات الصغيرة فى جمعيات تغطى مدينة كاملة أو حيا بأكمله ، وكذلك تكوين منظمات فيدرالية اقليمية من أجل تيسير عمل المخابز والمغاسل ومصانع بسترة الألبان واصلاح الاحذية . واعداد الجنائز، لذلك يجد أعضاء الجمعيات الصغيرة أنفسهم مضطرين الى شراء احتياجاتهم من الاثاث من الجمعيات الكبرى ويدفعون أثمانها ويتلقون مقابل ذلك أرباحهم عن مشترياتهم .

وتعتبر المنطقة التى تغطيها مجموعات الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاعى فى جميع المناطق فى كل من انجلترا وويلز وجنوبى اسكتلندا منطقة متواصلة ، وذلك بالرغم من أن هناك بعض الجمعيات المنعزلة وخاصة التى على الحدود الريفية لمنطقة ويلز ، وبالرغم من أن عضوية المناطق الصناعية فى ويلز تعتبر عضوية كبيرة .

وقد وجهت انتقادات للحركة التعاونية بسبب بطئها فى تطوير الخدمات التى تقدمها من أجل امتصاص قوة الانفاق ورفع مستوى الأذواق بين العمال وربات البيوت بين الطبقة العاملة . وقد كانت هذه الجمعيات التعاونية تخدم هذه الفئة وترفع ذوقها منذ أكثر من ربع قرن أكثر مما تفعل فى الوقت الحاضر . وتجب الاشارة هنا الى الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة التى تقوم بنشاط جديد هو القيام بالخدمات التجوالية (السياحية) .

وتعتبر المخازن التعاونية مفتوحة أمام الاعضاء وغير الاعضاء : ففى حالة غير الاعضاء يطلب من هؤلاء الافراد فى المرحلة الاولية من شرائهم أن يساهموا فى العضوية ، وتبلغ اقل قيمة للمساهمة جنيها واحدا على أساس أن يدفع الواحد فى كل مرة من عمليات الشراء شلنا

واحدا فقط ثم تتراكم البقية بطريقة أتوماتيكية من الارباح المتجمعة من عمليات الشراء التى يقوم بها الاعضاء ، ولكن لا يتمتع العضو الكامل بعضويته فى هذه الحالة الا بعد أن يتمم دفع قيمة السهم .

ويتمتع جميع الاعضاء بسلطة كاملة فى الاشراف على جمعيتهم التعاونية ، وتعقد الاجتماعات عادة كل ثلاثة شهور أو كل فترات طويلة فى المناسبات المعينة لتلقى التقارير الخاصة بطريقة سلوك الجمعية ووضعها المالى والتجارى ولاتاحة فرصة النقد والمناقشة .

وهناك بعض الشكاوى الناتجة عن قلة عدد الحاضرين من الاعضاء فى هذه الاجتماعات بالرغم من تحسن الاوضاع . وهذا حقيقى الى حد ما ، ولكن هناك من النقاد من يحفظون لهذه الاجتماعات قوتها وقمتها . فما زالت الرقابة الديموقراطية سائدة فى سير عمل اللجنة والادارة ، كما تستطيع الاجتماعات الصغيرة فى بعض الحالات أن تفتح الطريق أمام الجماعات التى تمارس الضغط سواء كان سياسيا أو مهنيا .

ويقوم الاجتماع السنوى العام بانتخاب لجنة الادارة أو جزء منها – اذ ربما لا يقوم أعضاء اللجنة جميعهم بتقديم الاستقالة الجماعية – وكذلك السكرتير فى بعض الاحيان اذا كان من بين أعضاء اللجنة وليس موظفا . ويتلقى أعضاء لجنة الادارة مصروفات جيب خاصة Pocket - Money Expenses أما الجمعيات الكبرى فتعين مديرين يتلقون مرتبات ثابتة .

هذا على حين أن معظم الجمعيات الكبرى تختار لجنة للتعليم تكون مهمتها العامة بث الدعاية وتنمية نشاط الموظفين والاعضاء ، أما لجنة الادارة فلها أقسام البقالة والاقمشة وفروع أخرى صغيرة .

ويقوم أعضاء مثل هذه اللجان الفرعية بالاجتماع كل أسبوع فترة ساعتين أو ثلاث ساعات من بينهم أعضاء لهم خبرة تجارية سابقة ، وهم لذلك يعتبرون من العمال الفنيين أو من موظفى البريد والسكة الحديدية ، أو المدرسين أو الكتبة أو ربات البيوت وينتمى غالبيتهم الى فئة المحالين الى التقاعد أو المعاش نظرا لعدم امكانية تعيين عمال أو موظفين كل الوقت أو تمضية الوقت المطلوب .

وتقوم لجنة الادارة بتعيين الموظفين وذلك بالرغم من أن الموظفين الكبار هم الذين يقومون باجراءات التعيين وتلقى الطلبات . وتتكون هيئة الادارة من المدير العام ، مع الادارة الفرعية التى تضم جميع مديرى الادارات ، والتى تعتبر مسئولة عن التجارة والخدمات : التى

تقدم للاعضاء ، وسكرتير يكون وضعه شبيها بوضع المدير العام ، ويتولى جميع أعمال السكرتارية بما فى ذلك من الاعمال التى تتطلبها اللجنة والاجتماعات الاخرى والحسابات وقائمة العضوية ومقدار الاسهم وكميات المشتريات ، وهى الأمور التى يتطلبها دائما النظام التعاونى .

وكان العرف قد جرى فى بعض الاحيان أن يكون الموظفون من داخل الحركة التعاونية نفسها ومن بين أبناء وبنات التعاونيين أنفسهم ، ولكن هذا الوضع تضاءل الآن لأن الجمعيات أصبحت تتعامل مع رجال وسيدات من ذوى التعليم العالى الامر الذى يتطلب وجود موظفين من ذوى الثقافة الثانوية على الأقل . لذلك بذلت الجهود فى الوقت الحالى من أجل تعليم الموظفين داخل الحركة التعاونية عن طريق الفصول الليلية والتدريب الجماعى والمنحات الدراسية فى كلية التعاون ، ولكن كل هذه المحاولات لا تعادل التعليم العام الواسع النطاق .

ويستطيع موظفو الجمعيات أن يصبحوا أعضاء فى هذه الجمعيات نفسها ، وأن يحضروا الاجتماعات السنوية « كل ثلاثة شهور » وأن يدلوا بأصواتهم . كما يستطيعون فى كثير من الجمعيات أن يرشحوا أنفسهم للجنة الادارة . ولكن هذا يؤدى دون شك الى خلق صعوبات ادارية من الناحية النظرية ولكنها لا تنشأ فى حقيقة الامر عند التطبيق .

وتتمشى الحركة التعاونية مع المنظمات النقابية ، لذلك حاولت المنظمات الاخيرة لعدة سنوات أن تفرض نظام الحركة التعاونية على عمالها الذين ينتمى غالبيتهم الى عضوية النقابة القومية وعمال التوزيع والمتحدة . وهذه فى الواقع تعتبر مسألة مبدأ ، ولكنها اعتبرت وسيلة كافية للابقاء على نظام المساومة الجماعية والمحافظة عليه . وبالرغم من ذلك فهى لم تستطع أن تنقذ الحركة من الاضرابات التى تنشأ بين الحين والآخر . ولا تشبه العلاقات الشاملة التى تضم الاعضاء واللجنة والادارة والموظفين أى شىء خاص بالاعمال الخاصة أو الوظائف العامة ، لذلك تستحق دراسة أوسع وأعمق مما يوجهها اليها المخططون الاقتصاديون والاجتماعيون .

وقد وضع قانون الجمعيات الصناعية وغير الصناعية حدا أقصى لملكية الاسهم بالنسبة للفرد بمبلغ ٥٠٠ جنيه فى الجمعيات التعاونية . ولا يمكن بيع أسهم الجمعيات التعاونية أو تقويمها فى البورصة لان معدل قيمتها ومعدل فوائدها ثابتان يقدر كل بنسبة ٣½٪ فى العام .

وبالرغم من هذا التحديد فان الحركة التعاونية لم تواجه أية صعوبات فى تحصيل رءوس الاموال : ففى الخمسينات من القرن التاسع

عشر كانت قيمة أسهم رأس المال لجمعيات القطاعى ٢٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه « اى أن متوسط الفرد ٢٠ جنيها » وذلك بالاضافة الى القروض المحصلة من الاعضاء عن طريق الودائع والتى وصلت ١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه أما الاحتياطيات فقد بلغت ٢٥ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه هذا بخلاف الاحتياطيات السرية المختفية وراء الاستهلاكات الضخمة للمبانى والمعدات وقيمة البضائع .

وقد دلت الاحصائيات على أن ٤٠ ٪ من رأسمال الجمعيات التعاونية تستخدم فى الوقت الحاضر فى عملياتها أما الباقى فيستثمر فى الجمعيات الاخرى، التى تقوم بالاعمال الانتاجية أو بالاتجار بالجملة .

وهناك أيضا استثمارات فى الاعمال الحكومية والبلدية ، وكذلك فى الاعمال الصناعية غير التعاونية ، ويمكن تقدير قيمة هذه المبالغ المستثمرة فى التجارة بنسبة ٢½٪ .

وبالرغم من الوضع الظاهرى المريح لرأس المال فانه يجب معرفة أن رأسمال التعاونيات « ماعدا الاحتياطى » قابل للسحب بوساطة الاعضاء بعد قيامهم باخطار سابق فى وقت قصير ، لذلك يجب أن يبقى جزء من الاموال فى حالة سيولة دائمة لمواجهة طلبات السحب ، وقد كان من نتيجة ذلك أن ظهرت حركة تدعو الى استثمار جزء من رأس المال التعاونى فى أعمال خارج الحركة التعاونية .

ولا شك أن الهدف الرئيسى للجمعية التعاونية ليس هو الحصول على أرباح ، وانما هو القيام بتوزيع وبيع السلع الجيدة بأسعار معقولة ومقبولة . « وقد بينا أن هناك صعوبات فى توزيع السلع بسعر التكلفة » .

وهناك فائدة أخرى تمتاز بها الجمعيات التعاونية وهى تجنب أسعار الحرب التى يستغلها التجار الافراد وتقديم وسائل كافية ومقبولة للاقتصاد والادخار بين المستهلكين .

وهناك اتهام يوجه الى الجمعيات التعاونية وهو انها تستغل قلة بعض السلع وبيعها بأسعار مرتفعة لتحقيق أرباح عالية لأعضائها . وهذا حقيقى بالنسبة لبعض الجمعيات وخاصة فى اسكتلندا حيث تتم هذه العملية عن قصد وبعلم الاعضاء أنفسهم . أما فى الاماكن الاخرى فان الاسعار تتمشى مع أحسن أنواع السلع الاخرى ويتردد نصيب كل جنيه من الارباح بين شلن واحد وشلنين .

ولا تستطيع الأقسام المختلفة فى الجمعية أن تحصل على مثل هذه النسبة من الارباح ، ولكن الاختلاف ليس كبيرا . ان عملية تثبيت

الاسعار تمشيا مع الاسعار المحلية تلاقى معارضتين كبيرتين : فهى تعنى أن الجمعيات التعاونية حينما تكون فى وضع قوى تتبع طريق تخفيض الاسعار بصفة عامة ، ومثل هذا الوضع يفيد دون شك ذوى الدخل البسيط . وقد يعنى أيضا أنه من الممكن بيع السلع المتشابهة أوالمنتجات المعبأة أو المغلفة فى الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة بأسعار مختلفة فى المخازن التعاونية المختلفة .

وهناك بعض الصعوبات أمام الاسعار المرنة كأسعار بعض السلع مثل اللبن ، فقد حددت السلطات القائمة أسعار مثل هذه السلع : على حين أن هناك سلعا أخرى تخضع أسعارها لتصرفات كبار المنتجين واتفاقيات اعادة البيع .

لقد خلقت الجمعيات التعاونية من أجل محاربة وكفاح شرور نظام الاقتراض ، لذلك فهى تتبع سياسة البيع مقابل الدفع الفورى . ثم بدأت تدخل بعض التعديلات لتغيير هذه الاوضاع : فهناك الآن مثلا بعض السلع التى يتم بيعها بالأسبوع مثل اللبن والخبز وبعض السلع الاخرى التى تسلم حتى الباب ، وهناك بعض السلع التى يتم شراؤها بنظام الايجار وخاصة السلع الغالية مثل الاثاث .

وقد خلق ازدياد الحركة التعاونية ونموها ارتفاعا كبيرا فىمستوى المحال التجارية وطرق بيعها ، وأدى ذلك بالتبعية الى أن تتطور الجمعيات التعاونية فى طرق البيع وعرض السلع . وهذا لا يعنى أن جميع الجمعيات التعاونية قد سلكت هذا الطريق من التحسين اذ أن هناك بعض الجمعيات التى ما زالت تشبه فى تنظيمها وطرق بيعها المظاهر التى كانت تسود فى القرن التاسع عشر وقد يرجع هذا الى نوع المبنى الذى به الجمعية ودرجة قدمه والى الحى الذى به .

وما زالت الحركة التعاونية مترددة بشأن عملية الدعاية والاعلام فكل همها يتركز حول كيفية اكتساب الاعضاء بدلا من بيع السلع المعينة والاعلان عنها بطريق الملصقات أو المنشورات فى الصحف أو فى التليفزيون .

وقد لوحظ أنه من الصعب جدا عمل دعاية يكون لها تأثير فعال عن بعض السلع المعينة التى لا تباع الا فى المخازن التعاونية والمحال التعاونية والتى لا تباع بسعر واحد فى جميع أنحاء البلاد .

وقد شكا الكثيرون ممن يعتقدون فى مستقبل الحركة التعاونية من أن هذه الحركة لا تعكس درجة من التطور فى الذوق وطرق العرض : فمثلا نجد أن هذه الجمعيات لا تهتم كثيرا بآخر أنواع موديلات الأزياء أو

الاثاث لذلك نجد أن معظم الفئات المتوسطة والعليا تتجه الى المحال الاخرى بسد حاجاتها من الملابس الجاهزة والاثاث .

وقد ظهر من احصائيات الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاعى أن ثلثي السلع التى تبيعها ترد اليها من الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة ومن الجمعية التعاونية الاسكتلندية للاتجار بالجملة ، ومن الجمعية التعاونية الاسكتلندية والانجليزية المشتركة للاتجار بالجملة التى تتجر فقط فى الشاى والبن والكاكاو وبالرغم من أن اسمها لا يدل على ذلك .

وتمارس الجمعيات التعاونية درجة كبيرة من السيطرة والاشراف على جمعيات الاتجار بالجملة وذلك عن طريق الاجتماعات الدورية التى تعقد كل ثلاثة شهور والتى يدلى فيها الاعضاء بأصواتهم ، وتنقسم هذه الاجتماعات عادة الى عدة اجتماعات فردية يعقبها اجتماع عام فى مانشستر يجب أن يحضره ممثلو الجمعيات التعاونية فى جميع أنحاء البلاد . ويتم تقديم تقارير مفصلة الى هذه الاجتماعات كما تقوم الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة بتقديم جميع البيانات اللازمة والتوضيحية لمعرفة نشاط الجمعيات الاخرى .

ويتم انتخاب مديرى الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة عن طريق الاقتراع على أساس التمثيل النسبى لكل منطقة ، ثم يعاد الانتخاب كل ٤ سنوات ويعتبر هؤلاء المديرون موظفين عاديين كل الوقت يتقاضون مرتبات كاملة ويستمرون فى عملهم حتى سن الثامنة والستين ، وتقوم ثلاث لجان مختلفة بتوجيه جميع أوجه نشاط الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة والاشراف عليها ، وهذه اللجان هى : لجنة الشئون المالية ولجنة شئون البقالة ولجنة شئون الاقمشة وبجانب هذه اللجان الثلاث عدة لجان فرعية دائمة ولجان أخرى تنشأ على حسب الظروف. وتختص كل لجنة فرعية من هذه اللجان بكل قسم من الاقسام التى فى الجمعية أما هيئة ادارة الجمعية فتعتبر مسئولة عن ادارة الجمعية التعاونية الانجليزية الاسكتلندية المشتركة للتجارة بالجملة والجمعية التعاونية للتأمين .

ويتركز عمل التجارة بالجملة على حسب ما يشير اليه هذا الاسم فى تقديم كل الطلبات بالجملة الى جميع الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاعى التى تعتبر عضوا فى هذه الجمعية العامة والتى تقوم بدورها ببيع هذه السلع لاعضائها ، وتغطى جميع هذه التجارة غالبية المطالب والاحتياجات الانسانية .

أما الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة فهى تسيطر على انواع معينة

وقليلة من السلع « ما يقرب من $\frac{1}{8}$ من تجارة الشاى القادمة من المزارع » أما بقية السلع فيتم نقلها من جهاتها المختلفة ، وهناك بعض السلع الاخرى مثل القمح الانجليزى ومنتجات الالبان التى يتم التعاقد عليها مع المنتج مباشرة ، وهناك أنواع أخرى يتم التعاون عليها عن طريق الاسواق أو عن طريق هيئة المنتجين مثل زبدة ولحم خنزير الدانمرك، وزبدة وجبن نيوزيلاندة وكذلك لحومها المجففة .

وتقوم الجمعيات التعاونية للاتجار بالجملة فى بعض الاحيان بالتعامل مع الوسطاء · لشراء أنواع معينة من السلع لا يمكن أن تتوصل الى الحصول عليها الا عن طريق هؤلاء الوسطاء · وبالرغم من المحاولات الكبيرة التى جرت فى الماضى لتوقيع اتفاقيات وعقود مباشرة مع الجمعيات التعاونية التى فيما وراء البحار مثل مخازن القمح الكندى فانها لم تستطع أن تحصل على مطالبها الا عن طريق الاجراءات التجارية العادية ·

أما بالنسبة للسلع السريعة التلف فان هذه الجمعية لا تتعامل بها كثيرا لأن معظم الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاعى تفضل أن تحصل على مطالبها من هذه السلع من الموردين المحليين مباشرة . وقد بلغت جملة مبيعات الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة حتى منتصف هذا القرن ٤٠٠ مليون جنيه ·

وكانت الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة تستورد ما يقرب من ثلثى مبيعاتها من الخارج معظمها من الزبدة والشاى والقمح واللحوم والفاكهة · ولهذه الجمعية مكاتب فى كل من الدانمرك وكندا والهند ونيوزيلاندة والارجنتين واستراليا وايرلندا واسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة وغربى أفريقية وسيلان وذلك فى الفترة السابقة للحرب أما بعد الحرب فقد تغير هذا الوضع وتغيرت سياسة هذه الجمعية وأصبح لها عدد أقل من هذه المكاتب فى الخارج ، كما أصبحت تشترى معظم سلعها من سوق لندن نفسه ، وكانت هناك عدة اعتبارات أدت الى هذا التغير من أهمها وجود هيئة خاصة داخل البلاد للاشراف على عمليات التصدير والاستيراد وخصوصا المنتجات الزراعية ولم تترك سوى فرصة ضئيلة أمام هذه الجمعية للاتصال بالجمعيات التعاونية الاخرى فيما وراء البحار ·

وقد كرست الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة جهودا كبيرة من أجل تطوير وتنمية الاعمال الانتاجية الخاصة بها نفسها بجميع مراحلها من استخراج المواد الخام حتى تقديمها للجمهور لاستهلاكها ، كما أنها تسعى أيضا الى انتاج جميع السلع والاحتياجات التى يحتاج اليها ويطلبها أعضاء الجمعيات التعاونية المختلفة . وقد بلغت قيمة منتجات

هذه الجمعية مايقرب من قيمة ثلث تجارتها الكلية . أما الجمعية التعاونية الاسكتلندية للاتجار بالجملة فانها تشبه هذه الجمعية أيضا فى جميع نشاطها وتزيد عليها فى انتاج الأسرة وأغطيتها والمشمع الفلينى الخاص بتغطية الارض وخراطيم المياه والجوت وأنواع أخرى من المنتجات وتضم الجمعيتان ما يقرب من ٢٣٠ مصنعا يعمل بها أكثر من ٦٥ ألف موظف وعامل .

ولكى تستطيع الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة أن تنمى علاقاتها مع الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاعى قامت بانشاء مكاتب فى كل من مانشستر ونيوكاسل ولندن وعدة فروع أخرى وصالات للبيع فى بريستول وكارديف وعدد آخر من الاماكن ، كما خصصت بعض الاشخاص للقيام برحلات دورية للاعلان وتوزيع قوائم أسعار سلعها . وتقوم الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة بتوزيع أرباح على أعضائها على حسب مشترياتهم ، كما توزع نصف معدل الارباح على المشترين من غير الاعضاء بما فى ذلك من الجمعيات الزراعية . وقد وصلت أرباح هذه الجمعية الى أعلى مراحلها نتيجة قيامها واشرافها على انتاج بعض السلع .

أما التطورات الحديثة فتعتبر ذات أهمية خاصة اذ ظهرت عدة جمعيات تعاونية صغيرة للاتجار بالقطاعى التى كانت تدير بعض المحال للصناعات الكيميائية والتى واجهت صعوبات كثيرة نتيجة بعض الاوضاع القانونية . ولكى تساعد الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة مثل هذه الجمعيات قامت بتسجيل شركة الكيميائيين التعاونيين الوطنيين ليمتد وتحملت هذه الشركة مسئولية فتح محال كيميائية فى أماكن مناسبة بالاتفاق مع الجمعية المحلية للاتجار بالقطاعى على أن يكون تمويل هذه المحال مناصفة بين جمعية القطاعى وجمعية الجملة . وقد تم تكوين منظمة أخرى مشابهة فى الشكل وتختلف فى الهدف والغرض أطلق عليها اسم « الخدمات التعاونية » وهدفها هو القيام بعمليات الاتجار التعاونى فى المناطق النائية التى ليس بها جمعيات محلية ، وكذلك القيام بمساعدة وانقاذ الجمعيات التعاونية التى قد تصل الى حافة الانهيار ومساعدتها على الاستمرار فى تقديم خدماتها التعاونية فى منطقتها .

وقد يحدث هذا الانهيار نتيجة سوء الادارة وهو أمر نادر أو يحدث من ظروف خارجة عن ارادة الجمعية المحلية مثل البطالة باعداد كبيرة كما حدث فى جنوبى ويلز فى فترة الكساد الاقتصادى عام ١٩٣٠، أو نتيجة ازدياد ونمو غير متوقع فى المدن الجديدة الامر الذى يجعل مصادر الجمعيات الصغيرة لاتتحمل هذا الضغط الكبير لذلك تم تكوين لجان

محلية للاشراف على هذه الجمعيات ، أما المسئولية النهائية فيقع عبئها على كاهل الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة أو الخدمات التعاونية الاستهلاكية .

أما قسم أعمال البنوك التابع للجمعية التعاونية للاتجار بالجملة فيتركز نشاطه فى تمويل جميع عمليات جمعيات الجملة والجمعيات التعاونية الاعضاء ، وله أفرع قليلةتتصل ببنوك المساهمة ، وتقوم بأعمالها كوكيل لها وتقوم كذلك بالاشراف على حسابات الجمعيات التعاونية المحلية .

وتقوم جميع الجمعيات التعاونية بوضع حساباتها فى البنك التابع للجمعية التعاونية للاتجار بالجملة الذى يقوم بدفع فوائد على الحسابات الجارية التى توضع فى صندوقه ، كما أن الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة تدفع لاعضائها من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أرباحا على حسب مشترياتها . ويقوم البنك أيضا بدفع أرباح على كمية المشتريات كما يقبل الودائع فيه .

وبجانب هذه الاعمال مع الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاعى تقوم الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة بأعمال البنوك بالنسبة لنقابات العمال ولعدد كبير من الجمعيات والنوادى الصديقة ولعدد كبير من السلطات المحلية أيضا .

وأخيرا فقد فتحت هذه الجمعية المجال أمام الافراد لوضع ودائعهم وفتح حسابات جارية لهم . وقد وصلت المصادر الكلية لاعمال البنوك التابع لهذه الجمعية فى السنوات الخمسينية مايقرب من ٢٠٠ مليون جنيه ، على حين وصلت المبالغ التى أدخلت وسحبت فى الحسابات الجارية الى مبلغ ٤٦٠٠ مليون جنيه ، واستطاع قسم البنوك التابعلهذه الجمعية أن يضم الى أعماله جزءا هاما من مدخرات الطبقة العاملة فى البلاد سواء كانت هذه المبالغ مستغلة فى التجارة التعاونية التى فى حسابات النقابات أو الجمعيات أو فى حسابات فردية ، وهذا الامر يعطى هذا البنك قوة مالية كبيرة اذ أنه يساعد الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة على زيادة نشاطها فى مجال الصناعة والخدمات وتحمل مسئولية تقديم احتياجات ومطالب الفئات العاملة .

وقد انتقد كثيرون عملية استثمار جزء كبير من رأسمال الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة خارج الحركة التعاونية على أساس أنها تمثل عدم الثقة فى هذه الحركة ، اذ من الواجب أن توجه معظم مبالغ هذه الجمعية للاستثمار داخل هذه الحركة التعاونية من أجل تنميةمصادرها وزيادة حجم نشاطها .

وبجانب أعمال البنك أقسام خاصة فى الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة مهمتها تقديم الخدمات مثل التنظيم الهندسى للمحال واعداده بجميع المهمات وتقديم المشورة القانونية والقيام بالابحاث والاحصائيات والنشر والدعاية ، لذلك نجد أن هذه الجمعية تضم قسما خاصا هائلا للمحاسبة قدم خدمات جليلة وانقذ الكثير من الجمعيات من الافلاس أو التدهور نتيجة عدم الامانة أو ســـوء الادارة واستطاع أن ينشىء نظاما للمحاسبة يقوم على أساس علمى سليم ويتناسب مع طبيعة أعمال الجمعيات التعاونية .

وتساند الحركة التعاونية بعض الهيئات غير التجارية مثل الاتحاد التعاونى الذى يعتبر اتحادا عاما يضم كل الجمعيات المحلية والقومية ، وهو يعمل على الدفاع وتخطيط سياسة الحركة التعاونية وفتح مجالات المناقشة وتكوين محكمة للتوفيق ، كما أنه يقوم بتنسيق جميع الاعمال الخاصة بالتعليم وتوصيلها الى درجة كبيرة من الكمال لخدمة أهداف الحركة ، وكذلك الاشراف على أعمال النشر والعلاقات العامة وخدمات الاحصاء وتقديم الاستشارات القانونية والخاصة بشئون العمال والشئون الزراعية والمالية والفنية وغير ذلك ، ويتم تمويلها عن طريق اكتتاب الجمعيات التعاونية كل على حسب تعداد الاعضاء فيها . أما تكوينه فهو يعتبر من النوع المعقد اذ يعتمد على مجالس متفرقة يتم انتخابها على أساس جغرافى ويمثل الهيئة التنفيذية المركزية وذلك مع ممثلى جمعية الاتجار بالجملة وبعض الهيئات الاتحادية الاخرى . وهناك بجانب ذلك جمعيات ولجان خاصة بالاحياء داخل كل قسم من الاقسام التسعة التى تختص بواجبات محلية محدودة وتقوم بأعمال مرسومة .

أما السلطة العليا فى هذا الاتحاد التعاونى فهو المؤتمر التعاونى الذى يحضره مايقرب من ١٠٠٠ مندوب وهو يعتبر البرلمان السنوى لهذه الحركة اذ يتم فيه مناقشة جميع المسائل الخاصة بسياسة هذه الحركة سواء كانت صغيرة أو كبيرة أو داخلية أو خارجية ويتم وضع جميع مايصلون اليه من اتفاق فى صورة قرارات تصبح نافذة المفعول على الاتحاد والجمعيات التعاونية العضو فى هذا الاتحاد .

ويقوم الاتحاد من وقت لآخر باجراء بعض التحريات فى أعمال الحركة التعاونية بشكل عام : ففى عام ١٩٥٥ قام الاتحاد بناء على قرار أصدره المؤتمر التعاونى بتعيين لجنة مستقلة برياسة هيوجيتسكيل للقيام بدراسة جميع أوجه ونشاط الجمعيات التعاونية فى مجالات الانتاج والتسويق سواء فى الجمعيات التى تتجر بالجملة أو التى تتجر

بالقطاعى . وتقوم هذه اللجنة بوضع تقريرها وتقديم توصياتها على أساس هذه الدراسة قبل اجتماع المؤتمر فى عام ١٩٥٨ .

وقدمت اللجنة تقريرها عن الحركة التعاونية مع توصياتها التى كانت تتعلق بسياسة الاسعار وتكوين رءوس أموال جديدة وادماج بعض الجمعيات الضعيفة بعضها فى بعض وتحسين الادارة ، كما أوصت اللجنة فى تقريرها بضرورة التوسع فى الخدمات المركزية التى يقوم بها الاتحاد واجراء تعديلات فى نظام الانتاج وعمليات التسويق والسياسة الماليةالتى تنتهجها كل من الجمعيتين الخاصتين بالاتجار بالجملة . كما اقترحأيضا ادخال بعض التعديلات فى التكوين الادارى بداخل جمعية الجملةوتخطيط وتطوير نظام الاتجار بالقطاعى لكى يسير على أساس تخطيط اقتصادى مركزى مع ضرورة تتبع التغيرات التى تطرأ على كيفية سلوك المستهلكين وطرق اتفاقهم ، وتقديم المشورة الى الحركة التعاونية فى كيفية اختيار الطريق والزمن اللذين يمكن الدخول فيهما فى مجالات تجارية جديدة .

وقد كان لهذا التقرير تأثير كبير على الحركة التعاونية ، ولكن المؤتمر لم يأخذ بأية توصية من التوصيات التى وردت فى هذا التقرير .

ويؤدى الاتحاد دورا كبيرا بين مجموعات من اللجان والمجالس التى تشترك فيها جمعيات الاتجار بالجملة ومجموعات أخرى مثل الاتحاد الانتاجى التعاونى الخاص بالتعليم والنقابات التعاونية وغير ذلك وأهمها اللجنة البرلمانية المشتركة التى تختص بكل النشاط البرلمانى لانه يؤثر على الحركة التعاونية وذلك بجانب المجلس القومى للتعليم الذى يشرف على جميع أعمال التعليم المحلية وسير عمل الكلية التعاونية وعدد آخر من المدارس الموسمية . أما حزب التعاون فيعتبر هيئة هامة تابعة لهذا الاتحاد تخضع لاشراف وسيطرة المؤتمر وتشتغل بالسياسة وتمثل الحركة التعاونية فى البرلمان وفى الحكومات المحلية ، وتتميز بوجود اعتمادات منفصلة خاصة بها تقدمها لها الجمعيات التى توافق على أهداف الحزب . وتؤيد الاغلبية العظمى هذا وذلك بالرغم من وجود عدد ضئيل من الجمعيات التى تحافظ على حيادها التعاونى التقليدى فى السياسة ، وذلك على أساس أن هناك حرية مطلقة فى الاختيار .

وللتعليم التعاونى مظهران : أولهما تدريب الاعضاء على المبادىء العامة للحركة التعاونية واستخدام التسهيلات داخل الجمعيات التعاونية ، والآخر : تدريب الموظفين على كيفية تأدية الخدمات ، ويتم تدريب أعضاء الجمعيات بوسائل مختلفة تتردد بين وسائل الدعاية والمحاضرات المفتوحة والمؤتمرات والمدارس الصيفية ودراسة المناهج التى تتضمن مقالات خاصة بالتعاون وكتابة مقالات تشبه ذلك ، أما

تدريب الموظفين فيتضمن مبادىء الحركة التعاونية ومظاهرها الفنية وطرق سير العمل فى الجمعيات التعاونية وضبط الحسابات . أما النقابات التعاونية وخاصة النقابات النسائية فقد أدت دورا هاما فى السنوات الماضية فى تعليم الاعضاء وتعبئة الرأى العام من أجل الحركة التعاونية .

وتتميز طبيعة تكوين الحركة التعاونية البريطانية اليوم بدرجة كبيرة من التعقيد فهى تغطى درجة كبيرة من الخطوات الاقتصادية والخدمات ، كما أنها توظف جهازا ضخما لتنفيذ ومتابعة جميع أوجه النشاط الذى تمارسه الحركة ومواجهة جميع احتياجات ومطالب الاعضاء ، لذلك تحقق أعمالا كبيرة عندما تواجه احتياجات ملايين من الناس بانتظام وبأسعار رخيصة معتدلة مع درجة كبيرة من الجودة والاتقان .

وتساعد هذه الحركة أيضا على اظهار طرق التجارة والصناعة الديمقراطية والتخلص من دوافع الربح المبالغ فيه كما أنها تعتبر مثالا حيا لقيام المستهلكين بالانتاج واستهلاك هذه المنتجات نفسها ، وهى طريقة سليمة للتخلص من وسائل المضاربة فى عمليات البيع والضغط على الاسواق ، ولقد ساهمت فى خلق مجال كبير للنشاط الاقتصادى والاجتماعى أمام آلاف من الناس الذين لايستطيعون العمل أو استغلال مواهبهم الا فى هذا المجال فقط . وبذلك تمت جميع هذه الاعمال بطريق الاختيار والتعاون بين الافراد بدون أى فرض أو اكراه أو قرار بأغلبية الاصوات من داخل البرلمان أو فرض من سلطة أو حتى اعتراف من جانب الدولة .

الفصل الرابع
تعاون المستهلكين فى الخارج

تطور تعاون المستهلكين فى خارج بريطانيا بعد فترة طويلة من ظهور هذا التعاون داخل بريطانيا نفسها ، لذلك نجده قد تأثر بالحركة البريطانية .

وحقيقة لقد كانت هناك بعض الحركات الاولية التى ظهرت فى فرنسا فى عام ١٨٣٨ والتى أطلق عليها اسم «الحركة التجاريةالاجتماعية» وكذلك حركة رواد ايلنبرج فى ألمانيا والتى وضع كفاحها فى مؤلفات كثيرة ، ولكنها بالرغم من ذلك لم تستمر كثيرا • وقد كانت حركة فرنسا تهتم بصفة رئيسية بجمعيات العمال الانتاجية وانشاء الورش التى تدار ذاتيا أى من بين أعضائها . وكان الاشتراكيون الفرنسيون يميلون فى المراحل الاولى الى تكوين جمعيات تعاونية استهلاكية كنوع من نشاط العمال لتخفيف حدة الصراع الطبقى . وقد ظهر فى هذه الآونة عدد من المخابز التعاونية لمحاربة ارتفاع الاسعار فى الخبز ، وأنشىء أيضا عدد من المحال لمواجهة الاسعار المرتفعة ، لذلك يمكن القول بأنه كان هناك اتجاه نحو التعاون ، ولكن هذا الاتجاه لم يكن يتخذ صفة الحركة القومية .

وفى عام ١٨٨٥ اجتمع عدد كبير من الاقتصاديين والمفكرين الاجتماعيين وكونوا فيما بينهم مجموعة خاصة أطلق عليها اسم « مدرسة نيم Nimes » وكان مؤسس هذه المدرسة أميل دى بيوف صديق فان ستارت نيل سكرتير الاتحاد التعاونى البريطانى ، وكان من بين أعضائها أيضا عضو بارز هو شارل جيد الفيلسوف الاجتماعى الذى أصبح فيما بعد استاذ كرسى التعاون فى كلية فرنسا .

واستطاعت هذه المجموعة أن تخلق حركة جديدة فى فرنسا ذات اتجاه فلسفى مميز عن الاشتراكية الفرنسية ، وأن تخلق مجالا للمؤتمرات والمناقشات ، وأن تنجح فى تجميع الجمعيات المبعثرة وتوحيد جهودها فى حركة واحدة ذات جهاز تمثيلى واحد . وأمكن بهذه الجهود أن يتم انشاء محل للاتجار بالجملة Magazin de Gros به أقسام للتجارة والصناعة . وتم تأسيسها جميعها فى عام ١٩٠٧ .

وفى عام ١٩١٢ اتحد الاتحادان القائمان « أحدهما اشتراكى والآخر محايد » وكونا اتحادا وطنيا ، ولكنه لم يستطع أن يمارس نشاطا فعالا فى فترة الحرب العالمية الاولى ١٤ – ١٩١٨ التى اجتاحت شمالى فرنسا ، وكانت هذه الحركة التعاونية فى أشد نشاطها ومازالت أيضا فى المناطق الصناعية فى فرنسا ، كما كانت هناك بعض الجمعيات التى أدت دورا كبيرا وخطيرا فى أثناء احتلال المانيا لفرنسا ، وكانت تمد أفراد الشعب بالمواد الغذائية . أما المناطق التى لم تحتلها القوات الالمانية فى الجنوب فقد امتلأت بالكثير من السكان حول مناطق الامدادات ، الامر الذى أدى الى ظهور حركة تعاونية وانتشارها فى مناطق جديدة .

ومن بين قادة هذه الحركة البرت توماس وزير التموين الفرنسى الذى أصبح فيما بعد أول سكرتير لمكتب العمل الدولى . وبهذا الشكل يمكن القول بأن حركة التعاون الفرنسية قد تبلورت ونشطت خلال الحرب العالمية الاولى واستمرت فى نشاطها وتطورها خلال الفترة التى بين الحربين العالميتين الى أن حدثت هزة عام ١٩٣٤ التى أفلس فيها بنك التعاون نتيجة الكساد الاقتصادى الضخم الذى ساد العالم فى تلك الفترة ، وكذلك بسبب الادارة غير الحكيمة . وقد كانت هذه الصدمة كبيرة بالنسبة للحركة التعاونية ، ولكن جمعية الاتجار بالجملة استمرت فى طريقها ولم تتأثر جمعيات الاتجار بالقطاعى كثيرا بهذا الحادث .

وفى خلال الحرب العالمية الثانية أخضعت الحركة الفرنسية التعاونية بكاملها وجميع الجمعيات التعاونية لقوات الاحتلال ، ولكنها عادت الى الظهور بعد الحرب وأصبحت تضم أكثر من ٣ ملايين عضو .

ويشابه الهيكل الاساسى لحركة التعاون الاستهلاكى الفرنسى الحركة الانجليزية تماما ، فالجمعيات هناك مسجلة تسجيلا قانونيا كما انها محدودة المسئولية . ويمتلك أعضاؤها عددا معينا من الاسهم ، ويشرفون عليها خلال الاجتماعات الدورية المنتظمة حيث يتمتع كل فرد فيها بحق التصويت .

أما الاتحاد التعاونى وجمعية الاتجار بالجملة فهما عبارة عن اتحادات تضم الجمعيات كأعضاء وتمارس عمليات الدعاية والتعليم والخدمات التى تقدم للاعضاء جنبا الى جنب مع جميع أوجه النشاط الاقتصادى .

ومن أهم مميزات الحركة التعاونية الفرنسية وجود اتحادات اقليمية كبيرة تضم عددا معينا من الجمعيات الصغيرة وبعض جمعيات الاتجار بالجملة ومنشآت الانتاج وخدمات التسليم ووكالات السياحة ، وهو نظام يتلاءم مع طبيعة الحياة فى فرنسا حيث يتوزع السكان على

مناطق واسعة متفرقة وحيث توجد مصادر محنية للامداد بالمـواد الغذائية والسلع الاستهلاكية لايمكن نقلها اقتصاديا عن طريق باريس .

وقد بدأ هذا النوع من التنظيم فى المناطق الريفية أو فى المناطق التى تم تصنيعها تصنيعاجزئيا فى شرقى فرنساوجنوبيها وغربيها ، أماالمناطق الشمالية الشرقية المتقدمة صناعيا والتى تشـبه لانكشير أو يوركشير فتضم جمعيات صغيرة مستقلة ترتبط مع جيرانها فقط من أجل الدعاية والتشجيع المتبادل ، أما أغلبية الجمعيات المتطورة الكبرى والتى تضم ما يقرب من ثلاثة أرباع أعضـاء الحركة التعاونية فهى المنطقة الشمالية من اللوار .

ولقد مر التعاون الاستهلاكي الالمانى بمراحل متضاربة فبدأكحركة اجتماعية فى منتصف القرن التاسع عشر . وكان أول موجه لهذه الحركة شولز ديليتش رائد الائتمان التعاونى الصناعى فى ألمانيا وقد اختفت هذه الحركة بعد ذلك بسنوات قليلة ثم عادت الحكومة الالمانية فى عام ١٨٨٩ وأصدرت قانونا يسمح بتكوين جمعيات محدودة المسئولية يشرف على تنظيمها العمال الالمان ، وفى خلال عشر سنوات تمكن هؤلاء العمال من انشاء جمعية للاتجار بالجملة فى هامبورج وكانت على اتصال مباشر مع الحركة التعاونية فى بريطانيا .

وفى عـام ١٩٠٢ قطع هؤلاء العمـال اتصالهم مع اتحـاد البنوك الائتمانية الذى يمثل مصالح رجال التجارة والصـناعة وكونوا منظمة اتحادية تعمل لمصلحتهم الخاصة أطلق عليها اسم « الرابطة المركزية » Zontralverband أما الجمعيات التى انضمت الى هـذا الاتحـاد فقد كان جميع أعضائها من الطبقة العاملة . وبالرغم من أن القانونالالمانى قد صيغ بأن يكون نشاط هذا الاتحاد حياديا فى النواحى السياسية فقد عرف عنه ارتباطه عن طريق أعضائه بالحزب الديموقراطى الاشتراكى وبالنقابات فيما بعد . وبقيت بعـد ذلك مجموعة قليلة من الجمعيـات عضوة فى اتحاد الائتمان الحر ، وقد ظهر قسم هام فى حركة التعـاون الأستهلاكية الالمانية فى بداية عام ١٩٠٨ اذ ظهر اتحاد صغير أطلق عليه « رابطة الرايخ » Reishsverband الذى مثـل الجمعيـات التى اشرف على تنظيمها النقابيون المسيحيون فى منطقة الرين ، ولم يكن لهذا الاتحاد نصيب كبير فى النجاح ، وكل ما استطاع أن يفعله هو أنه خلق فكرة الاتحادات الاقليمية فى أنحاء ألمانيا نظرا لانها منقسمة الى أقاليم جغرافية مختلفة .

وقد تقدمت الحركتان تقدما ثابتا ومستمرا : اذ قامت الرابطـة المركزية بانشاء أول بنك لها فى عام ١٩٠٩ وتكوين أقسـام انتاجيـة فى

السنوات التالية ، ووصل عدد أعضاء هذه الجمعيات ما يقرب من ٤٫٢٤٠٫٠٠٠ عضو فى عام ١٩٢٤ وذلك بالرغم من الكساد والتضخم المالى الذى أصاب اقتصاديات ألمانيا ودمر جميع مدخراتها . وقد انتشرت هذه الحركة بصورة ملموسة فى المناطق الصناعية قبل استيلاء النازية على السلطة فى عام ١٩٣٢ .

وحينما وصل هتلر الى مقاعد الحكم فى يناير سنة ١٩٣٣ نقل ادارة جميع مراكز هذه الحركة التعاونية الى جبهة العمال النازيين وواجهت الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاعى المصير نفسه ، وبذلك تحطمت الحركة التعاونية على أيدى النازيين نظرا لارتباطها بالديمقراطية الاشتراكية ، ونظرا لان هذه الحركة تمتد فى جميع الولايات وتحطم التجار الصغار الذين كانوا يؤيدون الحركة النازية فى الواقع .

وقد قدمت عدة اقتراحات لتحطيم الحركة التعاونية وتجميد الجمعيات وتحويل المتاجر التعاونية الى متاجر خاصة ، وقد تم تنفيذ هذه الفكرة بالتدريج وأكرهت جمعيات الاتجار بالجملة على التعاون مع التجار الخصوصيين والسلطات العامة ، كما وضع مشرفون للاشراف على نشاط جميع الجمعيات وفى منتصف الحرب تحولت جميع امكانيات الجمعيات التعاونية الى خدمات اضافية تشرف عليها جبهة العمال .

وفى نهاية الحرب وضعت جبهة العمال تحت اشراف وسيطرة حكومات الاحتلال العسكرية المتحالفة وعادت ادارة جمعية الاتجار بالجملة التعاونية الى عملها فى عام ١٩٤٥ ، ولكن الاعضاء لم يستطيعوا التمتع بكامل حريتهم وبادارة الجمعيات الاستهلاكية الا بعد مرور عدة سنوات . وتم اعادة تكوين الاتحاد المركزى فى عام ١٩٤٨ تتفرع منه جمعيات عدة فى مختلف أنحاء ألمانيا الغربية وذلك بعد أن فشلت المحاولات فى اقامة علاقات مع الجمعيات التى فى ألمانيا الشرقية . وبعد أن انتهت الحرب بعشر سنوات وصل عدد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الى أكثر من ٣٠٠ جمعية تضم ما يزيد على ٢٫٢٥٠٫٠٠٠ عضو وتتعامل فى حدود ٢٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه .

أما حركة التعاون الاستهلاكية فى بلاد الأراضى الواطئة (هولندا) فهى تختلف عن حركة جيرانها من الدول الكبرى كما تختلف أيضا من دولة لأخرى ، فقد تم انشاء أول جمعيات تعاونية فى هولندا بوساطة رجال الجيش والموظفين العموميين ، ولذلك تعتبر حركة خاصة بالطبقة الوسطى . وقد واجهت صعوبات بشأن اتحادها واندماجها مع جمعيات العمال .

وفى عام ١٩٢٠ أمكن اقامة اتحاد مشترك بينهم وربطهم بجمعية الاتجار بالجملة التى يطلق عليها اسم Handelskamer ولم تصل عضوية هذه الجمعيات الى درجة كبيرة وتبلغ فى الوقت الحاضر

٣٥٠٫٠٠٠ عضو – وبالرغم من هذا العدد الضئيل فانها تدار ادارة ممتازة وتقدم فيها الخدمات على أحسن وجه كما أن بها عيادات خاصة لخدمة الاعضاء بها .

أما أكبر قسم للحركة التعاونية فى بلجيكا فيتركز بين عمال مناجم الفحم وعمال الحديد وعمال الصلب والنسيج ، وقد تم جمع مجموعة من الجمعيات الكبيرة تحت جمعية واحدة تضم ٤٥٠٫٠٠٠ عضو أطلق عليها اسم « الجمعية التعاونية العامة » Societe Generale Cooperative التى تعتبر اتحادا وجمعية للاتجار بالجملة فى الوقت نفسه ، وتتعاون مع حزب العمال البلجيكى وتقيم علاقات طيبة عن طريق التنظيمات الفرعية التعليمية والترفيهية مثل « بيوت الشعب «Maisons du Peuple» وجمعية المرأة التعاونية وبعض المنظمات الاخرى ذات النشاط غير التجارى ، وهى ما يميز هذه الحركة التعاونية فى بلجيكا . وبجانب ذلك نجد جمعية تعاونية فيدرالية صغيرة خاصة بالموظفين العموميين وهى جمعية حيادية من الناحية السياسية ولا ترتبط بأية رابطة مع الحركة العمالية .

أما الدول الاسكندنافية وهى السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا فقد تطورت فيها الحركة التعاونية تطورا ضخما ملموسا بالرغم من أنها بلاد زراعية ذات مستوى معيشة مرتفع ، أما السويد فتعتبر دولة صناعية كبيرة وبالرغم من ذلك فقد بدأت فيها الحركة التعاونية متأخرة بعد أن فشلت فى محاولاتها الاولى ، ثم بدأت تتبلور وتأخذ شكلا خاصا . وقد تم تكوين منظمة واحدة عبارة عن خليط من المراكز الادارية والتجارية أطلق عليها اسم : Kooperative Forbundet

وقد نجحت هذه الجمعيات فى دفع الانتاج الى الأمام وفى تحطيم الاحتكارات الخاصة و فى توسيع برامجها التعليمية وفى حيادها السياسى وفى بيع السلع الممتازة والدعاية الطيبة بالأفلام والنشرات والصحف .

وتضم هذه الجمعيات فى السويد ما يقرب من مليون عضو من بين تعداد السكان البالغ سبعة ملايين شخص تقريبا ، وتتعامل هذه الجمعيات فى حدود مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه من السلع . وتقوم أيضا بامداد السويد بما يقرب من ربع استهلاكها من الدقيق عن طريق المطاحن التى تمتلكها ، كما أن لها علاقات تجارية مباشرة بجمعيات الفلاحين ، فهى تشترى محصولاتهم من الحبوب والألبان واللحوم وتبيع لهم الأسمدة والبذور .

أما الحركة التعاونية الاستهلاكية فى الدانمرك فهى صغيرة اذا قيست بنظيرتها فى السويد ، ولا يعرف عنها الكثير فى الخارج . وهى

تتميز بوجود ارتبـاط بين اتحادها العام وجمعيـة الاتجار بالجملة . وتتميز أيضا بوجود عدد كبير من جمعياتها فى المناطق الريفية وبارتباطها بهيئات الفلاحين وبارتفاع درجة المبيعات أكثر من أى مكان فى العالم .

أما الحركة التعاونية فى النرويج فتقدر بنصف الحركة التعاونية فى السويد من ناحية المبالغ التى تستثمر فيها ، أما بالنسبة للعضـوية فهى أقل من النصف ، وأما مقادير الشراء بالنسـبة للعضو فمرتفعة ارتفاعا كبيرا . كما أن جميع الاحتياجات موضوعة بطريقة مدروسـة وتتلاءم مع احتياجات كل منطقة فيها الجمعية التعاونية : فهناك مثـلا قرى متخصصة فى صيد الاسماك بين الوديان التى بين الجبـال وكذلك مدن الجنوب المتخصصة فى صناعة الورق .

أما فنلنـدا التى تضـم عددا هائلا من الفـلاحين الصغار فتضم حركتين تعاونيتين مقسمتين على أساس مذهبى لا على أساس النشاط : فالحـركة الأولى وهى الكبرى تضم منظمات وجمعيـات وطنية وتهتم معظمها بالنواحى الريفية وهى محايدة سياسية ويطلق عليها الاسـم Suomen Osuuskuuppojen Keskuskunto وتقوم بشراء المنتجات الزراعية من أعضائها وتبيعهم السلع الاستهلاكية ، وهى لذلك ترتبط بالجمعيات التعاونية الزراعية المتخصصة .

أما الجمعيـات الاخـرى فهى مكونة على أساس خدمة الفئـات العماليـة فى المناطق الحضرية بصـفة رئيسـية ويطلق عليهـا الاسـم Kulutusosuuskventier Keskuskunte وللحركتين جمعيات للبيع بالجملة وللاعمال الانتاجية .

وقد استطاعت هذه الجمعيات أن تخلق عدة أفكار هامةفى علاقات الاعضاء وفى كيفية ادارةالاعمال ، كما انها تهتم أيضا بتعليم هيئةادارتها داخل المعاهد التعليمية التى أنشأتها كل حركة .

وقد قاست كل من النرويج والدانمرك وفنلندا من احتلال العـدو وخاصة فنلندا التى تحطمت فيها الجمعيات التعاونية نتيجة دخول الاتحاد السوفيتى أراضيها عند عبور قواته لدخول ألمانيا ، وتشترك هذه الدول الثلاث مع السويد أيضا فى ملكية الجمعية الاسكندنافية للاتجار بالجملة Nordisk Andelsforlaimol ومركزها فى كوبنهاجن ، وهذه الجمعية تقوم بالاستيراد من الخارج نيابة عن الجمعيات القومية للاتجار بالجملة التى تشترك فى عضوية هذه الجمعية الاسكندنافية .

وفى أوروبا الجنوبية نجد أن الدولة البارزة فى التعاون الاستهلاكى هى سويسرا . وفى الواقع أن حركة التعاون هناك ليست موحدة . وفى

سويسرا بجانب الاتحاد الرئيسى اتحاد للفلاحين مركزه فى ونترزور Winterthur الذى يقوم بالاتجار فى المواد الغذائية وجميع الاحتياجات الاستهلاكية والمنتجات الزراعية وغير ذلك .

وبالاضافة الى هذا نجد الاتحاد الكاثوليكى الذى تكون لاهداف دينية أكثر من أهداف عملية ، أما الاتحاد السويسرى الاستهلاكى الذى يطلق عليه اسم : verhand schweizerische Konsumvereine فمركزه فى بال وهو يشبه الحركات التعاونية الاسكندنافية فى نشاطها ويؤدى نشاطا واسع النطاق ويضم منظمة للاتجار بالجملة وعددا من الجمعيات التى تتجر بالقطاعى فى المناطق الزراعية والحضارية ويمتلك عددا من الصناعات .

وقد قامت هذه الحركة بانشاء قرية تعاونية فى فرايدورف خارج مدينة بال لامداد الجمعيات بالخضر . وتعتبر هذه الجمعية محايدة من الناحية السياسية وتنتهج انتهاجا تحرريا لا اشتراكيا ، وتقوم بخدمة شعب ارتفع مستوى معيشته الى درجة كبيرة ولم يصدم فى حياته بحروب أو بأزمات .

وقد وصلت الحركة التعاونية الايطالية الى درجة كبيرة من القوة وخاصة فى المدن الصناعية فى الشمال ، ولكنها قاست الكثير فى ظل نظام الحكم الفاشستى اذ كانت المظاهرات الفاشية تقوم بتحطيم هذه الجمعيات والاعتداء بالضرب على هيئة ادارتها . ثم بدأت الحركة الفاشية تنتهج السياسة النازية نفسها فى اخضاع جميع الجمعيات التعاونية لها وللأجهزة الحكومية الرسمية .

وبعد انتهاء الحرب تم اعادة بناء هذه الجمعيات وتنظيمها على أساس حديث ، فأصبح هناك الآن عدة آلاف من الجمعيات الاستهلاكية تضم عددا من الاعضاء يصل الى بضعة ملايين لم يحدد بعد لعدم وجود احصائيات ثابتة . وقد انقسمت هذه الحركة التعاونية قسمين فى الآونة الاخيرة : أحدهما أطلق عليه اسم الحركة التعاونية الكاثوليكية ، والآخر خاص بالجناح اليسارى السياسى وهما يتعادلان فى القوة وفى درجة نفوذها .

وقد تقدمت حركة التعاون الاستهلاكية فى أسبانيا وخاصة فى منطقة كاتالونيا وهى حركة تهتم بعمال الصناعة فى اتجاهاتهم أى الذين يتمشون مع نظام الحكم القائم اليمينى المتطرف . أما البرتغال فليست هناك سوى بداية ضعيفة جدا للحركة منذ قيام الدكتاتورية فيها حتى الآن .

وقد نمت معظم الحركات التعاونية فى أوربا الشرقية فى ظل القمع والضغط والارهاب . أما فى النمسا فقد نمت هذه الفكرة التعاونية فى ظل الحكم القومى وهى حركة تتركز حول العمال وترتبط بالحركة الألمانية

وذلك بالرغم من ان الامبراطورية الالمانية والنمساوية لم تكونا ترغبان فى رعاية المنظمات العمالية · وقد تركزت الحركة التعاونية الاستهلاكية النمساوية فى فينا ، وتبعتها عدة جمعيات تعاونية صغيرة فى المدن النمساوية الصغيرة والريف · وكان على هذه الحركة أن تنتظر حل الامبراطورية حتى تمارس نشاطها على أوسع نطاق ، لذلك استطاعت فى ظل الجمهورية النمساوية والديموقراطية أن تصل الى قمة نشاطها ، ثم انهارت عند الحكم النازى فى عام ١٩٣٧ ، وقد قاسى قادتها الذين كانوا ينتمون الى الحزب الديموقراطى الاشتراكى من النفى والتشريد ، ولكن الحركة استمرت واستمر أعضاؤها على اتصالهم لانهم لم يواجهوا الصعوبات التى واجهها التعاونيون فى ألمانيا وايطاليا فى ظل الحكم النازى والفاشى ·

أما فى تشيكوسلوفاكيا فقد كانت الحركة نابعة من حركة المقاومة للتخلص من النفوذ النمساوى ، وكذلك من أجل حماية العمال اقتصاديا، وعندما نالت جمهورية تشيكوسلوفاكيا استقلالها فى عام ١٩٢٩ كانت هناك حركة تشيكية فى المدن الصناعية التى يكون فيها العمال من التشيكيين · وفى المناطق التى يقطنها المتحدثون باللغة الالمانية فصلت جميع الجمعيات التى كانت ترتبط بالمركز فى فينا وتم تكوين اتحادخاص لها يضمها جميعها · · ولم تندمج الحركتان بالرغم من علاقات الود والصداقة التى كانت قائمة بينهما · وكان اتجاه هاتين الحركتين مرتبطا بالحركة الديمقراطية الاشتراكية من الناحية السياسية ، لذلك قامت القوات الالمانية حينما احتلت تشيكوسلوفاكيا وحينما ضمت منطقة السوديت اليها على حسب معاهدة ميونخ بتحطيم هاتين الحركتين وحل جميع المنظمات وتسليم جميع السلع والمحال الى التجار ·

وقد اختار الكثير من التعاونيين الذين يتحدثون اللغة الالمانية النفى بدلا من العيش فى ظل النظام النازى ، وبعد انتهاء الحرب وحصول التشيكيين على استقلالهم بدأت هاتانالحركتان النشاط من جديد ولكنهما سرعان ما ذابتا فى ظل النظام الشيوعى ·

ويشبه تاريخ الحركة التعاونية الاستهلاكية فى بولندا تلك الحركة التى ظهرت فى تشيكوسلوفاكيا فى بعض النواحى ، اذ ظهرت الحركة فى بدايتها بين العمال الصناعيين ومرت بثلاث مراحل مختلفة ومعادية ، نتيجة احتلال روسيا وبروسيا والنمسا · وعندما نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الأولى كانت فى حاجة الى ادماج كل الاتجاهات التعاونية والتخلص من الاختلافات من أجل اعادة بناء البلاد التى حطمها الاحتلال· وقد أمكن تحقيق جزء كبير من التقدم خلال الفترة التى بين الحربين العالميتين ، ولم تكن هذه الحركة التعاونية فى الواقع حركة خاصةبالطبقة

العمالية فقط اذ ظهرت حركة ريفية تعاونية تسير جنبا الى جنب مع حركة العمال، وكذلك حركة مجموعة الطبقة المتوسطة وبخاصة الموظفين العموميين ورجال الجيش الذين كانوا يمتلكون الجمعيات التعاونية • ولم يؤد الاحتلال الالمانى فى الفترة من ٣٩ ـ ١٩٤٥ الى تحطيم هذه الحركة لانها فى الواقع كانت تخدم عمليات توزيع المواد الغذائية والاحتياجات اليومية ، وبعد الحرب عادت الحركة الى أقصى نشاطها وزادت أهميتها بين الطبقات المختلفة من الشعب •

أما فى يوغوسلافيا فقد أدى وجود الاقليات القومية الى تقسيم الحركة التعاونية لاقسام صغيرة متعددة أكثر من الوضع القائم فى بولندا • وكانت أكبر حركة للتعاون الاستهلاكى فى يوغوسلافيا خلال الفترة السابقة للحرب انما هى الحركة التى كان يقودها الموظفون العموميون بما فيهم من عمال الدولة والسكك الحديدية والمناجم •

وفى المجر كانت هناك حركة عمالية مرتبطة ارتباطا كبيرا ببودابست التى تشرف عليها الدولة وذلك بالاضافة الى حركة تعاونية من الفلاحين تقوم بتوزيع المؤن الزراعية • وقد أنشئت المنظمة التى يتركز نشاطها فى الاتجار بالجملة والاتحاد التعاونى والذى أطلق عليه لفظ « هانجيا أى النملة » «Hangya» فى أواخر القرن التاسع عشر بتحريض وتشجيع من «كاريولى» الذى كان يمثل القيادة الارستقراطية فى البلاد ، لذلك قبلت السلطات المحلية هذا الوضع • وكانت هذه المنظمة جادة فى نشاطها ، ولكنها أخطأت فيما بعد لانها لم تستطع أن تغير من روح الفوضى والظلم الذى كان قائما فى نظام توزيع الاراضى فى المجر •

وفى بلغاريا كانت الحركة أكثر توحيدا وديمقراطية من أى مكان آخر ، اذ كانت تضم جمعيات محلية للاتجار بالقطاعى وأخرى للاتجار بالجملة وهيئات للانتاج ، كما كانت هذه الحركة نشيطة فى تنفيذ الوسائل التعليمية وفى نشر الدعاية وفى تكوين الهيئات النسائية •

أما رومانيا فلم يكن فيها نشاط كبير فى مجال التعاون الاستهلاكى قديما وذلك بالرغم من أنه كان هناك اتحاد تعاونى اقليمى فى منطقة ترانسلفانيا ظل يعمل بجد ونشاط طوال عدد من السنين • وقد أصبحت الحركة التعاونية فى هذه البلاد جميعها تشكل جزءا من نظام الحكم القائم الذى يسيطر على الاقتصاد ويوجهه ، لذلك فان هذه الحركة لم تستطع أن تحقق نشاطا مستقلا • هذا على حين كانت كل من يوغوسلافيا وبولندا اللتين تتمتع فيهما الجمعيات التعاونية بكيان ذاتى وشبه استغلالى نتيجة اتصالها بالجمعيات التعاونية فى الدول الاخرى تحققان هذا النشاط •

وقد مارس التعاون الاستهلاكى فى الاتحاد السوفيتى نشاطه فى

ظل هذا النوع من الاوضاع السابقة الذكر ، واستطاعت روسيا أن تحقق تقدما ضئيلا تحت نظر واشراف وشك الحكومة فى الفترة السابقة لثورة ١٩١٧ ، أما بعد الثورة فقد قام الشيوعيون بقتل نشاط هـذه الحركة وأعيد تنظيمها فى شكل جديد استنادا الى السياسة الاقتصادية الجديدة التى وضعها لينين • ثم زادت أهمية هذه الحركة فى المدن وفى جميع أنحاء البلاد فى ظل خطة السنوات الخمس للتنمية اذ زاد عدد أعضائها الى أعداد خيالية وزادت قيمة تجارتها وكونت اتحادا فيما بينها ، وأصبحت هيئة التجارة بالجملة التى يطلق عليها اسم « مراكز التجارة «Centrosayus» الذى يعتبر أحد الهيئات الرئيسية التى تشرف على تجارة الاتحاد السوفيتى مع الخارج •

وفى عام ١٩٣٥ تم نقل جميع محال وجمعيات الحركة التعاونية من سيطرة واشراف الاعضاء الى سيطرة واشراف الدولة • ومنذ هـذا التاريخ أصبحت الجمعيات التعاونية تعمل وتهتم بالعمل على حل جميع المشاكل الخاصة بالتموين وتقديم السلع الاستهلاكية فى جميع أنحاء البلاد ، وقد استمر هذا الوضع حتى الآن •

وبالرغم من الاشراف التام والسيطرة القوية على هذه الجمعيات التعاونية فانها تشبه الى حد بعيد الجمعيات التعاونية فى البلاد الأخرى ، وهى تقوم فى الريف جنبا الى جنب مع المزارع الجماعية وتبيع للفلاحين المواد الغذائية والملابس والسلع الترفيهية التى لا تستطيع المزارع الجماعية أن تنتجها ، ويدير هذه الجمعيات التى فى الريف لجنة خاصة من بين الاعضاء ، وادارة منتخبة فى اجتماع عام يحضره أعضاء الجمعية •

ولا تواجه هذه الجمعيات أية منافسة الا من جانب بعض الأفراد الذين يقومون بصناعة بعض الاشغال اليدوية ، وهذا يعنى أن هذه الجمعيات هى المجال التجارى الوحيد والموزع الوحيد لمنتجات الدولة أو منتجات مزارع الجمعيات التعاونية ، لذلك فليس أمامها أى مجال لاختيار السلع لانها هى المجالات الوحيدة التى لا يوجد غيرها •

والاتحاد السوفيتى يعتبر مكانا للاستهلاك الموجه وكذلك للانتاج الموجه حتى فى أوقات السلم ، لذلك تنال كل جمعية تعاونية نصيبها من السلع والزبد والأحذية والدراجات وخلافه •

أما التعاون خارج أوربا والاتحاد السوفيتى فقد سار ببطء أقل من مستوى الحركات فى هذه الدول • وهناك بلا شك عدة جمعيات شقت طريقها بنجاح ، وأخرى مازالت تتعثر فى طريقها كالحال فى الدومنيون البريطانى والارجنتين ، أما فى الولايات المتحدة فالوضع يعتبر غير عادى اذ استمرت الحركة التعاونية هناك فى حالة نشاط بين مجموعات الطبقة

المتوسطة على أساس انها اتجاه مذهبى لا من أجل حاجة اقتصادية ، ولقد بذلت عدة جهود من أجل خلق دوافع اقتصادية وذلك عن طريق الدعاية للمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وخلق سلسلة من المحال التجارية فى كل مكان أو منطقـــة مع الاعلان المستمر عنـه وانخفاض مســتوى أسعاره . وفى الوقت نفسه قامت المجتمعات الفنلندية الريفية التى فى المنطقة الوسطى الغربية من الولايات المتحـدة حول البحيرات العظمى بتـكوين منظمة تعاونية على النمط الذى فى فنلندا نفسه أى متاجر ريفية تبيع الاحتياجات المنزلية والزراعية أيضا . وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى تاجرت هذه المجتمعات أيضا فى المنتجات البترولية نتيجة استخدام السيارات والجرارات وخلافه وهى أمور تخدم المستهلكين .

وقد تطور التعاون الاستهلاكى فى اليابان بين الحربين العـالميتين ولكنه لم يصل الى الصين . أما فى الهند فقد كان حركة محلية على حين كانت حركة سيلان فى نشاط وازدهار وخاصة خلال الحرب وقد وصلت العضوية فيها الى عدة ملايين فى جميع أنحاء الجزيرة وأمكن اقامة مخازن عامة وجمعيات للاتجار بالجملة تستورد السلع والاجهزة من الخارج وتشرف عليها هيئات مدربة تدريبا فنيا .

وقد فشل عدد قليل من الجمعيات التى فى الحضر فى مواجهة تيار المنافسة ونتيجة لذلك لم تستطع المؤسسة التعاونية للاتجار بالجملة أن تتقدم الا فى الحدود التى رسمتها الدوائر الرسمية . أما الجمعيـــات التعاونية فى المدن الصغرى والقرى فقد استطاعت أن تحقق تقدما نتيجة مساعدة مؤسسة الاتجار بالجملة والمؤسسات الاقليمية .

أما فى قبرص فقد سارت حركة التعاون الاســـتهلاكى بخطوات متطورة سريعة دون توقف وخاصة خلال فترة التوتر السياسى ونجحت فى أماكن أخرى من آسيا وافريقية بالرغم من أن بعضها قد واجه الكثير من المشكلات والصعوبات . وتتركز الصعوبات الحقيقيـــة التى واجهت مثل هذه الجمعيات فى كيفية الحصول على السلع المطلوبة بأثمان معقولة وفى كيفية اختيار الهيئة المشرفة على عمليات الجمعيات التى تمتاز بالامانة والكفاية فى العمل .

الفصل الخامس
المصنع التعاونى

كانت فكرة انشاء ورش يكون العمال فيها هم أسياد أنفسهم ويعملون على حسب أحكام يضعونها بأنفسهم ويخططون منتجاتهم ثم يبيعونها ويقسمون ما يحصلون عليه بين أنفسهم – كانت هذه الفكرة من بين الافكار الاولى التى تحمس لها التعاونيون ، وكانت هذه الفكرة محافظة فى ذاتها ، اذ يمكن ارجاعها الى نظام المصانع والورش التى كانت قائمة قبل الثورة الصناعية والتى كانت تمتلكها العائلات ، لذلك لاقت هذه الفكرة أذنا مصغية عند العمال المهرة الذين يترحمون على الايام الماضية التى كانوا يتمتعون فيها باستقلالهم ، ولكن هذه الفكرة لم تلاق تأييدا كبيرا لانها لم تلائم نفسها مع الاتجاه الحديث نحو الانتاج الضخم واستثمار رأس المال الكبير فى شراء الآلات واستخدام العمال غير المهرة وأنصاف المهرة ، فلم يعد لانتاج الورش المستقلة النجاح الضخم الذى كانت تلاقيه مخازن المستهلكين أو بنوك الفلاحين أو هيئات التسويق ٠

وتعتبر حركة التعاون الانتاجى الصناعى فى انجلترا أكبر وأقوى الحركات التى من هذا النوع فى جميع أنحاء العالم ، وقد ظهرت بشكل ملحوظ فى ثلاثة مجالات من الصناعات ، وهى صناعة الملابس وصناعة الاحذية العادية والاحذية ذات الرقبة (بوت) والمطابع، ويلاحظ فى جميع هذه الحالات أن درجة الكفاية فيها عالية وأن التصنيع فيها قد استخدم جميع الانواع الحديثة من الآلات ٠

لقد كان من السهل على مجموعة معينة من العمال وجدت نفسها فى حالة بطالة أو طردت من العمل نتيجة نزاع بينها وبين صاحب العمل أن تتعاون فيما بينها لافتتاح عمل لحسابهم الخاص قد يكون فيه أمل كبير فى النجاح ، وقد يكون من الصعب جدا عليهم أن يعتمدوا تماما على مواردهم الخاصة فقط فى شراء الآلات والمواد الخام والقيام بتسويق المنتجات على حسابهم الخاص ، ولكنهم فى الواقع لم يقفوا وحدهم وسط هذا التيار اذ أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية كانت على استعداد دائما لشراء منتجاتهم والمساهمة معهم فى رأس المال أيضا ٠

وبالرغم من ذلك فان هذه الحركة قد أصابها الانهيار والتدهور ،

اذ في بريطانيا الآن ٤٢ جمعية انتاجية صناعية فقط تضم ما يقرب من ١٢ ألف عضو وتستثمر مبلغ ٦ ملايين جنيه تقريبا ، وهذا المبلغ يعتبر مبلغا ضئيلا اذا قيس بما يستثمر فى الحركة التعاونية الاستهلاكية والزراعية•وفى جميع هذه الجمعيات تقوم لجنة الادارة التى يتم اختيارها بوساطة الاعضاء في الاجتماع السنوى العام بالاشراف على نشاطها،وتضم هذه الاجتماعات عددا من الاعضاء الممثلين للجمعيات التعاونية الاستهلاكية التى تشترك بنصيب فيها ، ويضم الاجتماع السنوى العام أيضا أعضاء من العمال أو عائلات العمال الذين أحيلوا الى التقاعد ولا يزالون يساهمون فى هذه الجمعيات ويحصلون على أرباحها • ولا يمكن القول بأن جميع أعضاء هذه الجمعيات من العمال فقط ، اذ أن هناك عددا من الفئات غير العمالية أو صبية العمال غير المهنيين أو الفنيين الذين يمرون بمرحلة التدريب ، وبعد أن تقوم الجمعية بدفع أرباح الاسهم تقوم بتوزيع الارباح فى صورة مكافآت أى مبالغ أخرى الى العمال وحملة الاسهم والمستهلكين•وفى لايسستر شاير ، نورث هامبتون شاير ، مركز مصانع الملابس والاحذية ذات الرقبة (البوت) ، أما الاتحاد الانتاجى التعاونى الذى تشترك فيه جميع الجمعيات التعاونية فمقره لايسستر ، وأما جمعيات الطباعة فهى موزعة فى أماكن مختلفة ، وتقوم بنشاطها الموكول اليها من الجمعيات التعاونية والحركة التعاونية الاستهلاكية العامة ونقابات العمال والافرع المحلية من حزب العمال وغيرها ، وهناك أنواع أخرى من النشاط الصناعى مثل المخابز فى اسكتلندا ومصانع الاقفال فى ويلز وغيرها •

ولا ينبىء المستقبل بأن حركة الجمعيات الانتاجية الصناعية فى انجلترا سوف يزداد أعضاؤها زيادة كبيرة على مر الايام ذلك لان الاتجاه العام يميل الى الانتاج الكبير كما ان المؤسسات التى تكلف كثيرا والاعتمادات المتراكمة للحركة الاستهلاكية غالبا ما تستخدم فى جمعيات التعاون للاتجار بالجملة أكثر مما تستخدم بوضعها فى استثمارات جماعات جديدة من العمال •

ويرجع تاريخ الحركة التعاونية الانتاجية العمالية فى فرنسا الى عام ١٨٤٨ حين بدأ أول تفكير فى المبادىء التعاونية وحين تم انشاء المصانع والورش القومية على الاسس التى وضعها الاشتراكى لويس بلان ؛ ولكن هذه المصانع والورش لم تنجح لانها قامت على أساس تنظيم سريع ولم يكن هناك أية فكرة عن كيفية اختيار الأعضاء أو الجهود التى يجب أن تبذل لتنفيذ المشروعات ، حقا لقد كان هناك اشراف ديمقراطى على هذه المنظمات ولكن لم تكن هناك مسئولية ديمقراطية ، لذلك انهارت الحركة• وبالرغم من ذلك فقد نجحت فى بعض الحالات نتيجة الجهود المركزة الناجحة التى قام بها أفراد معينون •

ومن بين هؤلاء الافراد الذين قاموا بتنفيذ مشروع المواقد «جودان» فقد أنشأ مصنعا خاصا في الشمال الشرقي من فرنسا بالتعاون مع شريك آخر وعند ما توفي جودان في عام ١٨٨٨ ترك مصنعه للعمال الذين امتلكوه امتلاكا تعاونيا مشتركا ، واشترك معهم أهالي الاحياء التي يعيش فيها العمال ، لذلك أطلق عليه اسم « المصنع العائلي » Familistere وقد تم اعداد الاحياء بمحال تعاونية ومدارس وحديقة عامة ، وينقسم الاعضاء في هذا التنظيم الى عدة طبقات :

الطبقة الاولى منها هي طبقة العمال الفنيين الذين يعتبرون أعضاء في الجمعية العامة والذين لهم الحق في اختيار مجلس الادارة والاشتراك في ادارة الحي ، ويتم توزيع الارباح بين المنح يعطاها العمال والفوائد التي تمنح على رأس المال مع وجوب تحيز لمصلحة العمال أنفسهم ، ولكن هذه الجمعية لم تستمر طويلا اذ تحطمت خلال الحرب العالمية الاولى ، ولكن أعيد تكوينها بعد هذه الحرب مرة أخرى .

ويعتبر هذا المثال مثالا شاذا في تاريخ الحركة التعاونية في فرنسا ، اذ أن الأمثلة العادية تبتدىء عادة باشتراك وتعاون العمال خلال فترة تعطلهم أو بعد اضراب غير ناجح في اقامة مثل هذه الجمعية التعاونية .

ومن بين الجمعيات التي تم انشاؤها في فرنسا جمعية خاصة بصناعة الآلات الدقيقة أو الحساسة وقد ابتدأت منذ نصف قرن بثلاثة أو أربعة من صناع الآلات الدقيقة أو الحساسة الذين طردوا من العمل والذين استطاعوا أن يخترعوا آلات للتصوير وأن يرتفعوا بمستوى هذه الجمعية التي أصبحت الآن تضم خمسة مصانع حديثة في باريس يعمل بها ما يقرب من ١٥٠٠ عامل ، وتستثمر ما يقرب من ٤ ملايين جنيه . وتقوم هذه المصانع أيضا بصناعة أجهزة التليفونات في فرنسا ، وكذلك الأجهزة الحساسة الخاصة بالقياسات التي تركب في السفن والطائرات ، وتدير هذه الشركات مدارس خاصة للتدريب يدخل فيها أعداد ضئيلة جدا مختارة من الشباب الذين لا تزيد سنهم على أربعة عشر عاما للتدريب على الصناعات الدقيقة ، كما انها تستخدم عددا من العمال غير الفنيين في أعمال مختلفة ممن ليسوا أعضاء في هذه الجمعية ، ولكنهم يتلقون أجورا على أساس أجور الاعضاء نفسه .

ويلاحظ ان جو هذه المصانع جو أخوة وصداقة ، كما ان النظام هناك يعتبر شيئا اختياريا ليس فيه نوع من الفرض أو الاجبار على اتباع قواعد معينة من السلوك .

وهناك جمعيات أخرى كبيرة تقوم بصناعة المعدات الكهربية وهي المصانع التي أدخلت في فرنسا نظام تغطية الكابلات والاسلاك الكهربية

بطبقة عازلة من البلاستيك لاول مرة • وتقوم أيضا هذه الجمعيات بصناعة اطارات الصلب للمباني ، وأسياخ الحديد الذي يوضع في الخرسانة ، وكتل المعادن التي لم تتم صناعتها وغير ذلك من الاعمال الانشائية وبجانب ذلك جمعية تقوم بصناعة أثاث المنازل أيضا ، وهناك عدة جمعيات للنشر والطباعة وللتعدين وللرخام وغير ذلك ويعمل معظمها على أساس عقود تبرمها مع الحكومة •

وتشتغل معظم هذه الجمعيات في الاشغال العامة وعمليات البناء ان الحركة التعاونية الانتاجية في فرنسا تتميز بمساعدة الحكومة لها وهو أمر يشبه موقف الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في انجلترا من الجمعيات الانتاجية هناك اذ أنها تساهم بجزء من أسهم هذه الجمعيات الاخيرة • أما في فرنسا فان هذه المساعدة تأتي عن طريق بنك التعاون الذي تكون لهذا الغرض •

ويقوم الاتحاد القومي لجمعيات العمال الانتاجية ، الذي يمثلهم في المناقشات مع السلطات العامة ، بقيادتها وتقديم المشورة بشأن تكوين جمعيات جديدة ووضع أحكام جديدة والمساعدة في حل المشاكل القانونية والحسابية والقيام بأعمال التحكيم والتوفيق بين الاعضاء والجمعيات وبين الجمعيات والجمعيات وبين الجمعيات والنقابات ، وكذلك ادارة بعض الاموال من أجل تأمين الاعضاء اجتماعيا والاشراف على العيادة الطبية التي أقيمت أخيرا ويقوم بالتوجيه والاشراف على جميع هذه الجمعيات التي في باريس أكثر من ثلثيها •

ويعتبر تعاون العمال الانتاجي في فرنسا من أعقد وأصعب أنواع التعاون لانه لا يتعلق بنشاط أعضائه فقط ، وانما يتركز حول مهنهم ووسائل كسب عيشهم ، لذلك فان الاتصال في هذه الحالة مباشر مع الافراد ومؤثر في طريقة حياتهم وهو أمر قد ينتج عنه دائما كثير من المشاكل والمصادمات •

أما في ألمانيا فان جمعية التعاون الانتاجي للعمال لم تخط أية خطوة ايجابية تبشر بالنجاح وهناك في ألمانيا ٧٤ جمعية تعاونية عمالية منها ١٥ جمعية للمكفوفين أو غير القادرين ولم يكن لهذه الجمعيات أي دور تأثيري ، فالعامل الالماني عادة يخضع لنظام العمل العام في المصنع الذي يعمل فيه أو يحاول أن يجعل لنفسه كيانا عن طريق الجمعيات التعاونية وعن طريق توفير الائتمان أو المواد الخام أو من أجل تسويق ناتج عمله الخاص •

ولقد كان هناك تطور كبير في الجمعيات الانتاجية العمالية في ايطاليا وخاصة في مجالات البناء والصناعات الصغيرة التي يكون فيها مجال للفن

الفردى ، وقد استمرت هذه الجمعيات فى نشاطها فى ظل الحكم الفاشى.

وتهتم هذه الجمعيات بأعمال الانشاءات وبناء الطرق وحفر القنوات وتصريف المياه وتجفيف المستنقعات ، لذلك أدت الجمعيات التعاونية الخاصة بأعمال البناء والانشاء دورا كبيرا فى اعادة بناء ايطاليا بعدالحرب وفى مشروعات الاسكان ، وتعين كل جمعية مهندسيها الخصوصيين ، وتضع لنفسها قواعدها وقوانينها الخاصة بالمناقصات الحكومية وبالمبالغ التى تحصل عليها مقدما لتغطية نفقات الاعمال التى تقوم بها .

وقد تم تأميم جميع الصناعات الثقيلة فى الاتحاد السوفيتى ، أما الصناعات الخفيفة فكان معظمها يتركز فى أيدى جمعيات عمالية يطلق عليها اسم «Artels» وتقوم بنشاطها على حسب عقود حكومية وعلى أساس قروض تقدم اليها من الدولة كالحال فى فرنسا بالرغم من أن معظم انتاجها موجه للاستهلاك .

ونظرا لان هذه الجمعيات تخضع لنظام تخطيط الاقتصاد العام مما لا يجعلها تتعرض لهزات مثلما تتعرض الجمعيات التى فى الاقتصاد الحر فانها مع ذلك جميعا تواجه مشاكل الادارة وكفاية العمال وتدريبهم والاشراف الداخلى مثلما تواجه جمعيات أوربا الغربية ، وقد استطاعت هذه الجمعيات أن تنمى الفنون بين الفلاحين فى روسيا فشجعتهم على صناعة البروديه والسجاد والحفر على الخشب وصناعة اللعب .

وفى الصين تلقت هذه الحركة التعاونية الصناعية الكثير من العناية خلال فترة الحرب الطويلة مع اليابان ، واستطاعت هذه الحركة أن تحافظ على هيكل النشاط الصناعى وأن تعبىء عددا كبيرا من اللاجئين القادمين من المناطق المحتلة فى الصناعات الصغيرة . وكان عمل هذه الجمعيات من الاعمال الرائعة التى تمت فى مثل هذه الظروف ووسط مثل هذه الصعوبات ، وذلك بالرغم من أن الانتاج كان يخرج بصورة سريعة وغير دقيقة نظرا لعدم تدريب الذين يعملون به تدريبا كافيا وللنقص فى المعدات الصناعية . ثم تطورت هذه الجمعيات بعد هذه الحروب الطويلة وأصبحت مصانع كبيرة فى المدن التى على الساحل الى أن جاءت الثورة الشيوعية وأخضعت جميع هذه الصناعات للدولة لذلك اختفى الطابع التعاونى من الصين تماما بعد اسدال الستار الحديدى عليها .

ومن المشكوك فيه ان تنشط حركة تعاونية انتاجية صناعية فى البلاد الاوربية التى تطورت تطورا هائلا فى الصناعة لان معظم هذه الجمعيات الانتاجية التعاونية لا تظهر الا عند حاجة العمال الى الاندماج والتعاون نتيجة تعطلهم وهى أمور لا تبدو معقولة الا فى أوقات الكساد أو الازمات .

أما فى بريطانيا فان تأميم الصناعات الثقيلة والتوسع فى اشراف الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على انتاج السلع الاستهلاكية يبدو انه الطريق السليم لزيادة التنمية الصناعية . وقد يكون هناك مجال كبير لانتشار هذا الاتجاه فى الدول التى ما زالت تمر بمرحلة التصنيع والتى ترغب فى تجنب استثمارات رءوس الاموال الخاصة فى التنمية الاقتصادية ويمكن أن يتحقق هذا الاتجاه بشكل خاص فى الصناعات الخفيفة والصناعات التى تنتشر فى المناطق الريفية .

الفصل السادس

الفلاح والائتمان التعاوني

تختلف مشكلة الرجل الذى يعيش من أرضه عن مشكلة عمال المدن، اذ أنه مرتبط بأرض ويمارس نشاطا محدودا بالرقعة التى يعيش منهـا وعليها ، والتى لا تطلب منه الا مجهودا معينا وتمنحه مقابل ذلك كميـة محدودة من الغذاء والكساء • وحتى هذه الكمية نفسها نجدها تتذبذب من عام لآخر على حسب الجو ، فاذا أراد أن يحصل على نسـبة أعلى من الغذاء عن طريق أرضـه وجب عليه أن يبذل مجهودا أكثر فيها ، وأن يستخدم فيها نسبة أعلى من الأسـمدة ، وقد كانت هذه الفكرة هى الأساس الاول للثورة الزراعية التى بدأت فى أوربا منذ أكثر من ١٠٠ عام ، وما زالت تشق طريقها فى كثير من الدول الآسيوية والافريقية • ولكن الخطوات الزراعية بطيئة : اذ يجب القاء الحبوب وانتظارها ، فترة قد تطول وتصل عشرة شهور ، ويجب على الفلاح أن ينتظر ميلاد العجول عشرة شهور أيضا وانتظارها ثلاث سنوات حتى يمكن أن تنتج ألبانا ، فعندمايصل الى هذا الحد يستطيع أن يأكل خبزه وزبده وجبنه وقد يستطيع أن يبيع الفائض عنده الى المدن القريبة ، وبالرغم من أن الفـلاح قـد يستطيع بيع مثل هذه السـلع بكميات تتفاوت على حسب قدرته فى الاسواق القريبة فانه ليس فى وضع قوى مثل وضع العامل الذى يبيع عمله لصاحب العمل •

كان فريدريك رافيزين (١٨١٨ــ١٨٨٨) سـيدا لعدة قرى فى أرض الراين • ولقد تقلب تاريخه من جندى بالجيش الى مقاول لانشـاء السكك الحديدية (فقد بنى خط السكة الحديدية على طول الجهة الشرقية من نهر الراين) الى تاجر فى الخمور • ولقد كان كاثوليكيا مخلصا مؤمنا بالفضائل المسيحية ، وكان يهتم اهتماما خاصا برفاهة الذين يعملون فى خدمته • لقد حدثت أيام اشتدت فيها الفاقة قام فيها بارسال مندوبين عنه للاحسان الى الفلاحين الذين وقعت عليهم الضائقة ، لكنه مع ذلك كان يعلم أن ذلك ليس معناه فائدة دائمة تعود عليهم ، اذ أن الفلاحين كانوا دائما فى قبضـة المرابى ، لذلك رأى رافيزين أنه يجب على الفـلاحين الزارعين أن يتعلموا كيف يساعدون أنفسهم بأنفسهم ، ولكن الفلاح لن يفعل ذلك الا بعد أن يكون قد اسـتطاع تصفية ديونه ، وأن يبدأ من

جديد ، وهذا الوضع لم يكن يتيسر للفلاحين لأن عبء الديون كان يجثم باستمرار فوق صدورهم • لذلك فكر رافيزين أنه لو أمكن اغراء قرية كاملة بأن يثق كل فرد فيها بالآخر وأن يتعاون الجميع من أجل تحقيق هدف مشترك واحد فان فشل أى عضو من هذه القرية لن يكون له أثر كبير على المجموع •

وكان من نتيجة هذا النوع من الافكار ظهور بنك الائتمان التعاونى الذى يشبه مجال التعاون الاستهلاكى فى أنه يتعامل مع رجال على مستوى عال من الاخلاق فى قرية معينة واحدة ، أما الاعضاء الذين يجيئون من مسافة بعيدة فهم أعضاء غير مرغوب فيهم ، لان التفاهم المتبادل والثقة العميقة هما أساسا المشروع •

وبالنسبة لرأس المال فهو غير محدود لأن أسهم البنك غير محدودة، اذ أنه يرغب دائما فى القيام بأقصى حد فى عمليات التسهيل المالى أمام الفلاحين •

وقد ظهر الكثيرمن الآراء حول القيمة الادبية للمسئولية غيرالمحدودة كنوع من التدريب على تحمل المسئولية التعاونية والطريقة التى يتم بها اقراض الفقراء ـ الذين لايمتلكون شيئا ـ مبلغا كبيرا من المال بصفة جماعية •

والواقع أن هناك بعض الحق يكمن فى هذه الفكرة، ولكن من المشكوك فيه أن مثل هذه الأفكار قد راودت رافيزين ذلك لان فكرة المسئولية غير المحدودة كانت هى القاعدة فى جميع الاعمال التجارية فى ألمانيا فى أيام رافيزين ، لذلك لم يكن أمامه أى مجال للاختيار • وكان الحال فى مجال التعاون الاستهلاكى أن يتمتع كل عضو بصوت واحد أما الاشراف والرقابة فيتركزان فى أيدى لجان ادارية صغيرة ولجنة اشرافيــة كبيرة يتم انتخابهما بوساطة الاعضاء •

ولم تكن الارباح توزع ، ولـكنها كانت تحفظ حتى يمـكن تكوين رأسمال يمكن تقديم القروض منه فى المستقبل ومن الطبيعى أنه كان لابد من تخفيض نسبة الفوائد •

ولقد كون أول رأســمال للجمعية بالاقتراض من الغير وربمـا من رافيزين نفسه « التاجر الغنى » أو من أى شخص آخر يشابهه • وكانت القروض تقدم فقط الى الاعضاء وبناء على طلب كتـابى الى اللجنة التى تقوم بدراسته بكل عناية ، وكان القرض يقدم من أجـل هدف معين ذى طابع انتاجى بحيث يستطيع أن يستعيد نفسه ومعدل الفائدة على الاقل ، وتأتى البـذور ضمن هـذه الاهداف وكذلك البقرة والمحراث واصـلاح المبانى •

ومن الممكن أن تكون القروض قصيرة الاجل بالنسبة لانتاج المحصول الواحد أو متوسطة الأجل بالنسبة لعامين أو ثلاثة أى فى المدى الذى تستطيع فيه البقرة أن تدر لبنا . أما القروض الطويلة الأجل فلم تكن قائمة حتى برهن الأراضي والعقارات . ولم تكن الجمعية ترغب فى أن يتقيد رأسمالها ، وكانت فى الوقت نفسه تجد نفسها فى حالة حرجة اذا أصبحت مالكة للأرض المرهونة .

لقد كان المقترض يربط نفسه بوعد قاطع لاعادة دفع المبلغ المقترض ثم يأتى بضامنين من جيرانه اللذين يضمنانه بالقيام بدفع المبلغ اذا فشل فى دفعه فاذا فشل الثلاثة معا فى دفع المبلغ فان المسئولية غير المحدودة تؤدى دورا فى هذا الوضع وتقوم بمواجهة الخسارة الناشئة عن مثل هذا الوضع ، لذلك وضعت عدة ضمانات يشرف عليها عدد من الاعضاء لمواجهة أى خطر قد ينشأ عن التوسع فى عملية القروض .

ولم يكن اهتمام الجمعية هو مجرد استرداد المبلغ المدفوع وانما قيام المقترض بشراء ورعاية البقرة والحيوانات والمحصول مقابل هذا المبلغ وفوائده .

لقد أفاد الفلاح من ذلك على أشكال عدة : فهو قد استطاع أن يحصل على رأس المال مقابل فائدة منخفضة ، واستطاع أيضا أن يساوم من أجل طلباته ، وشرائها بسعر معقول وأن يدفع القيمة نقدا ، كذلك استطاع أن يبيع محصولاته أو الجبن الذى ينتجه الى من يريد بالنقد ، وهو أمر يساعده كثيرا على رفع مستوى زراعته .

ولم تكن بنوك الائتمان حتى وقت قريب مجرد بنوك لتجميع الاحتياطات وانما كانت أيضا تسحب من ودائع الذين يسكنون فى القرى ناظر المدرسة ، وناظر المحطة ورجل البوليس الذين يدخرون جزءا من أموالهم ، وبهذه الطريقة تستطيع القرية أن تكون ذاتية التمويل .

ولقد كانت الخطوة التالية هى كيفية ربط بنوك القرى بعضها ببعض فى اتحاد عام ، لان هذه الخطوة كانت ذات فائدة كبيرة ، كان يمكن تكوين هيئة استشارية مركزية ومركز لخدمات المحاسبة والتفتيش الادارى والمالى . وفى الوقت نفسه يصبح من الممكن بل من السهل تجميع مصادر الثروة فى نهر ومصب واحد : فالبنوك التى أقيمت من قبل فى القرى قد استطاعت أن تكون احتياطيا كبيرا يزيد كثيرا على مبالغ القروض ، فاذا أمكن اعادة استثمار جميع هذه المبالغ فى بنك اقليمى فانه يستطيع أن يكسب فوائد صغيرة يمكن اقراضها من جديد لبنوك القرى التى تم تكوينها حديثا . ومن الممكن أن تواجه البنوك الحديثة مشكلة عجز فى المدفوعات السائلة كما أن البنوك القديمة قد تنشأ فى الاحياء التى يكون

فيها الفقر دافعا قويا لزيادة الطلب على القروض أو يكون ظهور تطورات فى نظام الزراعة أمرا يتطلب زيادة الاستثمار ٠

ان المرحلة الاخيرة بعد ذلك انما هى وجود بنك ائتمان زراعى قومى يضم جميع المصادر والاحتياجات التى تتطلبها المنطقة ٠

ونجد الائتمان التعاونى الزراعى فى شكله الكامل الذى وصفناه سابقا فى عديد من الدول الاوربية حيث كانت الحركة تسير ذاتيا تساند نفسها بنفسها ، ولقد شجعت على الادخار الامر الذى نتج عنه وجود فائض كبير فى الاستثمار سواء فى السندات الحكومية أو فى غيرها من المنظمات التعاونية التى قد تكون منظمات عاملة فى ميدان التجارة أو بنوكا تعاونية للرهون تقوم باقراض الفلاحين على آجال طويلة ٠

وتقوم الحكومة القومية فى أماكن أخرى ، وهى تلك الحكومة التى تعترف بالقيم الاجتماعية والاقتصادية بالحركة التعاونية ، بدور رئيسى عن طريق المساهمة فى أموال الائتمان ، وبخاصة عن طريق بنك وطنى متخصص فى العمليات التعاونية وتحت نوع معين من الاشراف المشترك بين الدولة والهيئات التعاونية المقترضة ٠

ويعتبر بنك التعاون الالمانى من هذا النوع ، وذلك بالرغم من أن البنوك التعاونية المحلية والاقليمية تتمتع بقوة مالية متينة حتى انها لا تحتاج الى أى قرض خارجى ، ولقد كانت تعمل فيما مضى ، وما زالت تعتبر كذلك أساسا ، لعمليات المقاصة بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية ٠

وتقوم الدولة فى فرنسا بمساعدة هيئات الائتمان الزراعى ، لأن الفكرة الاساسية خرجت فى الواقع من جانب الدولة لا من جانب الافراد ٠ وبالرغم من وجود بنوك للقرى ولجان للقرى فان البنك الإقليمى لا يزال يؤدى دورا رئيسيا كما يقوم بالاشراف الحقيقى على سياسة الائتمان ٠ ويتم اقراض الفلاحين على آجال قصيرة ومتوسطة وطويلة حتى عشر سنوات بشرط أن يكون الفلاحون أعضاء فى بنوك القرى على ضمانهم الخاص وضمان زوجاتهم لهم ٠ وهناك أيضا قروض تقدم لمجموعات من الفلاحين الذين يرغبون فى تنفيذ بعض الخدمات التعاونية مثل انشاء المطاحن ومعاصر الخمر ٠

ولقد تم اقتباس النظام الفرنسى مع بعض التعديلات فى المستعمرات الفرنسية السابقة ، وفى بعض البلاد المستقلة الاخرى مثل مصر واليونان، أما المناطق الاخرى وبخاصة وسط وشرقى أوربا فتنتهج اتجاه الحركة الالمانية نفسه ٠ وتقوم معظم حركات الائتمان التعاونى فى بلاد مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا على أساس المساندة والكفاية الذاتية نظرا لأن

هذه الحركة قد ظهرت فى فترة لم تكن فيها هذه البلاد ذات كيان ذاتى ، فتكوين مثل هذه الاتجاهات كان يعتبر تعبيراً عن الامانى القومية ومحاولة للتدرب على الطرق الديمقراطية والمسئولية الادارية التى برهنت على قوتها فيما بعد حينما نالت هذه البلاد استقلالها بعد الحرب العالمية الاولى .

أما الحركات التعاونية الزراعية الناجحة فى جنوبى هولندا فلم تكن تخضع لتوجيهات الدولة وانما كانت ترتبط بالمنظمات الكاثوليكية الخاصة بالمجتمع الزراعى .

ولقد كان من الواضح فى منتصف القرن العشرين أن حاجة الفلاحين فى بريطانيا من أجل بنك ائتمان لم تتحقق بعد ، اذ لم يكن أصحاب الاقطاعيات فى وضع يسمح لهم بتقديم كل الرأسمال الثابت اللازم للمزرعة ، أما باقى الزارعين وخاصة المستأجرين فقد كانوا يجدون صعوبة فى اقتراض الاموال من البنوك التجارية ، لأن تكاليف المعدات الزراعية كانت فى ازدياد مستمر . ولقد تم تكوين منظمة وطنية للائتمان الزراعى فى عام ١٩٥٨ بوساطة مجموعة كبيرة من الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعية التعاونية للاتجار بالجملة .

أما الحركة التعاونية الائتمانية فى الهند فقد لاقت صعوبات كبيرة وعميقة بين شعب غير مدرب على كيفية المساعدة الذاتية فى الاعمال ، لذلك لم يكن النجاح مضمونا .

لم تنجح بنوك القرية فى جذب الودائع بنسبة كبيرة ، أما البنوك المركزية فقد استطاعت أن تجذب المصادر الخاصة عن طريق الودائع والاسهم بشكل ملموس .

وقد قامت الحكومة فى السنوات الحالية بمد يد المساعدة المالية والتأييد المادى المتزايد : ففى بعض الولايات مثل البنجاب وبومباى ومدراس قام عدد من المسجلين القادرين ، ممن عينتهم الحكومة الهندية ، بالعمل على رفع مستوى الادراك وتحمل المسئولية فى القرى الريفية . وقد كان هناك عدد كبير من القرى والاحياء التى ظل ولا يزال فيها التعاون فى مرحلة بدائية ، لذلك كان الفلاحون يخضعون فيها للمرابين الذين يقدمون القروض مقابل فائدة عالية وغالبا ما كان الفلاح يعجز عن دفعها فتباع أرضه أو يحتلها المرابى ، ولم تزد درجة تغطية الفلاحين بالخدمات التعاونية والقروض التعاونية فى الهند على ٥ ٪ من تعداد سكان الريف هناك .

وقد اهتم التعاونيون الهنود والموظفون العموميون بالطرق التى أدت الى فشل الحركة التعاونية والى عدم تحقيق ما كان ينتظر منها :

فعقدت عدة مؤتمرات للمسجلين لدراسة أوجه النقص فيهـا فى خـلال الادارة البريطانية ومنذ حصول الهند على استقلالها عام ١٩٤٦ ٠ وقام بنك الاحتياطى الهندى The Reserve Bank of India بدراسة جميع مشكلات وامكانيات الحركة التعاونية ووضعت عدة تقارير بشأنها ٠ وبالرغم من الانتقادات الكثيرة التى توجه الى الجمعيات التعاونية فان الحكومة الهندية قامت بتبنى الحركة التعاونية كعنصر أساسى من سياستهـا الاقتصادية وخصص لها مجال كبير فى مشروع السنوات الخمس الثانى ٠

وقد تم تطبيق نظام الائتمان التعاونى فى بعض الدول الآسـيوية الأخرى غير الهند : ففى سيلان امتدت حركة التعاون الى أوسع نطاق نظرا لأن مجال العمل كان محدودا ولأن نسبة التعليم كانت أكبر وأوسع ولأن الشعب كان على استعداد لتقبل التعاون بسهولة وسرعة ٠

وينطبق هذا الوضع أيضا على الملايو أيضا حيث تقوم الحكومة هناك بوضع ودائع اضافية أو استثمار الودائع الخاصة مقابل ضمانات حكومية ٠ وقد أدى احتلال اليـابان الى وقف أعمال هـذه الحركة والقاء المسجلين وهيئاتهم فى السجون أو معسكرات الاعتقال ، وتدمير سـجلات الجمعيات والتسبب فى قتل عمال التعاونيات ، ولكن الاخلاص للحركة لم يتحطم ، لذلك أعيد تكوين هذه الجمعيات وتنظيمها بكل نجاح ٠

أما فى الفلبين واندونيسيا والهند الصينية فقد كانت أنظمة الائتمان الزراعى قائمة على أساس اشراف الدولة بدرجة أشد من الدول التى كانت خاضعة للادارة الانكليزية ٠ ولم يكن يبذل الا القليل من المجهود من أجل تدريب الافراد على المسئوليات التعاونية ، ففى جميع هـذه البلاد وبورما أيضا سعت جميع الحكومات الوطنية التى تولت الحكم بعد انسحاب الحـكم الاجنبى الى جعـل تنميـة الائتمان التعـاونى عنصرا هاما من سـياستها الزراعية ٠

وقد ظهرت الحركة الائتمانية التعاونية فى الصين من جانب هيئـة الاغاثة الدولية الصينية ضد الجوع لا من جانب الدولة ، وكذلك من جانب الكثير من الجامعات ٠ وقد قامت عصبة الأمم فيما بعد باقامة هيئة استشارية تعاونية ملحقة بالحكومة الصينية التى كانت تشجع هذه الحركة وتساندها ٠ ولم تكن هنـاك أية صـعوبات فى تكوين صـناديق مالية من المصـادر غير الرسمية ، وذلك بالرغم من أن البنوك كانت تقرض الجمعيـات التعاونية الائتمانية مبالغ بفوائد كبيرة ٠

وقد دلت الحركة الائتمانية على أن الفلاح الصينى يعتبر أحسن عميل فى اقتراض الاموال وردها فى وقتهـا المحدود كاملة ، ولـكن فترة الحرب الطويلة والتضخم الـكبير والحركة الدائمة بين السـكان قد أدت الى وقوع

الجمعيات الائتمانية التعاونية الصغيرة في مآزق كبيرة ، وكانت هناك فرصة ضئيلة لتدريب هيئة التعاون كما لم تكن هناك هيئة مركزية للاشراف أو التوجيه ، أما الآن فان الاتجاه قد تغير بعد أن استولى الشيوعيون على الحكم ، وأصبح هناك تخطيط زراعي واشراف على جميع الاتجاهات الاقتصادية ٠

وقد بدأ نظام الائتمان التعاوني يزحف على افريقية التي بدأت تقتبس أحسن النظم بعد التجارب التي مرت بها الهند والدول الاخرى ، وقررت الدول الافريقية أن تسير ببطء حتى يمكن أن تتجنب أى شيء من مثل الانتاج الكبير للجمعيات ٠ ومن بين جمعيات الائتمان الافريقية الاولى جمعيات خاصة تضم صغار موظفي الحكومة ٠ والمشكلة التي تواجه هذه الدول الآن هي كيفية تكوين وانشاء الجمعيات التعاونية للائتمان بشرط التخلص من جميع شرور اقراض الاموال ٠

أما في العالم الجديد فان الائتمان لا يعتبر أساسا للحركة التعاونية الا في كويبك ونوفا اسكوتيا لأن الاوضاع فيهما تشبه الاوضاع القائمة بالفعل في الريف الاوربي الذي يرتبط تماما بالكنيسة الكاثوليكية التي جعلت من التعاون شيئا أساسيا في نشاطها من أجل رفاهية الريف اجتماعيا ٠

وتعتبر المشروعات التي تحققت في مجال الائتمان التعاوني في نوفا اسكوتيا أحدث من تلك التي نشأت وقامت في كويبك ، ربما لان هذه المنطقة تتحدث الانجليزية ، ولان كويبك تتبع الحركة الفرنسية حيث تسود اللغة الفرنسية تلك المنطقة ، وكذلك لان منطقة نوفا اسكوتيا قد تعرضت لحملة دعائية كبيرة من أجل التعليم ، كما انها تختلف في مظهرها التقليدي عن الأخرى ، وحيث يشبه وضع العمال والفلاحين هناك وضع زملائهم في الولايات المتحدة ، ويختلف عن وضع العمال والفلاحين في غربي كندا ٠

لقد أمكن جعل الائتمان الزراعي ميسورا للزارعين في الولايات المتحدة بوساطة ادارة الائتمان الزراعي وعن طريق البنوك المحلية والاقليمية ولقد كانت البنوك المحلية تسيطر عليها الحكومة في أول الامر ، ولكن تطور هذا الوضع تدريجيا عن طريق احلال أسهم الاعضاء من الفلاحين الذين أصبحوا يمارسون كامل سلطاتهم ٠ وما زالت القروض ميسرة وذلك عن طريق الاعتمادات التي تأتي جزئيا من جانب الحكومة أما الجزء الآخر فمن جانب استثمارات الجمهور ٠

وقد أدت ادارة الائتمان الزراعي دورا كبيرا في تنشيط الجمعيات التعاونية بين الفلاحين ، وما زالت دول أمريكا الجنوبية تخطو أول خطواتها في طريق التعاون الائتماني وخاصة بين المجتمعات الايطالية الالمانية في البرازيل ٠

الفصل السابع
الائتمان والعامل

فى الوقت الذىظهر فيه رافيزين وقام بنشاطهالتعاونى بين الزارعين فى منطقة الراين ، كان هناك قاض وعضو فىالبرلمان البروسى يدعى شولز ديليتش (١٨٠٨ — ١٨٨٣) قد عين رئيسا للجنـــة التحرى عن ظروف وأوضاع العمال فى التجارة والاعمال المستقلة عام ١٨٤٨ وحينما وضحت الاوضاع أمام اللجنة اقتنع شولز ديليتش تماما مثلما اقتنع رافيزين بأن الديون هى أساس الفقر والخوفوعدم الامان بين جميع الفئات العاملة التى يحاول أن يخدمهـا ٠ وقد استطاع ، وحده ، أن يتوصل الى فـكرة انشاء جمعية للائتمان التعاونى ٠ وكان أساس هذه الجمعيات يختلف بعض الشيء عن جمعيـات رافيزين ، فهو لم يكن يهتم بالرفاهية الادبية لأعضاء هـذه الجمعيات وانماكان يحاول وضع قواعد مادية للنشاط التجارى والاعمـال الأخرى ٠ وكان شولز مصمما على ضرورة وجود المسئولية غير المحدودة بين الاعضاء ولكن تمشيا مع القـانون الالمانى كانت بنوكه تتحول تدريجيا الى أساس المسئولية المحدودة أكثر ملاءمة لمقدار عملياتهـا وبالنسبة لاختلاف شخصية الاعضاء ٠ كذلك فانه لم يحدد درجة المساهمة على حى أو منطقة معينـة أو على أفراد يعرف كل الآخر ٠ وقد كانت معظم بنـوكه قائمة فى المدن الكبرى وكانت تشجع زيادة العضـوية ٠ وكان يرفض قيام الدولة بمساعدة هذه البنوك ٠ وكان يقول : أن تدار هذه البنوك بكل دقة وحكمة وذلك عن طريق التدقيق فى اختيار الاعضاء والحرص عند تقديم القروض والاموال أمر يجلب الثقة فى الاعضـاء وييسر حصولهم على الاموال التى يحتاجون اليها ٠ ولكن نظرا لتجارب الحرب وقيام النظام النازى، تم ادماج بنوك شولز ديليتش وبنوك رافيزين بالقوة ٠

ولا شك أن هدف هذه البنوك الجديدة يختلف اختلافا بينا عما كانت تقوم به بنوك رافيزين ، فكانت تقوم باقراض مبالغ صغيرة نسبيا للصرف على الاعمال الانتاجيـة وخاصة أعمـال الجلود وصـناعة الاحذية والملابس والآلات وايجارات الورش وآلات الطباعة ، وتجارة البقالة الصغيرة ، وكان يتم تحديد موعد الدفع بعد فترة تكفى بيع السلع ٠ وكانت طريقـة قبض القروض تختلف بحسب نوع العمل الذى تدفع القروض من أجله ٠ وقد تم انشاء بنوك للاقراض على مرتبات العمـال والموظفين وخاصـة بالنسبة

لعمال ولموظفى البريد والسكك الحديدية ، ولم تكن هـذه الحركة مقتصرة فقط على المناطق الحضرية ، فقد كان هناك أيضا بنوك الفلاحين (بالرغم من انها كانت تجذب الزارعين الكبار فقط) الذين كان بنك رافيزين يسـد حاجاتهم ٠

وقد امتدت حركة شولز ديليتش وتقدمت داخل المنظمات الاقليمية والهيئات القومية الاستشارية ، وأصبحت تضم أجهـزة ضخمة للمحاسبة وجهازا فدراليا للاشراف الحسابى على البنوك المحلية وكذلك على النشاط العام حتى يمكن ابعاد جميع هذه الاجهزة عن سيطرة الحكومة ٠ ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثـانية أمكن تكوين خمسة بنوك اقليمية ، وبنوك أخـرى للائتمـان الزراعى ، وتم استخدام بنك التعـاون الالمانى لجميع عمليـات المقاصد ٠

وقد بدأت فكرة بنوك الائتمان فى المدن أوبنوك الشعب تنتشربشكل ملموس فى البلاد الاوربية الأخرى واستطاعت أن تشق طريقها بنجاح تام فى شمالى ايطاليا بوسـاطة لوزاتى (أحد رجال السياسة الاحرار الذين تولوا رياسة الوزراء فى ايطاليا) ٠ ولقد أدخل المسئولية المحدودة منـذ بادىء الامر وأوقف المساهمة لحامله وركز الهمة حول الادارة الديمقراطية على أن يكون هدف هذا البنك ووسائله مثل أهداف ووسائل بنوك شولز ديليتش ذاتها ٠

وهناك « بنوك شعبية » فى عدد آخر منالبلاد مثل فرنسا وسويسرا وبلجيكا استطاعت أن تشق طريقها بنجاح محدود ، ولكن ليس لها أهمية كالبنوك الزراعية ٠ ذلك لان هـذه البنوك كانت تقف دائما بعيـدا عن الحركات التعاونية الرئيسية فى بلادها نفسها ، لأن الاعضاء فيها لم يكونوا يشتركون فى الهدف والاتجاه معها فقد كانوا من طبقة صغار التجار أو من صغار رجال الاعمال ٠ لقد قيل ان هذه الحركة تعتبر أحد مظاهر التنميـة الاقتصادية فى البلاد المتقدمة صناعيا وماليا ، ولذلك لم تجد هذه البنوك مجالا أمامها للظهور أو التقدم لان الانتاج وسلسلة المتـاجر قد حلت محل المنظمات التعاونية ، ومع ذلك فقد قام النظام المصرفى بالكثير من الخدمات فى الاعمال الكبيرة والصغيرة ٠

وقد ظهر حديثـا نوع من التعـاون فى الاتجار بالجمـلة يضم تجارا بالقطاعى مستقلين فى الولايات المتحدة ، وهو نوع ظهر بشكل واضح فى بريطانيا أيضا ، ولكن الى أى مدى سوف تستمر هذه الحركة ذات أثر فعال وقوة ؟ لا أحد يعرف ذلك ٠ كذلك ظهر تطور هام ، يختلف فى الجوهر ، ألا وهو تكوين اتحادات الائتمان فى الولايات المتحـدة : ففى عام ١٩٠٩ صدر قانون فى ماساسوتش خاص بالاتحاد التعاونى، وفى ١٩٢١ أصدرت

ثلاث ولايات أخرى على الساحل الشرقي من الولايات المتحدة قوانين مشابهة، وأصبح هناك ما يقرب من ٢٠٠ اتحاد ائتماني تضم ما يقرب من ٧٢٫٠٠٠ عضو لها أصول تبلغ ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه • وفي هذا العام نفسه تم تكوين مكتب أو وكالة قومية للاتحاد الائتماني ، ومن بعد ذلك حدث التقدم بسرعة مذهلة • لقد كانت أعمال هذه الوكالة الرئيسية تتركز في القيام بالدعاية اللازمة حتى تنتشر قوانين انشاء الاتحادات في جميع أنحاء الولايات الامريكية ، فأصدرت اثنتان وثلاثون ولاية القوانين بتكوين الاتحادات الائتمانية •

وكان الهدف الثاني من هذه الوكالة أن تراقب : هل القوانين الخاصة بهذه الاتحادات تنفذ تماما ؟ وهل الاتحاد يمارس نشاطه الفعلي أو لا ؟ وهل يحقق الهدف من انشائه أو لا ؟

لقد كان الهدف الاساسي من انشاء بنوك أو هيئات الائتمان التعاوني هو محاربة الربا الفاحش الذي ينتشر بشكل مخيف في الولايات المتحدة ، وقد ساعد هذا الوضع الكثير من ذوي الدخول الضعيفة في اعادة تأثيث منازلهم واعدادها بالوسائل المريحة وبالكميات التي أصبحت تميز طريقة الحياة في أمريكا •

وقد ساعدت هذه الحركة في رفع مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية والتمتع بأوقات الفراغ لجميع الامريكيين• كما أنها كانت تشجع على الادخار وتقوم بتقديم القروض على أساس معقول من الفوائد ، وذلك للانفاق في الاوجه المعقولة والمقبولة •

وقد بدأت الحركة تشق لنفسها طريقين جديدين :

١ ـ أصبحت تضم أعضاء كلهم من الاجراء الذين يكسبون عيشهم بالعرق والجهد والذين لا يمتلكون أعمالا خاصة بهم أو أي أعمال تجارية أو صناعية ، وذلك لانها كانت لا تقوم بالاقراض من أجل شراء الآلات والادوات والمواد الخام التي تنتج فيما بعد سلعا تعد للبيع وبذلك يستطيعون أن يحصلوا على تكاليفها وأرباحها أي أنها لم تكن تقرض من أجل الاغراض الانتاجية وانما من أجل الشئون الاستهلاكية •

ويعتبر هذا نوعا من الادخار يمنح مقدما لقضاء الحاجات ثم يدفع على أقساط بالنسبة لطبقة الموظفين فقط • وكان من الطبيعي أن يقوم الموظفون بتنظيم مثل هذه الحركة داخل أماكن العمل وأن يشجع أصحاب العمل هذه الحركة ويمنحوها فرصة كبيرة للتنظيم والنشاط وخصم مطلوبات هذه الحركة من أجور العمال •

وقد انتشر اتحاد الائتمان والقروض بشكل مذهل بين الموظفين في

البريد والسكك الحديدية وشركات التليفونات والمحال التجارية الكبرى . ولقد كانت هناك أيضا مجموعات محلية ، سواء كانت دينية أو عنصرية بمة فيهم من الملونين تمارس هذا النشاط نفسه. وفي أقل من عشر سنوات تضاعف عدد اتحادات الائتمان ست مرات وتضاعف عدد الاعضاء والمبالغ المستغلة داخلها ما بين أربع وخمس مرات : ففي خمسينات القرن العشرين وصل عدد اتحادات الائتمان في الولايات المتحدة ما يقرب من ٢٠٫٠٠٠ منظمة داخل أربعة وخمسين اتحادا اقليمية ، وتضم جميعها ما يقرب من ١٠٫٠٠٠٫٠٠٠ عضو وتستثمر مبلغ ١٫٥٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه تقريبا وقد بدأت هذه الاتحادات تمارس نشاطها في بلاد أخرى خارج الولايات المتحدة وخاصة في كندا وجزر الهند الغربية .

وبالرغم من جميع هذه التطورات التى طرأت على نظام القروض والائتمان بين ذوى الدخول المحدودة من العمال والموظفين فان مشكلة اقتراض الاموال وفضائح المرابين ما زالت مستمرة في بريطانيا وما زالت تعتبر مصدرا هاما من مصادر الشرور والقلق الاجتماعى .

ومن الممكن أن تقوم الحركة التعاونية الاستهلاكية بالاشراف على اتحادات الائتمان ورعايتها وذلك عن طريق هيئة أو منظمة قومية أو عن طريق العمل مكانها والقيام بنشاطها ، ولكن لم تظهر أية خطوة في هذا الاتجاه حتى الآن .

الفصل الثامن

التأمين

ظهر اتجاه جديد فى الخدمات المالية بين العمال الصناعيين والزراعيين على أسس تعاونية ، وذلك بالاضافة الى الانظمة المصرفية وأنظمة الائتمان. وهذا الاتجاه هو التأمين . ولا شك أن هذا اللفظ يغطى حدودا كبيرة من الخدمات : فالعمال والفلاحون يرغبون فى تأمين مستقبل ابنائهم ومن يعولونهم فى حالة وفاتهم أو فى حالة العجز التام عن الكسب والعمل ، كذلك هناك من يخشون أن تكون نفقات جنازاتهم أكبر مما تتحمله العائلة بعد وفاتهم ، وهناك آخرون ممن يؤمنون على أنفسهم ضد حالة انهيار صحتهم أو وقوع الحوادث . وقد ترتبط هذه التأمينات بمشروعات التأمين الاجبارى الاجتماعى الذى تقوم به الدولة ، والذى يتضمن مخاطرات البطالة وكذلك عدم القدرة على الاستمرار فى العمل .

وهناك أيضا بجانب عدد من المخاطر فى الاعمال التى يتم التأمين عليها اجباريا حيث تدفع المبالغ للطرف الآخر المستفيد (عائلته) .

ولا تؤثر هذه التأمينات فى الواقع على العمال الذين يتلقون مرتبات شهرية بالرغم من أنهم قد يشعرون بالسرور والفرح حين يطمئنون الى تأمين بيتهم الخاص ضد أى نوع من المخاطر مثل حريق المنزل أو الاثاث أو غير ذلك ، ولكنها فى الواقع تؤثر الى درجة كبيرة على الفلاح المستقل الذى قد يعانى من خسارة تصيب بيته أو أعماله دون أن يحدث له أى عون فى مثل هذه الحالة ، (سواء كانت احتراق منزله أو المبانى التى تقيم فيها الحيوانات الريفية أو المخازن أو أى شىء آخر) .

ويقوم أصحاب العمل بالتأمين على العمال ضد جميع أنواع المخاطر أو على الآلات والمعدات ووسائل النقل والسلع والبواخر والطائرات وغير ذلك من الامور أى ضد أى نوع من المخاطر ، لذلك يمكن القول بأن التأمين يعتبر مجالا فسيحا للنشاط التعاونى .

وتقوم جمعية التأمين التعاونية فى بريطانيا بجميع أوجه النشاط من هذا النوع ضد مختلف أنواع المخاطر . وهى جمعية قد تم تأسيسها فى عام ١٨٦٧ كجمعية اتحادية ، ولكن بعد أن مضى ما يقرب من نصف قرن

لم يظهر عليها أى تقدم ملحوظ الا بعد أن قامت الجمعيات التعاونية للاتجار بالجملة بالمساهمة فى نشاطها فى عام ١٩١٣ ٠ وتشرف على هـذه الجمعية التأمينية لجنة مالية خاصة تشترك فيها الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة، والجمعية التعاونية الاسكتلندية للاتجار بالجملة ، وقد أدى ذلك الى سرعة تطور ونشاط هذه الجمعية حتى أصبحت تعد فى أواسط هذا القرن ثالثة شركة فى نشاط التأمينات بين بقية أنواع الشركات المختلفة وذلك بالنسبة للتأمين على الحياة فيما يتعلق بالصناعة (أى تأمينـات بالنسبة لضعيفى الدخل) ، وخامسـة شركة بين شركات التأمين فى جميع أنواع التأمينات الاخـرى ٠ وقد وصلت الاقسـاط حتى هـذه الفترة الى ما يزيد عـلى ٤٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيـه أى ما يقرب من ثلثى قيمتهـا واردة من التأمين على الحياة فى ميدان الصناعة ، وما يبلغ جزءا على خمسة من التأمين العادى على الحياة ، أما الباقى من التأمينات فـكان على السيارات ومخاطر العمـل فى الجمعيات التعاونية والتأمين الجماعى للحياة ٠

وهذا المشروع الأخير هو الذى يساعد الجمعيات التعاونية للاتجـار بالقطاعى فى دفع أقساطها التى تمثل أجزاء ضئيلة من التأمين على حياة كل عضو فيها ٠ ويتم احتساب المبلغ الحقيقى للتأمين على أعضاء الجمعيات على أساس المعـدل السنوى لمشتريات هـذا العضو من الجمعيـة المختصة فى السنوات الثلاث السابقة للوفاة ٠

وتقيم جمعية التأمينـات علاقات واتصالات مع العمـلاء عن طريق الوكلاء والمحصلين مثل بقية شركات التأمين الاخرى ، ولكنها لم تكن قط عضوا فى هيئة أو « جمعية للتعريفة » أى تلك التى تقوم بتحديد وتثبيت سعر التأمين بين الشركات الخاصة ، لذلك فهى تتمتع بكامل الحرية فى المنافسة داخل وخارج الحركة التعاونية ، كذلك فانها لم تحـاول قط أن تشجع أو تحث عملاءها على الضغط من أجل التأمين على الاشخاص الذين لن يستطيعوا الاستمرار فى الدفع ٠

وفى عام ١٩١٠ قام عدد من الفلاحين فى ميدلاند الغربية بانشاء جمعية تعاونية للتأمين المشترك على الفلاحين الوطنيين ، وهى تمارس نشاطها عن طريق الاتحاد القومى للفلاحين وأفرع السكرتارية وعملائها ، وتبلغ قيمـة المتحصلات من الأقساط ما يزيد على ٠٠٠و ٠٠٠ و ٥ جنيه ٠ وقد استطاعت هذه الجمعية أن تدير شئونها بكل حذق واقتصاد ، وان تقـدم التأمينات بمعدلات منخفضة أقل من معدلات الشركات الخاصة ، وتقوم هذه الجمعية بالتأمين على حياة الفلاحين والزارعين ضد الحوادث والحريق كما تقـوم بالتأمين على أموال أصحاب العمل ، والسيارات والجرارات ، والمخازن وغير ذلك ٠

وهناك جمعية تعاونية للتأمين الزراعى العام تمارس نشاطها فى لانكشير منذ عام ١٩٠٨ هناك هيئتان أخريان للتأمين التعاونى على مراكب الصيد تعملان منذ بداية هذا القرن ٠

وقد قام نظام التأمين التعاونى فى عدد كبير من الدول يبلغ خمسا وثلاثين دولة تضم أكثر من ١٥٠ جمعية تعاونية للتأمين تمارس جميع أوجه نشاط التأمين : فقد تم انشاء جمعية تعاونية للتأمين على مخازن المواد الغذائية فى الدانمارك عام١٨١٢ ، كما ظهرت عدة جمعيات خاصة بالتأمينات الشخصية (الحياة والحوادث والحريق) فى عدد كبير من الدول الأوربية وهى لا ترتبط ارتباطا وثيقا فقط بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، وانما تقوم هى نفسها بممارسة النشاط الاستهلاكى نظرا لأن الذين يقومون بالاشراف عليها وتسيير عملها هم الذين يؤمنون على أنفسهم فيها ٠ وتنتشر هذه الجمعيات بين العمال الزراعيين والطبقات المهنية التى تتلقى أجورا ضعيفة ، وقد تم انشاء جمعيات ناجحة من هذا النوع فى بلغاريا معظمها تضم أعضاء من الموظفين الصغار والمدرسين ، ثم امتد نشاط هذه الجمعيات من مجرد دفع قيمة التأمين نقدا الى القيام بأعمال بناء المساكن وانشاء أماكن اقامة بالمصروفات ومصحات ومنشآت علاجية ، وهناك بعض الدول التى يسير فيها التأمين التعاونى متعاونا مع النقابات ، أو أن تقوم النقابات نفسها بتكوين جمعيات تعاونية تأمينية لتقديم المعاشات وجميع المميزات التى تقدم عند وفاة أحد أعضائها ٠

وهناك نظام التأمين التعاونى فى الزراعة فى معظم البلاد الاوربية وكذلك فى كندا والولايات المتحدة والهند وفلسطين ويميل اتجاه التأمين الزراعى الى أن يكون نظاما مهنيا بدلا من كونه شخصيا حيث تكون عملية الفلاحة نفسها مهنة العائلة وخاصة فى المناطق التى يكون الزارعون فيها أصحاب الأراضى : فيتم التأمين على قطعة الأرض التى لا تتحرك والتى تتوارثها العائلة والتى تغل لاصحابها ما يقتاتون به ، ثم يمتد التأمين الى الزارعين أنفسهم بعد أن كانوا يعانون المصائب نتيجة عجز أو وفاة رب العائلة أو اصابته فى حادث ٠

وهذا النوع من التأمين هو أقل أنواع التأمين الذى تخشى شركات التأمين العادية المخاطرة فيه نظرا لأن المخاطرة كبيرة ، ولأن التكاليف أكبر ٠

وقد تنشأ المخاطرة فى مثل الحالات نتيجة صغر حجم التأمين وضعف الاشراف ، والرقابة العادية ووجود أخطار عدة ، لذلك فان هذا النوع من التأمين يتم داخل جمعيات اقليمية مخصصة لهـــذا الغرض ، لا داخل الجمعيات أو المؤسسات الكبرى الفردية أو العامة التى فى المناطق الحضرية على أن يشرف عليها بعض المتعلمين من (الموظفين أو الأعضـــاء المعروفين

للجميع) • ومن السهل الاستمرار فى العمل (طبق اللوائح الفرنسـية) على أساس رفض جميع الأفراد الذين يتمتعون بأخلاق مشكوك فيهـا والمتآمرين ، والذين يميلون الى الشغب والمدمنين للخمر والمتلاعبين فى دفع الديون والذين يفيدون من اشعال الحرائق والذين يقومون بالتأمين على حياتهم خوفا من بعض العداوات الشخصية •

ويعتبر التأمين ضد الحريق أكثر أنواع التأمين انتشارا ، ونظرا لأن المخاطرة معروفة وعامة ، فانه من السهل الوصول الى قواعد واقعية ومقبولة • وتختلف الأقساط من ١٪ من قيمة العقار المقام من الحجارة الى ١٦٪ للأجران ومخازن الغلال • وتقوم الجمعية المحلية باعادة التأمين مع الجمعيات الاقليمية التى بدورها تقوم باعادة التأمين مع الشركات والجمعيات الوطنية العامة أو مع أية شركة كبيرة للتأمين ذات شهرة وسمعة طيبة •

أما فى بلاد مثل كندا ودول البلطيق حيث تبنى المبانى من الأخشاب فقد كانت هناك ضرورة ملحة من أجل التأمين ضـد الحريق • فقامت فى كندا شركة تعاونية للتأمين كانت عبارة عن هيئة فردية محلية فى الأصل ، ثم توسعت حتى أصبحت شركة وطنية كبيرة تقوم باجراءات التأمين ضـد العواصف والنيران وبعض أنواع التأمينات الأخرى • وكان النظام يقوم على أن كل عضو يقوم بالتأمين لفترة ثلاث سنوات وعلى مبلغ ٢٥٠ جنيها وكان كل عضو يدفع مبلغ ٤ جنيهات وعلى أساسها يقوم المديرون بالاقتراض من البنوك لمواجهة الخسائر خلال العام ثم تسوى المبالغ المقترضة بحد أقصى للمبلغ المدفوع وذلك خلال العام التالى •

وكانت هذه العملية تعاد كل ثلاث سنوات فيتم حرق واتلاف الأوراق القديمة ويعاد نظام التأمين على فترة أخرى لمدة ثلاثة أعوام • ولا يزال هذا النظام سائدا وتغطى أعمال الضمانات ما يقرب من خمس قيمة الممتلكات المؤمن عليها ثم تستمر بقية الأعمال التأمينية على أساس الدفع والعمليات العـادية •

أما التأمين على الحيوانات المستخدمة فى الزراعة فهو أمر غير منتشر الا أن هناك بعض البلاد التى تتكون فيها مجموعات محلية غير رسمية تقوم بالاشراف على عمليات التأمين على المحصولات وفى بعض الأحيان لا يقوم الأعضاء بدفع أقساط وانما يكتفون بأنه حينما يموت أحد الحيوانات تقدر قيمته وتدفع للورثة على أساس أن يدفع كل عضو مبلغا يساوى ما عنده من حيوانات •

ويسير هذا النظام بدقة طالما لا توجد نسبة كبيرة من الخسائر أو الوفاة بين الحيوانات (الابقار والدواجن وغير ذلك) • وحينما تقع مثل

هذه المصائب تنحل الجمعية بصفة عامة من تلقاء نفسها • أما الجمعية أو الشركة المتطورة فتتبع النشاط نفسه وتغطى تأمينات الحريق أو الوفاة بطريق اعادة التأمين أو بالانضمام الى جمعية وطنية تتعامل فى جميع مخاطر التأمينات •

وهناك مخاطر أخرى زراعية تقتضى التأمين عليها كالجو مثلا : ففى البلاد الشمالية مثل الدانمارك وكندا تكون العواصف عنصرا كبيرا من عناصر الخطر ، لذلك أنشئت جمعيات خاصة للتأمين ضد هذه العواصف ، أما البرد والمطر الذى يتساقط في وسط أوربا وجنوبيها فيشكل خطرا متزايدا فى الربيع والصيف حينما تكون البراعم قد تفتحت ونضج المحصول لذلك تعود أصحاب الأراضى التى يتساقط فوقها البرد والمطر القيام بعمليات التأمين ولكن في حدود ضعيفة نظرا لارتفاع قيمة التأمين وخاصة بالنسبة للمحصولات السريعة التلف • ويعتبر هذا التأمين اختياريا أمام جميع الزارعين أو اصحاب الأراضى ، لذلك ترتفع فيه قيمة قسط التأمين ، أما اذا جعل التأمين فى مثل هذه الحالات اجباريا فان مقدار الخسارة الجماعية تكون أقل وبذلك تقل نسبة المبلغ المدفوع للتأمين •

وهناك نوع آخر من التأمينات ينتشر فى البلاد الاوربية وقد أصبح له أهمية كبيرة بالنسبة للفلاحين والزارعين • لقد طبقت أنظمة تعويض العمال الصناعيين والفلاحين وذلك بوساطة صاحب العمل عند اصابتهم فى عملهم منذ مدة فى بريطانيا ودول أخرى : لذلك كان من الطبيعى التأمين ضد هذا النوع من المخاطر سواء كان التأمين تعاونيا أو تجاريا: ففى فرنسا تقوم الشركة التى تتولى عمليات التأمين بالتأمين الصحى للعمال وهذا التأمين أيضا بالنسبة للزارعين ولكن فى شكل آخر : وذلك لأن هذا التأمين يتضمن فى الواقع مساهمة في معاش كبر السن والتقاعد ، كما أن الجمعية التعاونية للتأمين تؤدى دورا كبيرا فى هذا المشروع ، وتتكون هذه الجمعيات أيضا بطريق التمثيل المتعادل بين أصحاب العمل والعاملين • وتسير هذه الجمعيات المشتركة على أحسن طريقة ونظام فى الاحياء والمناطق التى تكون فيها المزارع صغيرة لان العمال يأملون أن يأتى الوقت الذى يستطيعون فيه الحصول على قطعة أرض لكى يصبحوا زراعا مالكين •

وتقوم هذه الجمعيات بعمليات التأمين الاختيارى بين أعضائها وعائلاتهم عن طريق صغار الفلاحين وذلك بالرغم من أن هذا النوع من التأمين قد نشأ فى الاصل بين كبار العائلات ، أما النوع الاخير من التأمين فهو التأمين التعاونى الاجتماعى وهو لا يكاد يعتبر تأمينا لأن عنصر المخاطرة لا يكاد يكون موجودا : فهى تتلخص فى عمليات سد جميع نفقات العائلات على حساب أصحاب العمل الزارعين وتقوم بخصم مبالغ مقررة فى فترات

منتظمة طوال فترة العمل ، ولاشك أن هذا النوع من التأمين يفيد صاحب العمل لدرجة كبيرة لأنه يرفع عن كاهله مسئولية الأجور التى يدفعها للعائلات الكبرى أو التعويض عند انتهاء الخدمة أو العجز ، وهو فى الوقت نفسه يفيد العامل وخاصة ذا العائلة الكبيرة الذى يتعطل ويخشى أصحاب العمل تشغيله .

أما التأمين الجديد الذى بدأ ينتشر بسرعة فى مناطق مختلفة من العالم فهو يختص بالتأمين التعاونى بين صيادى الأسماك : فالخطورة فى مثل هذا النوع من العمل تتركز فى طبيعة المهنة نفسها ولكنه أصبح من الممكن بالرغم من هذه الخطورة التأمين على الصيادين والآلات والباخرة نفسها والمعدات فى عدد كبير من الدول التى تشتهر بالصيد .

***

لقد بلغت قيمة المبالغ المؤمن بها تعاونيا على الارواح فى وسط هذا القرن حوالى ألف وسبعمائة مليون جنيه ، على حين بلغت قيمة التأمينات ضد الحرائق والحوادث والتأمينات الأخرى المختلفة ضعف هذا المبلغ تقريبا .

الفصل التاسع

امداد المزارع بما يحتاج اليه

ذكرنا فيما سبق كيف تقوم الجمعيات التعاونية للائتمان بتقديم القروض الى الفلاحين حتى يستطيعوا القيام بشراء المواد الاولية والأدوات والاسمدة كما تقوم أيضا بامداد الفلاحين بالاسمدة والبذور المطلوبة بدلا من أن تدفع مبالغ مالية وذلك بالطريق المباشر ٠

وقد بدأت فكرة امتداد التعاون فى بريطانيا من المستهلك الصناعى الى الفلاح الريفى فى الانتشار بين قادة الحركة التعاونية الاستهلاكية ، فقد تم انشاء جمعيات تعاونية ريفية كان من أولها جمعية الزراعة والفلاحة التى أنشأها ادوارد أوين عام ١٨٧١ فى لندن ، وكانت مهمتها القيام بامداد أعضائها الذين يزيدون على ٤٠٠٠ عضو بجميع الاحتياطات الزراعية وقد استمر ذلك نحو خمسين عاما وكانت هذه الجمعية تهتم بالنوع ودرجة النقاوة لذلك قامت بتعيين محلل كيميائى لدراسة الاسمدة وصلاحية مواد العلف .

وبعد مرور ثلاث سنوات ظهر شعور كبير فى كمبرلاند من أجل القيام بعمليات بيع الأسمدة، لذلك قام عدد كبير من الفلاحين فى اسباتريا بالتعاون لشراء الاسمدة ٠ وقد أدى هذا الوضع الى تموين جمعية تعاونية ما زالت قائمة حتى الآن ، ثم تبعها بعد ذلك أربع جمعيات أخرى فى المنطقة نفسها ، وجمعيات أخرى كثيرة فى مناطق مختلفة ٠

وفى عام ١٨٩١ قامت الغرفة الزراعية المركزية بتعيين لجنة للقيام بعمليات ودراسة المشتريات التعاونية وفى هذا الوقت نفسه كان هناك مايقرب من ثلاثين هيئة زراعية بعضها تم تسجيله على أنها شركات ٠

وفى عام ١٨٩٤ قام « هوراس بلانكيت » بانشاء المنظمة الزراعية الايرلندية وبذلك استطاع التعاون الزراعى أن يشق لنفسه طريقا قويا ، وقد ازداد نفوذه وانتشاره فى جميع أنحاء الجزر البريطانية وكانت الزراعة فى ايرلندا تمر بثورتين :

(أ) التحول التدريجى الى ملكية الزارعين وذلك عن طريق اقامة نظام ملكيات الارض الجديد أو شرائها ٠

(ب) التطبيق الآلى فى تصنيع الالبان واللحوم ..

وكانت فكرة « بلانكيت » هى ادخال نظام المحال الاستهلاكية فى ايرلندا على النمط الذى تسير عليه المحال فى بريطانيا وبذلك يستطيع الفلاح أن يفيد من دخله الى أقصى حد ممكن ، وأن يتخلص من الوسطاء فى التجارة والمرابين . وقد كانت فكرة جمعية المنظمة الزراعية غير الرسمية فكرة صائبة شقت طريقها بنجاح تام .

وفى عام ١٩٠٠ تم اقامة جمعية مشابهة فى انجلترا وثانية فى اسكتلندا عام ١٩٠٥ وثالثة فى ويلز عام ١٩٢١ .

وبالرغم من وجود عدد من الجمعيات التعاونية الريفية قبل ذلك فان نشاط هذه الجمعيات كان على أقصى درجاته فى الفترة ما بين ١٩٠٠ و ١٩٢٤ ، وكانت جمعية المنظمة الزراعية هيئة خاصة فى بداية تكوينها وذلك عن طريق الاكتتاب الاختيارى .

وفى عام١٩٠٩ تلقت هذه الجمعية منحة من الحكومة استمرت تتزايد حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، أما فى الفترة من ١٩١٩ و ١٩٢٣ فقد بدأت المساعدات الحكومية فى التقلص نتيجة خفض النفقات والمصروفات الحكومية وعدم رغبة الحكومة فى مساندة الحركة التعاونية حتى أصبحت الجمعية لا تستطيع الوقوفعلى قدميها فانحلت بعد ذلك .

وفى السنوات العشرين التالية عادت الحركة التعاونية الزراعية الانجليزية الى الظهور ولكن بدون قيادة معينة أو هيئة مركزية ، وذلك بالرغم من وجود لجنة تعاونية فى الاتحاد الوطنى للفلاحين ، وكانت حركة صغيرة غير واسعة النطاق .

ويسيطر على التعاون الزراعى فى بريطانيا هيئة ذات أهداف عامة بالرغم من أنها تضم عددا يقوم بجميع أوجه النشاط والخدمات . وتقوم هذه الهيئة بعمليات امداد الريف بجميع وسائله واحتياجاته على أوسع نطاق . وفى انجلترا نحو أربعين من هذه الجمعيات وذلك بالاضافة الى عدد كبير من الجمعيات الصغيرة من النوع نفسه ، وتضم هذه الجمعيات ما يزيد على ٨٠٫٠٠٠ عضو ، وتقوم بخدمة جميع الاعضاء من الفلاحين وغير الفلاحين ، وقد انتشرت فى كل مكانفى بريطانيا وهى كذلك تخضع لجمعية كبيرة فى كل منطقة أو اقليم .

وفى خلال خمسينات القرن الحالى وصلت قيمة السلع المتداولة فى هذه الجمعيات ما يقرب من ٨٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، أربعة أخماسها خاصة بالمعدات الزراعية والمطالب اللازمة للزراعة وملحقاتها ، وكذلك أغذية الحيوانات والاسمدة والبذور وغير ذلك من مطالب المزارع .

وهناك عدد صغير من الوكالات التى تمد الفلاحين بالآلات الزراعية الحديثة كما أن هناك عددا من الجمعيات التعاونية التى تقوم ببيع المنتجات البترولية التى أصبحتذات أهمية متزايدة بالنسبةللمزارع التى تستخدم فيها الآلات والتى لها « تانك » (فنطاس) خاص على الطريق العام ·

وبجانب كل هذه الجمعيات جمعيات مهمتها شراء الحبوب من الفلاحين الزارعين لاعادة بيعها الى المطاحن أو لتغذية الحيوانات ، وتقوم فى الوقت نفسه بتوزيع البطاطس والفواكه والخضروات ومنتجات الالبان والدواجن واللحوم ولكن فى حدود ضيقة ، وذلك بجانب عدد كبير من الخدمات مثل تجفيف الحاصلات · واقامة المبانى الملحقة بالمزارع وتأجير الآلات وحفر القنوات ومد المياه وتقديم المشورات بما فى ذلك من الاعمال الخاصة والاعمال الزراعية التى يهتم بها الاعضاء ·

أما فى الولايات المتحدة وخاصة فى المناطق التى فى الشمال الشرقى فان نظام المزارع هناك يشبه الى حد بعيد ذلك النظام القائم فى بريطانيا· لذلك تم انشاء النوع نفسه من جمعيات توفير الاحتياجات الزراعية وأطلق عليها اسم جمعيات الشراء ، أما الجمعيات والشركات الفردية فهى واسعة النفوذ والانتشار هناك أكثر مما فى بريطانيا نفسها· ولكن الجمعيات الكبرى مثل جمعية جرانج للتبادل الزراعى Grange Leagare Farmers' Exchange التى فى نيويورك ، فهى عبارة عن جمعيات اقليمية لتجارة الجملة ، وتقوم ببيع السلع عن طريق فروعها من المحال والجمعيات المستقلة والمرتبطة معها · وتمثل المواد الغذائية الاهمية الاولى ثم يليها مباشرة منتجات البترول ثم السماد ، أما فى الولايات الغربية الوسطى حيث يتم انتاج الحبوب فالاهتمام مركز على المنتجات البترولية ·

وقد أدى الميل الى التعاون الاستهلاكى فى الولايات المتحدة الى تكوين منظمتين للاتجار بالجملة : احداهما هى هيئة التعاونيات الوطنية التى تضم خمسا وعشرين هيئة وجمعية اقليمية منها ثلاث غير زراعية وأربع شركات كندية ، والاخرى هى هيئة التعاونيات المتحدة التى تضم ثمانى عشرة هيئة وجمعية اقليمية للمشتريات الزراعية معظمها فى النصف الشرقى من الولايات المتحدة ·

وهاتان المجموعتان تقومان بمعظم عمليات التعاقد من أجل التموين بالاحتياجات الزراعية لذلك تملك عدة مصانع لتجهيز هذه الاحتياجات ، وبالرغم من وجود تكرار فى نشاط هاتين المجموعتين فانهما تقومان بالامداد بمجموعات مختلفة تماما من السلع ·

ومما يميز الهيئات الاقليمية التعاونية فى الولايات المتحدة الاهتمام بوجهة النظر الاستهلاكية · وترتبط هذه الهيئات الاقليمية الكبرى

بالجامعات وكليات الزراعة التى تقوم بآخر الابحاث العملية فى شئون الزراعة وطرق تمويلها والتعاونيات وغير ذلك . لذلك تقوم هذه الهيئات بالمساعدة فى تكوين الهيئات لمساعدة الفلاحين وتقديم الخدمات المختلفة اليهم فى جميع الامور .

وترتبط عملية امداد الفلاحين باحتياجاتهم وامدادهم بالسلع الاستهلاكية فى كندا وهى فى تقدم مستمر ، حيث ظهر تطور جديد غير تطور عمليات التسويق التعاونى . ويقوم هذا الوضع نفسه فى استراليا أيضا ، أما فى بلاد الهند فان الوسائل الزراعية ما زالت بدائية كما أن الفلاحين لا يستطيعون أن يستخدموا الوسائل الزراعية الحديثة ، فهم يقومون بنشر البذور بأنفسهم أو يتبادلون ذلك مع جيرانهم وكذلك يقومون بتغذية الحيوانات مما تنتجه أراضيهم أو مراعيهم . ولا تستخدم الاسمدة الا فى القليل النادر ، كما لا يلجأ الفلاحون الى المبيدات الحشرية والى استخدام أى عمال الا فى الحالات الضرورية .

ولا شك أنه من الممكن اجراء تغييرات على مثل هذه الاوضاع اذا أمكن زيادة وسائل تموين الفلاحين فى المناطق الاستوائية بجميع الوسائل الزراعية وبأسعار متهاودة .

وتعتقد حكومات هذه البلاد الآن أن هذه الطريقة لا تأتى الا عن طريق الجمعيات التعاونية التى تستطيع امداد الفلاحين باحتياجاتهم من الآلات الحديثة والمواد الخام وأن تقوم أيضا بتعليم الفلاحين كيفية اتباع الانظمة الحديثة للزراعة حتى يمكن تحقيق التغيير المطلوب فى أسرع وقت ممكن .

ويعتبر نظام التعاون فى أوربا نموذجا للنظام الذى تحاول آسيا أن تطبقه فى المناطق الاستوائية أما النظام الامريكى فيختلف تماما فى انتهاجه الوسائل التقدمية العلمية والفنية نظرا لاختلاف المجتمع الريفى هناك عن بقية المجتمعات الاخرى .

ويختلف النظام التعاونى للامداد بمطالب واحتياجات الزراعة اختلافا كبيرا من بلد لآخر ففى المانيا مثلا نجد أن هذه الحركة قد نشأت من نظام التعاون الائتمانى ، لذلك استخدمت الجمعيات الائتمانية لفترة طويلة من الزمن كوكلاء محليين لهذا الغرض ، وتقوم هذه الوكالات بالارتباط فى تعاملها مع اتحاد اقليمى لامدادها بجميع المطالب الخاصة بالزراعة . وقد ظهرت تطورات جديدة خاصة بجمعيات مواجهة مطالب الزراعة وذلك بأن تغطى كل جمعية منها مجموعة من القرى المتقاربة وهو نظام أكثر فاعلية من النظام الائتمانى الزراعى .

أما فى فرنسا فان الوكالة المحلية لا ترتبط ببنك الائتمان دائما

وانما ترتبط بالنقابة الزراعية Syndicat Agricale وكانت هذه النقابة تهتم فى بداية الأمر بتنظيم الفلاحين الفرنسيين لذلك نجد أن لها تاريخا طويلا يسير جنبا الى جنب مع الافرع المحلية لاتحاد الفلاحين الوطنى فى بريطانيا • وتهتم هذه النقابات بمصالح الفلاحين المهنية وتنمية الأعمال التعاونية التى تعود عليهم بالفائدة الكبيرة ، وهى تقوم فى الوقت نفسه بأعمال الجمعيات الائتمانية وبأعمال الوكالات المحلية لشئون التجارة والبيع والتخزين وغير ذلك •

ويختلف نظام الدانمرك عن هذه الأنظمة ، اذ تقوم كل هيئة خاصة بتقديم كل سلعة من السلع التى تحتاج اليها الزراعة مثل أغذية الحيوانات والاسمدة والبذور والجير وغير ذلك ، ولكن تشرف على هذه الهيئات هيئة تجارية مركزية بها عدد من المختصين والخبراء فى شئون الزراعة يقومون بمساعدة الفلاحين وتسهيل أعمالهم حينما تدعو الحاجة الى ذلك .

اما فى السويد والنرويج فان هيئات التموين الزراعية تقوم بأعمال تجارية عامة مع أعضائها المباشرين وهى لاتتعامل مع بنوك الائتمان أو الهيئات غير التجارية لان بها هيئة خاصة للاتجار بالجملة كالحال فى انجلترا وبها مخازن للاستهلاك وكلاهما يرتبط بادارة مصنع للاسمدة فى السويد بالذات .

ويظهر فى بعض البلاد اتجاه يهدف الى تكوين جمعيات ذات اتجاهات متعددة هدفها الاول امداد الفلاحين بالاحتياجات الزراعية والاحتياجات المنزلية أيضا . وهذا يعنى أن مثل هذه الجمعيات تكفى جميع احتياجات القرية تقريبا ، ولكنها فى الواقع قد تتسبب فى بعض الاضطرابات فى التنظيم نظرا لاحتياجها الى عدد كاف من الفنيين والخبراء أكثر مما بها فعلا وتبرير ذلك يأخذ اتجاهين : ان مشتريات الفلاحين من أجل الزراعة ومن أجل الاستهلاك المنزلى لا تعتبر مشتريات كثيرة اذ يقوم الفلاحون بانتاج الغذاء فى حقولهم سواء كان ذلك من الالبان أو اللحوم أو البيض أو البطاطس أى من المواد التى تأتى من الحقول مباشرة ، كذلك فان معظم الفلاحين يأخذون غلالهم مباشرة الى المطاحن التى تدار عادة بطريقة تعاونية ويعودون بالدقيق الذى يحتاجون اليه • وكل ما يحتاج اليه الفلاح هو الكيروسين وأعواد الثقاب والاحذية ذات الرقبة التى يستخدمها فى أعماله والملابس كما يحتاج أيضا الى ما يطلق عليه اسم « سلع المستعمرات » وهى الشاى والبن والارز والسكر والطباق ، أما بالنسبة لمزرعته فهو يحتاج الى القليل من الآلات وقطع الغيار مثل المحاريث وقلابة البذور وكمية ضئيلة من الاسمدة ، وهو معتاد شراء مثل هذا الاشياء من محل معين فى القرية •

وهناك فوائد معينة فى الجمعيات المختلفة التى كونت لمواجهة أى

خطر ، اذ أن مبانى مثل هذه الجمعيات المختلفة كاملة وكذلك هيئة ادارتها كما أنها تقوم أيضا بامداد الأعضاء بالقروض · وقد نجح مثل هذا النظام نجاحا كبيرا فى فنلندا وفى عدد كبير من الجمعيات فى سويسرا · وقد قام نقاش طويل فى البلاد الآسيوية فى السنوات الاخيرة حول ما يجب تطبيقه: أنظام الجمعيات ذات الهدف والنشاط الواحد أم نظام الجمعيات المتعددة الهدف والنشاط ؟ ولكنهم لم يصلوا الى حل حتى الآن ·

وتتحد جمعية امداد الفلاحين باحتياجات الزراعة مع الجمعية الاستهلاكية فى الهدف الاول الذى يتعلق بتوفير السلع بأسعار مقبولة ومعقولة ، ولكن بجانب ذلك نجد أن هدفها يتركز فى كيفية رفع مستوى الفلاح فى المناطق التى تخدمها هذه الجمعية وذلك عن طريق اتصالها الدائم بالتطورات الحديثة فى الفنون وعلوم الزراعة ومحاولة تطبيقها من أجل زيادة غلة الاراضى ، وهو أمر يعود بالفائدة على الفلاح والجمعيات ويرفع من نسبة الانتاج فى المواد الغذائية من أجل المصلحة العامة كما أنه أمر يجعلهم يعملون دائما من أجل استخدام البذور المنتقاة والآلات الحديثة والوسائل الكيميائية التى تساعد على رفع هذا الانتاج ·

الفصل العاشر

تسويق المنتجات الغذائية

الألبان ومنتجاتها

يهتم الفلاح اهتماما تقليديا بزراعة المواد الغذائية لنفسه ولعائلته - فهو يربى الاغنام ليأخذ الخيوط اللازمة لملابس الصوف كما يزرع القطن للسبب نفسه وهو يقوم بدبغ نعاله ، وما زالت هناك عدة مزارع فى أوربا تسير على هذا النمط ، ولكنها أخذت فى الاضمحلال بعد ذلك . وقد كانت الاسواق فيما مضى مجالا لبيع الفائض من المنتجات ووسيلة للحصول على وسائل الرفاهية القليلة . وكان الفلاح (أو زوجته) هو الذى يقوم بالتوجه الى السوق وبيع ما يريد بيعه أو شراء ما يرغب فى شرائه . وكانت هناك بعض السلع التى تأتى من بعيد أو تتحرك إلى بعيد : فمثلا كانت اليونان تستورد القمح بانتظام من مصر ومناطق البحر الاسود منذ أكثر من ٢٠٠٠ عام ، وكانت روما نفسها تعتمد على شراء الحبوب من الخارج ، وعندماحل القرن التاسع عشر الميلادى كان معظم الفلاحين فى أوربا الغربية يقومون بأنفسهم بانتاج المواد الغذائية التى يحتاجون اليها وصناعة ملابسهم بأنفسهم وشراء بعض السلع التى يحتاجون اليها من الأسواق المحلية ، وكانوا يقومون بدفع الضرائب الصغيرة ونفقات المدارس والاطباء ، وكانت السوق التى يتعاملون فيها سوقا محلية صغيرة يبيعون فيها بعض منتجاتهم الريفية مثل الالبان ومنتجاتها والبيض والدواجن وغير ذلك .

ويستثنى من ذلك صناعة الجبن فان القرويين يقومون بقيادة الابقار الى المراعى الجبلية فى الربيع ولا يعودون بها الى القرى الا فى منتصف الخريف ، وقد ينتقل معهم بعض أفراد العائلة حيث يقضون فترة الصيف فى شاليهات بدائية . لذلك كان من اللازم تحويل الألبان فى هذه المنطقة الى جبن نظرا للبعد عن المناطق المأهولة ولصعوبة تسليم الألبان فى حالتها السائلة ، وعلى هذا فان الجبن يعتبر أحسن سلعة يمكن صناعتها فى المناطق المنعزلة لسهولة نقلها . وفى نهاية موسم الرعى يتم احصاء كميات الجبن المصنوع وتقسيمها على حسب عدد الأبقار التى يمتلكها الفرد والتى تدر ألبانا .

وهذه العملية في ذاتها تحمل طابع الجمعية التعاونية ، وكانت الخطوة التالية تعيين خبير فنى فى صناعة الجبن للقيام بتصنيع الألبان لجميع القرية، وهو أمر أدى الى تحسين صنف الصناعة. ثم توزع المصنوعات على العائلات على حسب نسب مساهمتهم بالالبان كل على حسب حاجته ، ثم يجمع الباقى ويباع جماعيا في الأسواق البعيدة ويوزع العائد من البيع بنسبة الكميات التي كانت تخص كل فرد أو عائلة .

وقد كانت الدانمرك في منتصف القرن التاسع عشر دولة صغيرة بها مزارع مشتركة ومتوسطة الحجم ، وتقوم ببيع اللحوم (الأبقار والخنازير) والقمح ، ولما كان الزارع الدانمركى لا يستطيع أن ينافس قمح البرارى في أمريكا وكندا فلذلك تحول هـذا الفلاح الى الاهتمام بصناعة الألبان ومنتجاتها لدرجة استطاع بها أن ينافس البلاد الأخرى — وهذا لا يعنى أنه قد أهمل مزارعه ، وانما استمر في الاهتمام بهـا مع زيادة الاهتمام بتربية الماشية والخنازير والدواجن . وقد استغل رخص الحبوب والذرة الواردة اليه من البلاد الأجنبية لزيادة تغذية حيواناته وخاصة الأبقار ، الأمر الذى أدى الى زيادة ادرارها للألبان .

وفي الوقت الذى كانت فيه هـذه التغيرات تطرأ على المزارع فى الدانمرك بدأت عملية تصنيع الألبان آليا ، وتم اختراع آلة فصل الزبد عن اللبن . وقد نتج عن هذا أن تعلمت الزوجات اللاتى كن يقمن بصناعة هذا الزبد داخل المنازل ، وزاد دخل الفلاح الدانمركى أيضا نتيجة هـذه الصناعة التى تستخلص جميع دسم اللبن وتعزله . وبذلك فكر عدد من الفلاحين فى انشاء جمعية تمارس نشاطا على نطاق واسع لاستخلاص مثل هذا الزبد ، وكان معظم المشتركين في مثل هذه الجمعية يعانون عجزا فى المال ، لذلك لجئوا الى البنك المحلى الذى كان يعرفهم ، وذلك من أجل انشاء منشأة خاصة بصناعة الزبد ، وبذلك تكونت أول جمعية دانماركية تعاونية لصناعة الكريمة (الزبد) .

وكان على جميع أعضاء هذه الجمعية أن يبيعوا جميع ألبانهم لهذه الجمعية وهى الألبان التى تزيد على الاستهلاك المحلى على أن تدفع قيمتها على حسب الكمية والنوع أى على حسب كمية الدسم فى اللبن . وقد بذلت عدة جهود لتحسين أصناف الالبـان والزبد وذلك عن طـريق تحسين وسائل تربية الماشية (ترث الابقار صفات ألبانها من الثيران نفسها) . وتم بذلك دراسة وتحسين طرق التغذية ، كما عملت الجمعية على زيادة كمية الزبد المنتجة لمواجهة المنافسة القوية وزيادة الرقابة على المنتجات حتى تصل الى مستوى المنافسة الخارجية عند التصدير .

وقد بدأت الجمعية التعاونية لصناعة الزبد فى النظر الى الأسـواق

الخارجية وخاصة أسواق بريطانيا حتى يمكنها أن تبيع الفائض من المنتجات والتوسع فى عمليات الانتاج أيضا ، لذلك كونت ما يسمى باسم « اتحاد التصدير » الذى يقوم بتصدير وبيع السلعة الى الخارج وخاصة للحركة الاستهلاكية فى بريطانيا التى تستوعب جزءا كبيرا من انتاج الزبد فى الدانمارك . وتمتلك الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة فىالدانمارك مخزنا ومستودعا للانتاج وكذلك مصنعان لصناعة الزبد آليا .

وترتبط صناعة تغذية الخنازير فى الدانمارك ارتباطا وثيقا بصناعة الزبد فى الدانمارك وفى بلاد أخرى أيضا ، اذ يتم مزج فضلات الألبان بعد استخراج الزبد منها بدقيق الشعير وتقديمه كأحسن غذاء للخنازير . لذلك يقوم الفلاح عادة بتقديم الألبان الى مصنع الزبد وتلقى فضلات الألبان بعد استخلاص الزبد لتقديمها عجينة الى الخنازير . وهناك بعض المعامل التى تستبقى هذه الفضلات لتقديمها الى الخنازير التى تشرف عليها وتستغل ألبانها .

أما السلعة الثالثة التى ينتجها الريف الدانماركى فهى البيض ، ولكن لا يوجد تنظيم كامل لتنمية هذه السلعة ، نظرا لأن تجارة هذه السلعة تعتبر محلية ، انها تعتبر ايرادا عائدا من عمل المرأة داخل منزلها فانها تجمع البيض من باب لآخر كما تسوقه للأفراد . وهناك عدد صغير من المراكز التعاونية التى تقوم بتعبئة وتغليف البيض ، أما اتحاد التصدير فيقوم بتصدير هذه السلعة الى الأسواق البريطانية .

وتعتبر الحركة الايرلندية التعاونية لانتاج الزبد حركة تلقائية قام بها وأشرف عليها « بلانكت » وكذلك « الجمعية الزراعية الايرلندية » ، ولقد تعلمت الكثير من الأسلوب الدانماركى . لذلك نمت وترعرعت وغطت جميع مناطق انتاج الألبان . ولقد قامت هذه الجمعية بدورها بتكوين هيئة للتصدير خاصة بها تبيع منتجاتها أيضا للأسواق البريطانية .

أما صناعة لحوم الخنازير ومحطات تعبئة البيض ، والأخيرة ترتبط عادة بوحدات انتاج اللبن . فقد تقدمت تقدما كبيرا فى ايرلندا ، وكالحال فى الدانمارك . ولقد حدث فى السنين الأخيرة أن تطورت فيها عملية تسويق الحيوانات وتصدير بعضها الى أسواق بريطانيا .

وفى الواقع لم يتم انشاء معامل لانتاج الزبد فى بريطانيا فقط . فقد كانت عملية تسويق الألبان السائلة أكثر ربحا ، لذلك لاقت عملية تجميع الألبان وتصنيعها تعاونيا الكثير من الصعوبات ، ولكنها نجحت نتيجة تدخل جمعيات الاتجار بالجملة التعاونية . وقامت مثل هذه الجمعيات بأعمال ذات فائدة كبيرة فى امداد الفلاح بالأموال السريعة وفى امتصاص

فائض الانتاج الذى يظهر فى الصيف ، ولكنها اختفت بعد ذلك بعد أن تم تنفيذ وتكوين هيئة تسويق الألبان فى عام ١٩٣١ • فلو كانت الجمعيات القائمة قبل ذلك تتمتع بدرجة كبيرة من القوة لاستطاعت أن تكون فيما بينها هيئة تشبه هذه الهيئة ولكنها لم تكن كذلك ، لذلك انحلت وانتهى أمرها • ومن الممكن اعتبار هيئة تسويق الألبان هيئة تعاونية على نطاق وطنى عام على أساس أنه قد تم انشاؤها بعد أن تم أخذ آراء الفلاحين المنتجين للألبان فى جميع أنحاء انجلترا ، وكذلك بعد أن تم انتخاب مديرى هذه الهيئة بوساطة الفلاحين أنفسهم ، ولكن نظرا للسلطات الاجبارية المخولة لهذه الهيئة ولعدم وجود جهاز ديمقراطى محلى أو مسئولية مالية فانها تعتبر غير تعاونية •

وهناك عدد قليل جدا من مصانع الخنازير فى انجلترا ، اذ تمتلك معظمها الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة ، ولكن معظم الجمعيات التعاونية لتسويق المنتجات الريفية تقوم الآن بعمليات تسويق البيض • وقد ظهر نشاطها بعد أن تم انشاء هيئة تسويق البيض عقب الحرب العالمية الثانية ، وقد استطاعت الجمعيات التعاونية التأثير على هذه الهيئة الى درجة كبيرة وخاصة فى مجال تسويق البيض •

أما فى أسكتلندا فقد كانت حركة تصنيع الألبان والزبد قوية جدا فى الجنوب الغربى ، ولكن سوق الألبان السائلة فى جلاسجو وأدنبرة كانت على أشدها • فمنذ ثلاثين عاما كانت مصانع الزبد الاسكتلندية وجمعية الهيئة الزراعية الاسكتلندية تتوليان قيادة الأعمال الخاصة بتصنيع الألبان الى أن ظهرت هيئة تسويق الألبان الاسكتلندية • أما تسويق البيض فقد ظهر بشكل تعاونى فى جزر أوركنى حيث حلت صناعة الدواجن محل صيد الأسماك • وهناك جمعيات تعاونية فى اسكتلندا للاتجار فى الأصواف تقوم بتوريد ما يقرب من ربع استهلاك اسكتلندا من الأصواف التى تتم صناعتها فى بريطانيا وتصدير جزء منها الى الخارج • ويتم بيع الصوف أيضا فى انجلترا بطريقة تعاونية عن طريق مجموعة الجمعيات الاقليمية التى تدار بالطرق التى تدار بها الجمعيات الاسكتلندية .

وهناك جمعيات تعاونية لتسويق منتجات الألبان كسلعة رئيسية فى البلاد الاسكندنافية وبولندا ، وهى البلاد التى تقوم بتصدير الزبد والخنازير الى الخارج أيضا . أماالنرويج فتكفى نفسها ذاتيا : لذلك قامت فى عام ١٩٣٠ بانشاء هيئة تسويق الألبان حتى يمكن أن تضمن توريد الكميات الكافية وبأسعار معتدلة ، وتقوم هذه الهيئة على أساس الجمعيات التعاونية المحلية للألبان • وقد استطاعت هذه الهيئة أن تمارس نشاطا

بعيد المدى فى تحسين منتجات الألبان النرويجية وفى التفوق على بريطانيا فى مكافحة مرض سل البقر ٠

ويوجه نظام التعاون فى صناعة الألبان فى هولندا اهتمامه الى انتاج الجبن والالبان المركزة أكثر من اهتمامه بانتاج الزبد . ويرتبط النظام التعاوني ، وخاصة فى فرايسلاند ، بمصانع الجبن المحلية التى تربط بمصانع التركيز المركزية والتى تقوم بامدادها بالفائض من الألبان ٠ ولا يزال نظام تصنيع الجبن فى المزارع قائما بصفة عامة فى هولندا ، ويتم تسويقه فقط بالطريق التعاونى ، كما أن هناك بعض الأحياء التى تقوم بصناعة الزبد بنفسها وبيعها فى مزادات للجمعيات التعاونية ٠

أما صناعة الألبان التعاونية فى فرنسا فهى تتم على نطاق اقليمى لا على نطاق قومى عام ، هذا وان كانت تقوم بما يقرب من نصف الانتاج القومى العام للألبان ٠ وتقوم منطقة اللورين والمنطقة الشرقية بفرنسا بتموين احتياجات باريس من الألبان السائلة ٠ كما تقوم فرنسا باستيراد عدد كبير من الأبقار الدانمركية واقامة المعامل التعاونية لتصنيع الزبد لمد أسواق باريس بما تحتاج اليه من هذه السلع ٠

وهناك جمعية مركزية مهمتها اعداد الثلاجات فى جميع وسائل النقل وصناعة الثلج وشراء الفحم والزيت وتدريب الموظفين التعاونيين حتى يمكن مواجهة جميع احتياجات وتكوينات الجمعيات التعاونية ٠

ويعتبر الجبن فى سويسرا أهم بكثير من الزبد من ناحية التصدير ، حتى لقد حدث فى احدى المرات أن قامت سويسرا بتصدير الجبن واستيراد الزبد ٠ وتخضع جميع معامل تصنيع الجبن لهيئات تعاونية تندمج جميعها تحت لواء الاتحاد السويسرى لمنتجات الألبان ٠

وتمثل عملية بيع الألبان السائلة فى جنيف أعلى أنواع التعاون الذى يتعاون فيه المستهلك والمنتج معا لتحقيق هدفهما ، اذ يمتلك هذه الجمعيات التعاونية لمنتجات الألبان ، الفلاحون أنفسهم ، وكذلك المستهلكون فى المدن ٠ أما فى ألمانيا فان ما يقرب من ٨٠٪ من انتاج الألبان يتم استهلاكه ويوجه الباقى لصناعة الزبد والجبن وتستخدم الآلات الحديثة جدا فى تصنيعهما ٠

وتتمتع صناعة الألبان التعاونية فى الخارج بأهمية كبيرة ، ففى الولايات المتحدة تعتبر من السلع التعاونية الهامة ، اذ بلغت قيمة المبيعات من مصنوعات الألبان فى منتصف القرن العشرين ما بين ٨٠٠ مليون و ٩٠٠ مليون جنيه ، أى ما قد يزيد على ما تستهلكه جميع الجمعيات التعاونية لانتاج الألبان فى أوربا ٠

ويعتبر التعاون فى مجال الألبان فى الولايات المتحدة من أقدم أنواع التعاون هناك ، فقد ابتدأ فى منتصف القرن التاسع عشر حينما وصلت أفواج المهاجرين السويسريين والاسكندنافيين واستوطنوا الولايات الشمالية فى وسكنسن ومينيسوتا وايوا وهى الولايات التى سبقت بانشاء جمعيات لصناعة الزبد والجبن • واستمرت معظم هذه الجمعيات حتى الآن كما كونت فيما بينها اتحادا عرف باسم « اتحاد أراضى البحيرات لصناعة الألبان »

وهناك عدة اتحادات صغيرة من النوع نفسه يشترك فيها عدد من الجمعيات التعاونية لمنتجات الألبان فى الولايات المتحدة وخاصة تلك الجمعيات المركزة فى المنطقة الشمالية الغربية •

وقد انتشرت حركة لانتاج الألبان ذات طابع مختلف حول المدن الكبرى تهتم فقط ببيع الالبان السائلة وتقوم بالتعامل مع مايزيد على ٤٠,٠٠٠ منتج للالبان من الريفيين لذلك تتساوم على شراء هذه الالبان بأسعار تتفق مع نظرتها الى الربح .

أما نظام تسويق البيض فى الولايات المتحدة فقد ظهر فى بداية الامر فى منطقة ساحل الباسفيكى ، وخاصة فى الولايات الشمالية الغربية حيث تنشط تجارة الدجاج والدجاج الرومى ، أما فى المناطق الأخرى فيتم تعبئة وتصنيف البيض بوساطة ادارة من جمعية تعاونية توفر للفلاحين احتياجاتهم بدلا من هيئات فردية .

أما الصوف فلايعتبر مادة أساسية فى الاقتصاد الريفى للولايات المتحدة وذلك بالرغم من وجود انتاج كبير من صوف الميرينو Merino ومن وجود عدد كبير من الجمعيات التعاونية الاقليمية والمحلية لتسويق الصوف التى ترتبط بالهيئة القومية لتسويق الصوف فى بوسطن ، وهذه تقوم بالاشراف على جميع عمليات تجارة الصوف فى الولايات المتحدة والخارج • وهى تشرف على ما يقرب من سدس ماتنتجه الولايات المتحدة من الاصواف . وتقوم أيضا هذه الهيئة بتوزيع القروض التى تتلقاها من ادارة الائتمان الزراعى أو من هيئة الائتمان على السلع وهما هيئتان فيدراليتان . وقد منحت الجمعيات الاقليمية الحق فى اقتراض ٦٥٪ من تقديرات الاصواف المعبأة فى البالات منها ٥٠٪ تعتبر دفعة مقدمة الى المنتج والباقى لتغطية نفقات الجمعية •

وتقوم كل من استراليا ونيوزيلاندا بصناعة ٩٠٪ من احتياجهما من الزبد والجبن داخل مصانع تعاونية تسيطر على جميع عمليات التصدير . وفى نيوزيلاندا أيضا هيئة لتسويق الخنازير وعدد من المذابح التعاونية والثلاجات التى تقوم بتبريد لحوم الخراف لارسالها الى

أسواق بريطانيا ، ويذهب معظم الانتاج التعاونى لهذين البلدين الى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى بريطانيا وفى نيوزيلاندا أيضا هيئة قومية لتسويق اللحوم .

وتقوم استراليا الآن باجراء بعض التجارب من أجل الاشراف على نظام التسويق وتخفيض الاسعار حتى يمكن تصدير المنتجات لمنافسة المنتجات الاجنبية الاخرى فى الخارج .

أما آسيا وافريقيا فمازالتا فى طريقهما لانتاج وتسويق المنتجات الحيوانية ولكن فى الهند بالذات عدد من المعامل التعاونية لتصنيع منتجات الالبان على نطاق واسع ، وتتبع الانظمة الحديثة فى عملية بسترة الالبان وتعبئتها فى زجاجات . وتصديرها الى المدن الكبيرة وتميل الجمعيات التعاونية لمنتجات الالبان فى افريقية الى الظهور فى المناطق النائية والبعيدة حيث تقوم الماشية بالرعى فيها ، وحيث لاتجد اى طريق لنقل الالبان السائلة ، لذلك يصنع منها الجبن والسمن الذى يستعمل فى عمليات الطبخ . وبافريقية أيضا جمعيات تعاونية لتسويق الصوف وخاصة فى باسوتولاند .

الفصل الحادى عشر
تسويق الحاصلات الزراعية والفاكهة

تحدثنا فى الفصل السابق عن تسويق المنتجات الحيوانية (الألبان واللحوم والدواجن والبيض) بعد تصنيعها بالطرق التعاونية . وذكرنا أيضا أن السبب فى الاتجاه الى مثل هذه الصناعات التعاونية هو عجز الدول الأوربية عن مواجهة المنافسة الخارجية فى انتاج القمح وخاصة لأن الفلاح الأوربى لا يمتلك الا رقعة بسيطة من الارض لا تكفى مواجهة الاحتياجات من القمح .

فى عام ١٨٨٥ أنشئت الخطوط الحديدية الكندية الى الباسفيك وبذلك أصبح الطريق مفتوحا فى برارى كندا أمام المهاجرين ليقيموا هناك ، فانتشر الفلاحون وبدأت معاولهم ومحاريثهم تشق الأرض وتزرع المناطق الواسعة والشاسعة بالقمح . ولكن لم يكن هناك سوق لهذا الانتاج الضخم من القمح ، لذلك كانت هذه الكميات تخزن الى أن يتم نقلها عبر السكك الحديدية الى موانى التصدير الى الخارج . وفى السنوات الأولى من هذا القرن ظهرت عدة جمعيات تعاونية محلية لتسويق القمح تجمعت فيما بينها وكونت شركة منتجى القمح التى سميت فيما بعد باسم اتحاد منتجى القمح .

وفى أثناء الحرب العالمية الأولى ١٤ — ١٩١٨ أوقف جهاز تسويق القمح الكندى وتكونت هيئة حكومية لبيع القمح . ثم انتهى هذا الاشراف الحكومى فى عام ١٩٢٠ ، وأصبح هناك نظام كامل للاسعار انهارت بعده أسعار القمح ولم تستطع هيئات القمح أو المنظمات التعاونية أن توقف هذا التدهور . وفى هذا الوقت رفضت الحكومة اعادة العمل بنظام الهيئة الحكومية ، لذلك صمم الفلاحون على تكوين هيئة عامة اختيارية لتجميع وتسويق القمح . وقد تم بالفعل انشاء ثلاث هيئات فى كل من ولايات البرتا Alberta وساسكتشوان Saskatchewan ومانيتوبا Manitoba تضم أعضاء يمثلون أكثر من نصف منتجى القمح فى البرارى . ثم اتحدت هذه الهيئات الثلاث فى عملية التسويق عن طريق وكالة مشتركة أطلق عليها اسم : هيئة منتجى القمح الكندى التعاونية وشركاهم وهى تقوم بالتعاقد مع الفلاحين لمدة خمس

سنوات على شراء جميع القمح الذى ينتجونه الا ما يحفظ منه كبذور. وتخصم مصروفات تنظيفه وتخـزينه ونقله من أثمان القمح الذى يتم تسليمه وتقوم هذه المستودعات بعمليات الشحن والتخزين والتنظيف والتجفيف والتصنيف .

ولكن نظرا للكساد الاقتصادى الذى أصاب العالم ابتداء من عام ١٩٢٩ فقد انهارت أسعار القمح وفشلت بعد ذلك عملية مستودعات القمح نتيجة الانهيار الذى أصاب الاسعار . وبعد فترة الكساد أعيد تسويق القمح بطريق التبادل القديمة الذى يقوم على أساس التنافس حتى عام ١٩٣٥ ، وبعد ذلك طالب اتحاد منتجى القمح باعادة هيئة القمح الكندية للاشراف على جميع العمليات . وأعيدت هذه الهيئة بالفعل ومنحت سلطة شراء القمح عندما تنهار الاسعار أقل من المستوى المعين .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية فتح الطريق أمام تنظيم تسويق القمح دوليا ، وأصبحت حكومة كندا مسئولة عن نشاط انتاج وتسويق القمح .

وفى عام ١٩٤٩ وقعت كندا والدول الثلاث الاخرى المنتجة للقمح (الولايات المتحدة ـ الارجنتين ـ استراليا) اتفاقية القمح الدولية مع اثنتين وأربعين دولة من الدول التى تستورد القمح ، وقد تم بمقتضاها تخصيص جزء معين لكل دولة ، وتم تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للاسعار أيضا ، على أن تقوم الدول المنتجة ببيع حصتها من المبيعات اذا عرض عليها الحد الأعلى للاسعار . وفى الوقت نفسه يجب على الدول المستوردة أن تحصل على حصتها اذا هبطت أسعار القمح الى الحد الأدنى . وبهذا الشكل تم حماية الدول المنتجة والمستهلكة ضد جميع أنواع الذبذبات وتم تحقيق الأهداف الرئيسية التى كان الفلاحون الكنديون يسعون الى تحقيقها .

ويرجع نظام تسويق القمح تعاونيا بوساطة المنتجين أنفسهم فى الولايات المتحدة الى عام ١٨٦٨ وكذلك تسويق الذرة . وقد مرت هذه العملية بمراحل متتالية ومتتابعة من الانتعاش والركود . وظهرت هناك اتجاهات عدة نحو انشاء اتحاد يضم جميع هذه الجمعيات أو خلق مركز اتحادى لنشاطها . كما ظهرت محاولات لتشكيل وكالات تعاونية لتسويق القمح والذرة وأمكن كذلك تجميع المنتجين فى هيئات اقليمية.

ولكن جميع هذه المحاولات لم تلاق نجاحا مثلما لاقت المحاولات المشابهة فى كندا . وكانت المشكلة التى تواجه المنتجين فى الولايات المتحدة

هى كيفية تجميعهم فى اتحاد دائم وكيفية التخلص من جميع مظاهر الذبذبات التى تصاحب الأسعار ، وكذلك كيفية التغلب على صعوبة الاقتراض من هيئة الأئمان على السلع وطريقة تمويل جميع العمليات حتى التسويق النهائى . وفى منتصف القرن العشرين كانت هناك جمعيات تعاونية تمتلك مساحة لانتاج القمح تستطيع أن تنتج مايقرب من ١٥٠ مليون بوشل قيمتها السنوية تتردد بين ٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ و ٦٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه .

أما فى استراليا فقد تم انشاء مستودعات (شون) اجبارية للقمح فى الولايات الأربع التى تقوم بانتاج القمح خلال فترة الحرب من ١٤ ــ ١٩١٨ : على أن تخضع جميع هذه المستودعات لهيئة القمح الاسترالية التى استمرت فى نشاطها حتى عام ١٩٢٢ . وبعد ذلك بدأت المستودعات فى العمل يدا فى يد مع الفلاحين من أجل التسويق التعاونى وأصبحت تضم أكثر من ٧٠٠٠ عضو فى غربى استراليا . واستمرت هذه الهيئة تعمل بالطريق التعاونى وتبيع نصف ما تنتجه للاسواق البريطانية عن طريق هيئة التعاون الريفى فيما وراء البحار . وفى أثناء الحرب العالمية الثانية عادت هيئة القمح الاسترالية الى الظهور مرة أخرى ، وفرضت نظام التسويق الاجبارى ، ولكنها تركت الجمعيات التعاونية تعمل كوكلاء لها فى المناطق الريفية المنتجة .

وتعتبر الارجنتين رابعة دولة فى تصدير القمح ، وهى تضم جمعيات تعاونية لانتاج القمح ، ولكن لا توجد هيئة عامة للاشراف على عمليات التسويق والانتاج . أما فى الهند فقد كان انتاج وتسويق القمح مركزا فى أيدى حفنة ضئيلة من التجار وكبار الاقطاعيين الامر الذى يمنع قيام وظهور النظام التعاونى ، ولكن الحكومة الهندية استطاعت خلال مشروع السنوات الخمس الثانى أن تضع مشروعا خاصا لتسويق الحبوب تؤدى فيه الجمعيات التعاونية دورا كبيرا وهاما .

وفى افريقيــة تتم عملية انتاج القمح والذرة وتسويقها بالطرق التعاونية فى مناطق مختلفة حيث يتعاون فيها الاوربيون والفلاحون الافريقيون .

وفى اليابان يتم تسويق الأرز تعاونيا على نطاق واسع ، ويتم تشجيع زراعة الحبوب « الأرز والذرة والقمح » وذلك عن طريق المساعدات المالية وبالطرق التعاونية وعمليات التسويق التعاونية حتى يمكن مواجهة النقص والعجز الكبير فى هذه الحبوب .

أما فى أوربا حيث يقل انتاج دولها من القمح والحبوب الأخرى

فقد ظهرت عدة اتجاهات لمعالجة موضوع الحبوب تعاونيا : ففى فرنسا يقوم الفلاح البدائى بنقل قمحه الى المطاحن ويعود به دقيقا ثم تقوم الزوجة بصناعة الخبز فى أفران القرية . وقد تغير هذا النظام فيما بعد وحل محله نظام المخابز التعاونية Panifiction co-operative التى تقوم فى حقيقة الامر بجميع العمليات الثلاث ، وتخلق أيضا أسواقا للقمح والدقيق الزائد عن حاجة الفلاحين وجيرانهم .

وقد ظلت سياسة الحكومة الفرنسية لفترة طويلة من الزمن تشجع على انتاج القمح وذلك عن طريق التعريفات الجمركية بالنسبة للقمح الأجنبى وفتح أسواق داخلية للقمح وتثبيت الأسعار وفتح الابواب أمام تصدير الفائض عن الاستهلاك الداخلى .

وفى عام ١٩٣٦ أنشأت الحكومة الفرنسية الوكالة القومية لانتاج القمح ، وهى عبارة عن هيئة تسويق تضم أغلبية من الفلاحين وكذلك ممثلون للجمعيات التعاونية والاستهلاكية والمطاحن والمخابز والسلطات العامة . وتقوم هذه الوكالة بتحديد الاسعار السنوية على عدة أسس لا يدخل من ضمنها نظام الاسعار العالمى . فهى تحدد الاسعار على أساس الكمية التى يتطلبها الاستهلاك فى الاسواق المحلية خلال العام ، ثم موازنة التصدير والاستيراد على هذا الاساس . وتقوم التعاونيات الريفية فى الواقع بالاشراف على عمليات انتاج وتسويق الحبوب بما فى ذلك من نظام « الخبز » وجمعيات كبار الفلاحين التى تقوم بشراء القمح . وتستطيع جميع هذه الجمعيات الاقتراض من الحكومة بالشروط الطيبة من أجل بناء المستودعات التى يتم تخزين القمح فيها حتى يتم تسويقه .

وقد استطاعت جميع الجمعيات التعاونية الخاصة بتسويق الحبوب والتى تبلغ أكثر من ألف جمعية تضم أكثر من مليون عضو ، أن تدفع جميع ديونها الى الحكومة ، وان تشرف على ما يقرب من ٨٠٪ من الانتاج القومى للقمح .

أما فى انجلترا فان تعاونيات الفلاحين تقوم الآن بتسليم كميات أكبر من الحبوب بعد أن كانت تقوم أصلا بتوفير احتياجات الفلاحين . كما تقوم هذه الجمعيات ببيع القمح الذى يصلح للخبز الى المطاحن ، أما القمح الذى يصلح كغذاء للحيوانات أو كبذور للزرع فيسلم الى الفلاحين .

وقد استدعى الوضع الفريد الذى يقف فيه انتاج الحبوب (القمح والذرة والأرز) ضرورة اتخاذ اجراءات خاصة وتدخل الحكومة فيه نظرا لاهمية هذه الحبوب كسلعة غذائية عالمية .

وهناك عدة محصولات أخرى ولكنها أقل فى الاهمية وذات طابع اقليمى لذلك تركت التعاونيات حركة اتباع الوسائل السليمة لتسويق هذه السلع : فمثلا هناك محصول البطاطس الذى يستهلك معظمه فى الاسواق المحلية ، لذلك لا تهتم الجمعيات التعاونية بتسويقه ولكن هناك جمعيات خاصة تقوم بتسليم حبوب البطاطس كما توجد مصانع تعاونية لصناعة دقيق البطاطس والنشا فى هولندا .

أما عملية تسويق القطن والطباق تعاونيا فى الولايات المتحدة فقد مرت بمرحلة نشيطة ثم انتكست بعد ذلك ، وقد أثرت هذه الاتجاهات على الجمعيات الاقليمية لتسويق القطن فى الجنوب وفى المناطق المروية فى تكساس ودلتا المسيسبى . ويتم تسويق القطن والطباق أيضا بالطرق التعاونية فى عدد كبير من الدول الاستوائية وخاصة فى افريقية مثل أوغندا وتنجانيقا .

أما فى فرنسا التى تعتبر أكبر بلاد العالم لانتاج الخمور فان الجمعيات التعاونية تتولى الاشراف على أكبر جزء من انتاج الخمور « مع استبعاد أفخر الأنواع » . وقد تضم هذه الجمعيات عدة أقبية لتخزين الخمور ، وفى بعض الاحيان تضم معاصر النبيذ . ويجب أن تتم هذه العملية بكل صبر وتؤدة لان الخمور تتطلب وقتا طويلا . ولكن ظهور الآلات الحديثة ووسائل التخزين شجع الحكومة على تقديم القروض من أجل انشاء المنشآت وتشجيع هذه الصناعة .

وتعتبر صناعة زيت الزيتون ذات أهمية كبيرة فى اليونان لذلك فهى تنظم على النهج نفسه فى التسويق الذى تسير عليه صناعة الخمور فى فرنسا . فهناك المعاصر التعاونية التى تعمل للقرية بأسرها والتى تتناول أجرا على حسب نسبة وكمية الزيوت المستخرجة .

وهناك بعض البلاد الاستوائية تختص بالاتجار فى المكسرات وجوز الهند وغير ذلك من الثمار المغلفة طبيعيا مما يزرع مثلا فى الهند وسيلان والتى تستخرج منها الزيوت فى بعض الاحيان .

كما أن هناك نظاما تعاونيا فى المنتجات الاستوائية الطبيعية مثل الكاكاو الذى أنشئت له جمعيات تعاونية رئيسية فى الساحل الغربى من افريقية ، وكذلك البن الذى يعتبر سلعة هامة فى شرقى افريقية .

وهناك بعض أنواع الثمار التى ينتجها الزراع الصغار ويتم تسويقها عن طريق الهيئات التعاونية مثل الشاى ، ما عدا المزارع الانجليزية الاسكتلندية التى تشرف عليها وتمتلكها الجمعية التعاونية الانجليزية الاسكتلندية للاتجار بالجملة ، وقد بدأت الجمعية التعاونية

الصغيرة لمنتجى الشاى فى سيلان فى الظهور ، الامر الذى يبشر بمستقبل كبير فى النشاط .

وتعتبر الفواكه والخضراوات مثـالا طيبا وهاما لنظام التسويق التعاونى وذلك لأنها سريعة التلف ومن الصعب كثرة تداولهـا : لذلك لجأت الجمعيات التعاونية الى سرعة تسويق هذه الفواكه اذا كانت لا تصلح للتجفيف . أما الثمار والفـواكه التى تصلح للتجفيف مثـل المشمش والعنب فتقوم بتجفيفها ، كما تقوم أيضا بتعبئة الفواكه التى تصـلح لذلك . وتعتبر عمليـات تجفيف الفـاكهة فى استراليا عمليـة تعاونية فى الاصل ولكن هيئة التسويق الاجبارية التابعة للدولة تدخلت بين الفلاح والمستهلك ، وهناك هيئة قوية لتسويق المجففات فى اليونان تشرف على جميع الجمعيات التعاونية .

أما الفـواكه الجامدة « التفاح خاصـة » فتعتبر فاكهة معمرة ، لذلك بدأ المنتجون فى كندا فى وادى بوليس بتصدير هذه الفاكهـة عن طريق المخازن التعاونية ، كما تقوم كولمبيا البريطانية على الساحل الغربى من الباسفيكى من الولايات المتحدة ونيوزيلاندا واستراليا بتعبئة التفاح تعاونيا لتصديره ، كما أن فى الشـمال الشرقى من الولايات المتحـدة هيئات ومنظمات جماعية لتصـدير الآس البرى والفواكه الاخرى التى تعتبر لازمة فى أعياد الشكر .

وفى حالة الفواكه السريعة التلف ، يتطلب الوضع سرعة التصرف ، لذلك وجدت الجمعيات التعاونية فى هولندا وفى انجلترا فى بعض الاحيان للقيام بنوع من المزادات يتم فيها بيع الخس والطماطم والعنب والفاكهة الأخرى والأزهار .

وبالرغم من جميع هذه التنظيمات ، فانه ما زالت هناك عدة دول تعتبر عملية التسويق فيها غير منظمة وتسير بطريقة غير مدروسة كما أنه ليس بها نظام سير لوسائل النقل ، لذلك يجب أن يكون بها اتجـاه لتطبيق النظام التعاونى حتى يمكن أن تتخلص من جميع عوامل التأخر والخسـارة .

الفصل الثاني عشر

المــزرعة الجماعيّـة

من بين أشكال التعاون فى الزراعة ، وقد تركناه لبحثه على انفراد ذلك النظام الجماعى الذى يطلق عليه فى بعض الاحيان اسم « التعاون المتكامل » لأنه يغطى جميع مظاهر حيــاة الافــراد ، حيــاتهم كعمــال وكمستهلكين ومدخرين للأموال. ويعتبر النوع التالى من النظم الجماعية أكمل أنواع التعاون المتكامل فى الزراعة : مزرعة الكولخوس « Kolkhos التى تنتشر فى روسيا والتى بدأت تنتشر فى الدول الشيوعية الاخرى . وهناك أنواع أخرى من المزارع الجماعية فى المكسيك التى لم تعــرف بعد ويطلق عليها اسم ايجيدوس «Eyidos» وكذلك المزارع التعاونيــة الاختيارية فى ايطاليا وغيرها من البلاد .

وهناك الكثيرون الذين يدعون أن نظام المزارع الاختيارية يمثــل النظام التعاونى الحقيقى ، وان هذا الاسم يجب ألا يطلق على المــزارع القائمة فى كل من روسيا والصين التى تنفذ بطريق الاجبار والاكراه . والواقع أنه ليس من السهل فى كثير من الحالات وضع خط فاصل بين هذه الاتجاهات فى أنظمة المزارع وبين الفكرة التى بدأت تطبق وتنفــذ على نطاق واسع فى عدد كبير من البلاد الآسيوية التى حصلت حــديثا على استقلالها وتتولى فيها الحكومات القومية ادارة شــئون البلاد . لذلك يجب دراسة هذه الفوارق بكل عناية ووضوح تام .

كان النظام القديم لامتلاك الأراضى فى روسيا يقوم على أساس الاقطاع الكبير وكان يتولى زراعة الارض عمال ارقاء يعيشون فى القرى ويمتلكون جزءا ضئيلا من الاراضى وبعض الحيوانات القليلة أو لا يمتلكون شيئا . وقبل قيام ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ وبعد تحرير الارقاء كان هناك تطور تدريجى من أجل استقلال الزارع بأرضه ولكن لم يصل الى درجة البلاد الغربية .

وبعد الثورة اتخذ الاتحاد السوفيتى قرارا حاسما وهاما : لقد كان الفلاحون قد استولوا على الاراضى وقسموها بينهم ولكن كانت لهم خبرة ضئيلة جدا بالملكيات المستقلة والوسائل الحديثة فاذا سمح لكل

فرد بزراعة القطعة الصغيرة من الارض التى يمتلـــكها مع عائلته أصبح انتاج هذه الارض ضعيفا نتيجة الوسائل العتيقة وأثر ذلك على المحصول العام للبلاد .

كان لابد أن ينتجوا كميات من الغذاء أقل مما كان ينتجه أصحاب الاقطاعيات الكبيرة كذلك لابد أن يقوموا هم أنفسهم باستهلاك هـــذه الكمية من المواد . لقد كان من الممكن أن يحدث هذا تماما لو لم يـكن هناك سلع استهلاكية تقدم للفلاحين الذين يقدمون انتاجهم الريفى فى الاسواق ، وهو أمر كان سيئودى الى استمرار تخلف روسيا وتخلف سكانها من الفلاحين .

ولكن زعماء الاتحاد السوفيتى كانوا يرغبون فى اقامة مجتمع تتوازن فيه الصناعة مع الزراعة ويرتفع فيه مســتوى المعيشة ، الامـــر الذى يؤدي دون شك الى ارتفاع قوة الدولة الى مستوى يساوى المســـتوى الغربى ، وهذا يعنى تخفيض عدد العمال الذين يعملون فى الارض حتى يمكن توفير أيد عاملة للعمل فى الصناعة وفى الوقت نفسه فى العمل على زيادة انتاج المواد الغذائية عن طريق تحسين الطرق الفنية والعلمية فى الزراعة . لذلك قام السوفيت باجراء تجارب عــدة على نظـام المزارع الكبرى وعلى نظام المزارع التى تديرها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية غير أن كلتا التجربتين لم تثبت نجاحها ، ولذلك تحولوا الى نظام المزارع الجماعية والى نظام محطات الجرارات الآلية .

ويعتبر نظام المزارع الجماعية تطبيقا لنظام الاقطاعيات الكبيرة الذى كان سائدا فيما مضى ، ولكن يختلف عنه فى أن الملكية جماعية بين جميع أفراد القرية الذين يتلقون جميع احتياجاتهم من الدولة ، كما أن هذه المزارع تدار بوساطة لجنة مكونة من الذين يعملون بها وتخضع لاشراف وتوجيه الحزب الشيوعى ، وتقوم ببيع جزء معين من حاصلاتها للدولة بثمن محدود « أقل من أسعار السوق » . ومن الممكن اعتبار الفــرق بين الاسعار كنوع من الريع وان كان رجال الاقتصاد السوفيت لا يعترفون بذلك .

وتقوم السلطات السوفيتية العاملة فى مجـــال التخطيط القومى بتخطيط المحصولات لكل قرية كل عام اى أنها تحـــدد الانتاج بالنســـبة لكل سلعة زراعية . ويتم تنظيم العمل داخل المزارع الزراعية عن طريق لجنة يشرف عليها مدير المزرعة ، كما أن الاجور تدفع على حسب يوم العمل وهو أساس غير سليم نظرا لعدم تقيده بالانتاج . ودفع الاجور يتم فى صورة نقـــدية أو فى صورة عينيـــة وفى نهاية العام الزراعى توزع

جميع عوائد الانتاج بعد خصم جميع المصروفات والتكاليف على أعضاء المزرعة الجماعية .

وكانت كل مزرعة فى بداية الامر تمد بالجرارات وبقية المعدات الميكانيكية ولكن اكتشف بعد ذلك أن أعضاء هذه الجمعية لايمتازون بالكفاية والقدرة على اصلاح هذه الآلات بأنفسهم الامر الذى أدى الى تلف كثير من الآلات ، وقد أدى هذا الامر الى قيام الدولة بسحب الآلات من المزارع وتكوين محطات خاصة للآلات والجرارات تشرف عليها هيئة من الفنيين ، وتقوم هذه المحطات بالعمل فى مجموعات معينة محدودة من المزارع الجماعية وتتلقى أجورها فى صورة عينية . وأخيرا حلت هذه المحطات وبيعت آلاتها الى المزارع الجماعية وذلك بعد أن وصلت هذه المزارع الى درجة مقبولة من الكفاية .

أما المنتجات التى لاتسلم للدولة لمحطات الجرارات أو لا تباع بعقود الى مصانع السكر فانه يمكن بيعها الى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بأسعار السوق القائمة أو للافراد مباشرة على حسب الاسعار السائدة فى الاسواق المجاورة . وقد لوحظ أن الدفع فى الصورة العينية يزيد من الاستهلاك عند الفلاحين ، لذلك تدرس الحكومة عملية وقف العمل بهذا النظام وابداله بالدفع النقدى .

وقد كان أول هدف للسلطات السوفيتية من النظام الجماعى هو جعله كاملا . ولكن هذه السلطات وجدت أن هذه المحاولة لاترضى الاعضاء الذين تعودوا نظام العبودية القديم ، ونظام امتلاك القطع الصغيرة جدا من الاراضى للاقامة فيها ، لذلك عملت السلطات السوفيتية على منح هؤلاء الافراد قطعا صغيرة من الارض لبناء مساكنهم عليها بشرط ألا تزيد على فدانين ونصف الفدان . وقد كانت هذه الحركة شعبية لدرجة كبيرة ولكنها خلقت عدة من الشكاوى بين الفلاحين الذين بدءوا منذ ذلك الحين يهملون العمل فى المزارع الجماعية والمراعى ، ومنذ هذا التاريخ بدأت الدراسات الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى تتجه الى محاولة تأكيد فكرة انتاج المواد الغذائية جماعيا وتقوية القيمة الاجتماعية والروح الفردية حتى يمكن خلق نوع من التوازن هناك .

ولاشك ان فى النظام الجماعى الروسى كثيرا من المحاسن ، ومن أهمها التخطيط والتخصص . ولقد تم تطبيق هذا النظام بعد الحرب مباشرة وبصورة واسعة النطاق فى دول أوروبا الشرقية . وبعد عدة محاولات فى يوغسلافيا اضطرت أن تجعل النظام الجماعى اختياريا ، وذلك عن طريق اقامة نظام تعاونى ونظام للتسويق على حسب الحاجة العامة . وفى بولندا سار النظام الجماعى فى الاتجاه نفسه ولكنه زيادة

على ذلك سار جنبا الى جنب مع النظام التعاونى التقليدى ومع المزارع الفردية .

أما فى الصين فلاتزال المزارع الجماعية تسير فى خطواتها الاولى هناك من أجل التكامل التام مع الدولة ، لذلك تم تكوين الكميونات الصناعية والزراعية الكبرى ، وعلى هذا فمن الصعب جدا التكهن بما سوف يكون عليه شكل الاقتصاد الزراعى الصينى .

وقد دلت التجارب على أن المزارع الجماعية لاتعتبر حلا للمشاكل الاقتصادية فى البلاد المزدحمة بالسكان الريفيين . فمثلا قد يؤدى ادخال الآلات فى الزراعة الى تخفيض عدد هؤلاء الذين يعتمدون على الزراعة فقط وخاصة فى البلاد التى تدخل مراحل التصنيع وتتوافر فيها الاراضى للاقامة حيث يصبح من السهل امتصاص هؤلاء الذين قامت الآلة بعملهم وتستطيع المزارع الجماعية فى الاتحاد السوفيتى أن تنتج الكثير من فائض المواد الغذائية للمدن أكثر بكثير مما تنتجه المزارع الفردية البدائية ، ولكن الانتاج بالنسبة للفرد والفدان وبالنسبة للثروة الحقيقية يعتبر ضئيلا جدا اذا قيس بالمزارع التى فى أوروبا الغربية ، وقد يرجع السبب فى ذلك الى أن هذا النظام يكرهه الافراد نتيجة عدم امتلاكهم أى شىء . وهو أمر يؤدى الى زيادة الاهمال بالنسبة للمتلكات العامة والى عدم الاهتمام بالمحصولات والحيوانات التى تعتبر أساسا للانتاج فى المزارع ، لذلك يمكن القول بأن المزارع الفردية سواء كانت خاضعة لنظام التخطيط الزراعى أو غير خاضعة فانها تستطيع أن تكون أكثر انتاجا للمواد الغذائية والحيوانية اذا وجهت اليها عناية تعاونية حقيقية فى مجال الائتمان والمد بالمعدات الزراعية ولوازم الزراعة وتقديم مختلف الخدمات وتسويق المنتجات .

أما نظام المزارع التعاونية فى المكسيك « ايجيدو » «Egido». فقد نشأ نتيجة مصادرة الاقطاعيات الكبرى التى نتج عنها ظهور زارعين مستقلين يمتلكون أراضى صغيرة ويعيشون جماعات فى المراعى أو الغابات. وكان الفلاحون الذين يعيشون فى مزارع القطن الكبرى فى منطقة لاجونا المروية عيشة أفضل قليلا من حياة العبودية وكانوا يتعرضون لكل شرور نظام الاقتراض الذى يوقعهم فى الديون والعبودية بعد ذلك كما كانت الخدمات الصحية والتعليمية والاسكان أقل بكثير من المستوى المقبول . لذلك كان على الحكومة أن تواجه هذه المشاكل وأن تضمن حياة كريمة للفلاح ضد الاستغلال ، لذلك فكرت فى تقسيم الارض بين هؤلاء الفلاحين. ولكنها وجدت أن هذا التقسيم لن يؤدى الا الى ضعف الانتاج ، فكونت ماسمى باسم المزرعة الجماعية « ايجيدو الجماعية » «Ejido Colective».

وهى مزارع تقوم بتنظيم نفسها بنفسها مع وجود اشراف عليها من الناحية التعليمية والتوجيهية بوساطة البنك القومى للائتمان ، وهو بنك يقدم المشورة الاجتماعية والفنية وبعض الامكانيات الزراعية . وفى كل مزرعة لجنة وموظفون منتخبون وهم يتعلمون مسئولياتهم تدريجيا ، وتدفع الاجور للاعضاء كل بحسب كفايته ، ويدخل فى ذلك معدل الدفع مقابل الانتاج بالقطعة ، كما أنهم ينالون جزءا من الارباح أولا . ويعيش هؤلاء الاعضاء عيشة مجتمعواحد ، لذلك قامتمحاولات جدية لتجميعهم فى مجتمع واحد وتحسين الخدمات التى تقدم اليهم سواء كان ذلك عن طريق الامداد بالمياه أو رصف الطرق وانشاء المدارس والمستشفيات والصيدليات وقاعات الاجتماعات وغير ذلك . ويقال : ان الاصلاحات التى ادخلت فى مثل هذه المجتمعات تشبه الاصلاحات التى كان رافيزين يحاول تنفيذها فى ألمانيا ، ولكن الجزء الأعظم الذى تحقق قد جاء على أيدى الشعب نفسه لا على أيدى الحكومة . وقد ظهر بوضوح أن الارتفاع فى مستوى المعيشة قد أدى الى هبوط انتاج القطن لفترة طويلة من السنوات .

وهناك تجارب أخرى قليلة تشق طريقها فى أماكن مختلفة من العالم وتتعلق بنظام الزراعة التعاونية : ففى انجلترا مثلا تقوم المقاطعاتالكبرى التى تتبع هيئة التعمير فى البلاد التى تقوم فيها هذه الهيئة بتقديم الخدمات التجارية ووضع برامج الزراعة بطريقة جماعية وذلك بالرغم من أن الاراضى تعتبر ملكا فرديا . كذلك فانه لايوجد نظام للاشراف الذاتى الجماعى فى هذه الجهات كما أن الفلاحين لايعيشون عيشةجماعية وهناك نظام آخر فى ويلز ويعتمد على نظام المزرعة الموحدة ، ولكنه لايسير على نهج الاشراف الذاتى الكامل ، وظهر اتجاه مشابه لذلك فى الولايات المتحدة فى سنوات الكساد الاقتصادى . ولكن الحكومة أغفلت هذاالنظام بعد ذلك ، أما فى كندا فقد ظهرت هذه الحركة وتقدمت كثيرا وما زالت تشق طريقها بنجاح .

ويرجع تاريخ المزارع التعاونية الايطالية الى سنوات بعيدة كما أن هذا النظام ينقسم الى نوعين :

النوع الأول : وهو القسم الذى يمتلك كل فرد فيه قطعة أرض ولكن الخدمات تقدم تعاونيا .

النوع الآخر : النظام الموحد غير المقسم وهو أقرب الى نظام المزارع الجماعية الروسية «Kalkhos» وتتركز معظم هذه المزارع غير المقسمة فى وادى البو Po Valley حيث كانت هناك جمعيات للتعاقد مع العمال labour contracting societies وقد نجح بعضها فى تأجير

الاراضى وبيعها للعمال الذين يستطيعون اصلاحها ، كما أن هناك بعض المزارع التى تمتلكها مجموعة من العائلات تعاونيا وكذلك هناك اتحادات تعاونية تمتلك قطعا من الارض وتقوم بتشغيل بعض العمال المقيمين فيها لادارتها على حين تقوم الجمعيات التعاونية بالاشراف على الزراعةوتقديم الخدمات الزراعيـــة وجميع المحصــولات والاشراف على عمليات الرى والصرف وغير ذلك .

وهناك أمثلة عدة حول نظام الزراعة التعاونية التى أثبتت قدرتها على رفع مستوى الانتاج والعودة بفوائد جمة على المشتركين جماعيـــا فى عملية الفلاحة وخاصة فى مناطق زراعة الفاكهة والكروم ، كما أن تأدية الخدمات الزراعية جماعيا توفر الكثير من الوقت والجهد والنفقات وهى أمور تساعد جميعها على تخفيض نفقات الانتاج الزراعى .

الفصل الثالث عشر
صيد الأسماك وزراعة الغابات

هناك نوعان من العمال قاما بتكوين وخلق منظمات تعاونية خاصة لاتتصل مع الجمعيات السابقة الذكر وهؤلاء العمال هم : صائدو الاسماك وزارعو الغابات .

ومن المعروف أن عملية صيد الاسماك تتم في البحار العمقية عن طريق أسطول صيد بحرى تمتلكه شركات خاصة كبيرة أما الرجال الذين يعملون بهذه السفن فهم عمال يتقاضون أجورا ثابتة وان كان غالبا ماتتضمن جزءا من الربح . ويطلق على هذه الصناعة اسم صناعةالصيد الآلية (فى بريطانيا وأمريكا الشمالية وفى بعض موانى صيد الاسماك الكبرى فى أوربا الغربية) أما المصايد الداخلية فى البحيرات أو الانهار أو البحار الداخلية فيعمل بها أفراد يعملون لحساب أنفسهم ، لذلك يمكن القول بأنهم يشبهون الفلاحين الزارعين من ناحية الظروف الاقتصادية ولقد أطلق على الصائد الصغير « فلاح البحر » أما الوحدة الاقتصادية فى هذا المجال فهى القارب الذى تمتلكه العائلة الذى قد يشترك فيه كل من الاب والابن والاقارب . وهناك الاتجاه والكفاح نحو اعداد المركب بجميع الامكانيات من أجل موسم الصيد دون الوقوع فى ديون لا أمل فى سدادها ، وكذلك هناك مشاكل بيع الانتاج السريع التلف (الاسماك) فى سوق غير مضمونة وادخال النظام الآلى للفرز والتعبئة والحاجة لتأمين العمال ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل .

وفى نيوفوند لاند على سبيل المثال تعتبر صناعة صيد أسماك الزيوت أكبر صناعة هناك ، وتقوم البنوك الكبرى بتمويل هذه الصناعة . وتتم عمليات الصيد عادة حينما تلتقى التيارات الدافئة مع الباردة فى مياه ضحلة ، الامر الذى ينتج عنه عادة ظهور هذه الانواع من الاسماك .

وتفتح المصايد هناك أبوابها فى الربيع ، ويحتاج الصائد فى تلك الفترة الى الطلاء والقار والخشب والشباك وملابس البحر الجلدية والغذاء لعائلاتهم حتى يعود بصيده لبيعه وسد احتياجاته ، لذلك يذهب الى تجار الميناء (ويكون هناك واحد فى العادة) ويحصل منه على مايريد عن طريق الاقتراض لانه لا يمتلك مايكفى من المال ، وعليه فى هذه الحال

أن يدفع مبالغ كبيرة كفوائد على المبالغ التى اقترضها ، ويقوم الصياد بصيد سمك البكلاه والسرطان البحرى ، وعليه أن يقوم بتجفيفها فى الشمس تمهيدا لتصديرها الى بلاد البحر الابيض المتوسط وجزر الهند الغربية وأمريكا الجنوبية حيث تعتبر من الغذاء الشعبى . وفى الوقت نفسه يقوم الصياد بدفع ديونه الى التجار بوساطة هذه الاسماك لانه لايوجد أى نظام أو مخرج آخر ، ويقوم التاجر الذى باع سلعه بأثمان فادحة بشراء هذه الاسماك بأسعار بخسة فاذا استطاع الصياد أن يتخلص من جميع ديونه ويبقى له جزء طرف التاجر فان التاجر لا يعطيه مالا وانما يقدم له سلعا للتخزين . وفى الواقع ان الصياد يولد فى الديون ويعيش وسطها ويظل كذلك حتى يموت .

وهناك مشاكل أخرى فهو يستهلك شباكه فى غالب الاحيان فى صيد الاسماك الصغيرة ، لذلك يجب عليه أن يتخذ جميع الاحتياطات للمحافظة على شباكه ، كما يجب عليه أيضا أن يتخذ جميع الاحتياطات لحفظ الاسماك التى يصيدها ، وليبيعها مباشرة وذلك عن طريق بيعها لمصانع التعليب . ويعتبر التأمين على الصيادين من أغلى أنواع التأمينات نظرا لاستمرار تعرضهم لاخطار البحار ، وقد تكون عند الصياد خبرة لبناء المراكب ، ولكن يجب عليه أولا أن يشترى الاخشاب كما يجب أن يكون عنده الآلات والطلاء وملابس البحر والحبال والادوات المختلفة التى يحتاج اليها المركب .

ونجد مثل هذه الظروف فى غالبية بلاد العالم التى تهتم بصيد الاسماك ، وقد يقوم البعض ببيع الاسماك طازجة أو مجمدة بدلا من تجفيفها . وقد يذهب بعض الصيادين الى مناطق بعيدة للصيد حتى أيسلندة ، كما قد تعيش عائلة الصياد نفسه معه على ظهر السفينة كالحال فى الصين . وبالرغم من جميع هذه الظروف المختلفة فانالظروف الاساسية واحدة فى كل مكان وهى الوقوع فى براثن الدين والاعتماد على الغير والفقر المدقع .

ونجد نظام التعاون بين الصيادين فى معظم البلاد البحرية فىأوروبا مثل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والمانيا والنرويج وفنلندا والدنمارك وايسلندة ويوغسلافيا واسبانيا والبرتغال وايطاليا وبين صيادى الانهار فى رومانيا وبلغاريا ، كما أن هذا النظام أيضا فى الاتحاد السوفيتى وفى كندا والولايات المتحدة ودول أمريكا الجنوبية ، ولايزال يشق طريقه فى الهند وسيلان وهونج كونج والملايو .

وفى بريطانيا عملت جمعية منظمة مصايد الاسماك بكل نشاط ونجاح لفترة عدة سنوات وأنشأت عدة جمعيات تمد الصيادين بالشباك

والمعدات والطلاء وملابس البحر كما أنشأت أيضا اســـواقا جماعية لتسويق الاسماك الطازجة ، وهناك أيضا شركة للتأمين التعاوني على البواخــر ومراكب الصـــيد . وقد ابتدأت جمعيــة منظمة الزراعة الاسكتلندية في انشاء اسواق لبيع الصيد من الاسماك التي تم صيدها من الجزر الشمالية وتم أيضا انشاء هيئة الاسماك التي تختص بشئون التعاون في صيد الاسماك فيجميع انحاء بريطانيا .

وتختلف مشاكل صيادى الاســماك من دولة لأخرى ، ففى فرنسا مثلا اتجاه لقيام الدولة بالاشراف على عملية التسليف والائتمان التى تقدم لجميع البنوك التعاونية الصغيرة والتى تقوم بدورها بتقديم القروض لاعضائها من أجل شراء المراكب والآلات والمعدات والاحتياجات العامة . وبعد ذلك بفترة تم انشاء وتكوين محال تعاونية تقوم بامداد الصيادين بجميع لوازمهم بما فى ذلك الزيت والثلج والملح وغير ذلك ، أما التسويق فليس هناك خطوات جديدة ايجابية فى ذلك .

وقد تطور نظام التعاون فى المانيا تطورا كبيرا وخاصة بين صائدى الاسماك الذين يقومون بصيد جراد البحر فى مصـــايد بحــر الشـــمال وسواحل البلطيق ، أما جميع المراكب التى تقوم بالصيد فى البحـــار العميقة فهى تابعة لشركة خاصة الا فى بعض الحالات الخاصة حين تمتلكها الجمعية التعاونية الاستهلاكية للاتجار بالجملة التى تصيد الاســماك لمواجهة مطالب واستهلاك أعضائها .

واستطاعت اســبانيا (قبـــل الحرب الأهليــــــة) أن تحقق نشـــاطا كبيرا فى مجــــال التعاون بين صـــائدى الأســــماك ، وقد عرفت هذه المنظمات التى نشأت فى هذا المجال باسم المواقع البحرية وهو اسم اشتق من النظام الجماعى الذى كان قائما فى العصور الوسطى حينما كانت القروض تقدم الى الزارعين فى صورة عينية ، وقد أنشئت هذه المواقع فى جميع مدن سواحل اسبانيا ويرتبط بعضها ببعض عن طريق اتحاد فدرالى وطنى يضمها جميعا وقد كان يعتبر أول اتحاد من نوعه فى اسبانيا .

وكان هدف هذه التعاونيات هو بيع الاسماك الطازجة أو المحفوظة للمستهلكين مباشرة أو عن طريق عدد قليل من الوسطاء وكذلك امداد جميع الصيادين بمطالبهم واحتياجاتهم ، ولم يكن يسمح بنظام الائتمان عن طريق التجار الخصوصيين بل كانت هناك جمعيات صغيرة للائتمان تقوم بتقديم القروض الى الصيادين وكانت هنـــاك بعض المراكب التى تمتلكها الجمعيات التعاونية ، ولكن مراكب العائلات القديمة كانت أكثر عددا ، كما كان هناك أيضا نظام « للتأمين ضد المرض والاصابة والوفاة »

وكذلك كان هناك مدى كبير من الخدمات الاجتماعية عن طريق بيوت الصيادين التى تعتبر نوادى ومراكز ثقافية وترفيهية ومساعدات طبية ومدارس للاطفال وبنسيونات لكبار السن ، ولم يستمر هذا الوضع كثيرا بعد الحرب الاهلية أما مابقى بعد هذه الحرب فقد قامت السلطات المحلية بالسيطرة عليه والاشراف الرسمى على ادارته ولكن السلطات المسئولة سمحت فى الآونة الاخيرة بانشاء نظام اختيارى للتعاون .

وقد ازدادت الحركة التعاونية الايطالية لرجال صيد الاسماك تقدما وازدهارا نتيجة مساندة الحكومة لها ومساعدتها وتطبيق نظام التأمين الاجبارى على مراكب الصيد واقامة نظام المزادات العامة لبيع الاسماك تحت اشراف دقيق ومنظم . وتقوم الجمعيات التعاونية لصيد الاسماك بالاشراف على بعض أعمال هذه العمليات وذلك عن طريق امداد الصيادين بجميع اللوازم وشراء الاسماك منهم لسد جميع احتياجات المستهلكين .

أما جميع الدول الاسكندنافية فتتمتع بنظام تعاونى دقيق لتنظيم شئون صائدى الاسماك ، وتتولى هذه الجمعيات جميع أوجه نشاط الصيادين من آلات ومعدات وغير ذلك . ففى الدانمارك حيث يتم الامداد بالاحتياجات والقيام بأعمال التسويق يتم التعاون على أساس اختيارى تام على النمط الذى تسير عليه الجمعيات التعاونية الريفية ، وتعتبر الجمعيات التعاونية المحلية التى فى الموانىء أعضاء فى الاتحاد الوطنى للتعاونيات الذى يقوم ببيع مايقرب من ربع كمية الاسماك التى يتم صيدها وتتركز قوة التعاون بشكل خاص فى جزيرة بورنهولم التى فى بحر البلطيق حيث نجد عددا كبيرا من الجمعيات التعاونية التى تقوم بجميع أوجه النشاط بالتعاون مع الجمعيات التعاونية للفلاح حيث تقوم بصناعة أنواع معينة من الاغذية ، التى تقدم الى الحيوانات .

أما فى النرويج فلم يكن الاتحاد المهنى لصيادى الاسماك مقتنعا بالحلول البطيئة التى تقوم بها الجمعيات التعاونية من طريق الاعمال الاختيارية لذلك قامت ، بكل نجاح ، بالضغط على الحكومة من أجل تطبيق النظام الاجبارى . وقد أنشئت عدة جمعيات تعاونية محلية اجبارية لهذا الغرض من أجل تسويق الاسماك وتصنيعها وامداد المصايد بجميع اللوازم والاحتياجات والتأمين على المراكب والآلات .

وفى ايسلندة سمحت الجمعيات التعاونية الريفية لنفسها بالتعاون مع الصيادين حتى يمكن مواجهة احتياجات المستهلكين من الاسماك وتصدير أو حفظ الباقى فقامت بمدهم بجميع الاحتياجات واللوازم الخاصة بالصيد وتسويق الاسماك أيضا ، وكانت ايسلندة من بين الدول

الاولى التى ظهرت فيها حركة ملكية سفن الصيد بطريقة جماعية . وقد قام اتحاد التصدير بتنظيم تصدير الاسماك المحفوظة (المحصول الرئيسى) الى الخارج ، وهو عبارة عن هيئة اختيارية غير حكومية ويمثل هذا الاتحاد القطاع الخاص وقطاع التعاون من هيئات حفظ الإسماك والتصدير أيضا .

أما فى الاتحاد السوفيتى فان غالبية المصايد هناك داخلة فى الانهار والبحيرات وذلك بجانب الصيد من البحار ، وقد تم تنظيم جميع الصيادين داخل جمعيات العمال Arteles التى تشبه فى تكوينها المزارع الجماعية أو الصناعات الخفيفة المنظمة تنظيما تعاونيا ، ولايمتلك الصيادون هناك السفن او الشباك أو جميع أدوات الصيد ، وانما تمتلكها محطات الآلات والمعدات وذلك على نمط محطات الآلات والجرارات الزراعية . ويتمتع رجال الصيد بحقوق الصيد فى مناطق معينة أو العمل فى البحار المفتوحة ، وهم يعملون بصورة جماعية مثل المزارع الجماعية . ولكل فريق صيد محطة خاصة وأماكن للنوم وناد خاص وعدد معين من السفن والمعدات ، وتدفع قيمة الاسماك المصيدة بصورة عينية ويؤخذ جزء من القيمة مقابل استهلاك واستعمال السفن والادوات ثم تستولى الدولة على جزء بأسعار منخفضة ثابتة ويوزع الباقى بين الاعضاء أو يباع بثمن عال سواء للدولة أو للاسواق المحلية . وتقوم الدولة بالاشراف على جميع مصانع الحفظ واستخراج الكافيار وغير ذلك ، ولكن الجزء الاكبر من هذه الاسماك يباع داخل روسيا نفسها فى المدن المختلفة ، وهناك نظام يشبه هذا النظام تماما فى يوغسلافيا وبولندا وذلك بجانب بعض منشآت صيد الاسماك المستقلة .

وقد قامت السلطات السوفييتية بتنظيم جمعيات تتلقى الامدادات والقروض من المحطات الكبرى وذلك فى المناطق القطبية من روسيا حيث يعيش السكان حياة بدائية على صيد الاسماك والحيوانات القطبية ، ويتعاملون بالتبادل على أن تسدد قيمة هذه الامدادات فى صورة أسماك وفراء . وكان هناك هدف لتحويل هذا التبادل الى الدفع النقدى ، ولكنه لايزال يشق طريقه بصعوبة ، وبالرغم من أن هذه الجمعيات التعاونية تسير على أساس التشكيل الديموقراطى العادى ، فانها خضعت وتعرضت لكثير من تيارات الضغط لتحويلها الى الخضوع للاشراف الحكومى التام بدلا من العيش كجمعيات مستقلة تشبه مجتمعات الصيد القائمة فى بريطانيا والدول الاسكندنافية ، ويرأس هذه الجمعيات الآن الطبيب المحلى الذى تعينه الحكومة .

وتتميز كندا بوجود ساحلين كبيرين على مياه دولية ، وبحيرات

داخلية كبيرة وكثيرة ، لذلك يتخصص الصيادون الكنديون بصيد سمك السالمون ، وتتخصص ولاية مانيتوبا التى على بحيرة تحمل الاسم نفسه فى بيع الاسماك الاخرى الطازجة والمجمدة فى أسواق الولايات المتحدة أيضا ، وقد تطورت الاوضاع بشكل ملموس فى المقاطعات البحرية وخاصة نوفااسكواشيا ، وكان يشرف على هذا التطور هيئتان هما :

اللجنة الملكية الكندية فى عام ١٩٢٩ التى تفرعت عنها هيئة الصيد المتحدة والتى ضمنتها الحكومة بمساعدة محدودة لمواجهة نفقاتها فى مراحل تكوينها الاولى .

جامعة سانت فرنسيس اكسافيير فى انتيجونش وهى التى قامت منذ عام ١٩٣٠ بتوجيه الحركة التعاونية والحض عليها وخاصة فى المناطق الفقيرة والمزارع المهجورة ومصايد الاسماك . وقد بدأت معظم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك نشاطها عندما بدأت عملية حفظ الاسماك وتغليفها . وبعد ذلك تطورت الجمعيات وأصبح هناك جمعيات للانتاج وأخرى للامداد والاستهلاك لصائدى الاسماك حتى يمكن تجنب الاضطراب والفوضى فى نظام التجارة وتقديم القروض التى قد تواجهها جمعية واحدة تقوم بهذه الاعمال جميعها .

اما التعاون بين صائدى الاسماك فى اماكن أخرى من أمريكا وآسيا فيعتبر أمرا محليا ، ولكن هذا لايمنع من وجود جمعيات ناجحة على ساحلى الاطلنطى والباسفيك من الولايات المتحدة وغيرها على سواحل أمريكا الجنوبية وجزر الهند الغربية . وقد تقدمت الحركة التعاونية لصائدى الاسماك بسرعة مذهلة فى استراليا فى السنوات الاخيرة وخاصة فى منطقة نيوسوث ويلز التى تقوم بتمويل أسواق سيدنى فى استراليا بثلثى ماتحتاج اليه من الاسماك .

أما فى آسيا فان المثل الذى يستحق الذكر هو اليابان حيث تعتبر صناعة صيد الاسماك من أهم موارد الاقتصاد القومى ، وهى صناعة مازالت تقوم على أساس المنشآت العائلية الخاصة ، وبجانب ذلك جمعيات تعاونية تقوم بتنظيم هذه الصناعة وبعمليات التأمين والائتمان والامداد بجميع الامكانيات والمطالب وتسويق الاسماك وترتبط جميعها تحت لواء هيئة اتحادية واقليمية ، وتقوم بالاقتراض من بنك الزراعة الرسمية والمصايد وزراعة الغابات . وقد أدى كثرة اشتغال اليابانيين بالزراعة الى وجود وفورات تفيض عن حاجاتهم مما ساعد على اقراض الصيادين الفقراء . وقد أقامت الهند وسيلان نظمها الخاصة للجمعيات التعاونية ولكن فى حالة بدائية من التطور . وفى هونج كونج تم اعادة تنظيم سوق الاسماك بعد الحرب مباشرة تحت اشراف السلطات الحكومية لمصلحة

رجال الصيد أنفسهم بطريقة تسهل عملية التعاون الاختيارى وتطورها داخل اطار الاشراف الحكومى .

وينقسم نظام الجمعيات التعاونية لزراعة الغابات الى نوعين :

النوع الاول ويضم أصحاب الغابات ومناطق الاخشاب الذين غالبا ماينتمون الى فئة الزارعين الذين يهدفون من وراء التعاون وضمان تقديم المشورة الفنية من جانب الخبراء لادارة غاباتهم ، وبيع الاخشاب بطريقة جماعية والقيام بعملية نشر الاخشاب فى مصانع جماعية وامداد أصحاب هذه الغابات بحاجاتهم ومعداتهم اللازمة . وقد ظهرت عدة جمعيات من هذا النوع فى بريطانيا وخاصة فى ويلز حيث يمتلك الفلاحون قطعاصغيرة من الاراضى المزروعة أشجارا وانما يفتقدون الخبرة الفنية والعمال المدربين أو رأس المال اللازم ، أو حتى امكانية صيانة هذه الغابةالصغيرة وتنتشر الجمعيات التعاونية التى تضم أصحاب الغابات فى جميع أنحاء البلاد الاسكندنافية . وقد بدات هذه الحركة تشق طريقها فى الولايات المتحدة وكندا كما ظهرت عدة جمعيات صغيرة من هذا النوع فى اليابان فى السنوات الاخيرة .

أما النوع الآخر للجمعيات التعاونية الخاصة بالغابات فهو عبارة عن جمعيات عمالية انتاجية تضم قاطعى الاخشاب والعمال المشتغلين بالاخشاب ممن يتم تنظيمهم بوساطة رئيس العمال الذى يقوم بتنظيم العمل بالعقود وفى بعض الاحيان يقوم بشراء الاخشاب التى فى المناطق والغابات ذات الملكية العامة على أن يقوم اعضاء الجمعية باستغلالها . وتمتلك بعض هذه الجمعيات أجهزتها الخاصة لتقطيع الاخشاب وتقوم بالخطوات الاولى للتصنيع ، وهناك جمعيات أخرى آكثر من مجرد جمعيات تضم الفلاحين الذين يقطعون الاخشاب ويبيعونها كوقود خلال فصل الشتاء .

أما فى الاتحاد السوفيتى فان صناعة الاخشاب ابتداء من عملية اسقاط الاشجار الى تصنيعها الى أثاث وغير ذلك ترتبط جميعا فى هيئة اتحادية عامة ، وفى الوقت نفسه ترتبط الجمعيات المحلية بأعمال ذات مرحلة واحدة من جميع المراحل الاخرى . وقد ازدهرت الجمعيات التعاونية لصناعة الاخشاب فى كل من رومانيا وبلغاريا حيث تقوم جميعها بعمليات استغلال الغابات استغلالا مباشرا . وكانت الحكومة تشجعهم على ذلك لانها هى التى تمتلك الغابات نفسها وذلك عن طريق تقديم المساعدات والقروض لتغطية جميع تكاليف المعدات ودفع أجور الاعضاء الذين كانوا ينالون بعد ذلك جزءا من الارباح .

الفصل الرابع عشر
الخدمات التعاونية

عالجنا فيما سبق موضوع الجمعيات التعاونية التى تقوم بعمليات الشراء والبيع وتصنيع المبيعات او الاقراض . وهناك أيضا عدد من الجمعيات التعاونية التى تقوم بتقديم خدمات من أنواع مختلفة سواء كانت اجتماعية أو مهنية لمصلحة أعضائها ، ونظرا لان سكان المدن يعيشون مثلا عيشة حسنة نتيجة الخدمات الاجتماعية العامة التى تقدمها السلطات العامة أو التى تقوم بها بعض المنشئات الخاصة فان هذه الخدمات التعاونية تكون عادة لا فى جميع الاحوال ، ريفية نظرا لبعد القرى وبعثرة سكانها فى أماكن متفرقة وتقدم هذه التسهيلات رخيصة وسهلة لاولئك الذين يتركزون فى المدن .

وهناك دول عدة ما زالت تعانى نقصا كبيرا فى الخدمات الصحية فى الريف أو عدم وجود خدمات من هذا النوع اطلاقا وخاصة فى المناطق الاستوائية فى افريقية وآسيا حتى التى قطعت شوطا كبيرا منها فى ميدان التقدم الحضارى مثل الهند وسيلان . وبالرغم من هذا التأخر بذلت الحكومات المعينة جهودا من أجل التخلص من جميع عوامل التأخر وامداد القرى بالمياه النقية ووسائل الانارة والعلاج الصحى .

أما فى يوغوسلافيا فقد تم بناء محطات صحية كبيرة تعاونية وذلك بعد الهزيمة والخراب والمجاعة التى اصابت السلافيين الجنوبيين خلال الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ — ١٩١٨ ، ثم تبيعها بعد ذلك ، كذلك تم انشاء اقسام خاصة بالتيفود والملاريا والانفلونزا ومصحات لمرض السل كما قامت بعثات الصليب الاحمر من بريطانيا وامريكا بمد جميع الاقسام والوحدات بالخدمات الطبية ، ولكن عندما انسحبت هذه البعثات كانت المناطق الريفية فى يوغوسلافيا لاتزال خالية من الخدمات الطبية ، اما المستشفيات فلم تكن الا فى المناطق والمدن القليلة الكبرى .

لذلك شعر القرويون أنه لابد لهم من أن يتجمعوا لتكوين جمعيات صحية تشترك فى كل منها قريتان أو ثلاث من القرى المجاورة التى تضم فى غالبية الاوضاع عددا من السكان يتردد بين خمسة آلاف وستة آلاف وكان أول عمل كيفية خلق وتكوين صيدلية ومكان لاقامة الطبيب .

وقد عمل القرويون جماعات فى سبيل تشييد ما أطلقوا عليه اسم « بيت الصحة » من الطوب والاخشاب ، وكانت الخطوة الثالثة هى استدعاء الطبيب للاقامة فى هذا البيت على أن يقوم كل فرد فى الجمعية بدفع جزء من نفقات الطبيب وعائلته شهريا . وهذه الاجزاء البسيطة تكون مجمعة مرتب الطبيب الذى لايعتمد كثيرا على عدد المرضى الذين يزورونه ، كذلك يصرف منها على انشاء وحدة للدواء . أما المعدات الطبية والجراحية فيتم الحصول عايها عن طريق وزارة الصحة التى تقوم بتقديم القروض دون فوائد . وكان الطبيب يقدم النصيحة الطبية مجانا لجميع العائلات كما كان يقوم بزيارة منازل المرضى واجراءالعمليات ومدهم بالادوية والعلاج مقابل قيمة أو مبلغ ضئيل جدا من المال يضاف الى أموال الجمعية ، وكان على الطبيب أن يقوم بتدريب الاعضاء على القيام بجميع أعمال حفر الآبار ووضع الانابيب وازالة الروث وفضلات الانسان وتنقية المياه وتصريف المياه من المستنقعات التى يتربى فيها البعوض ، وكان عليه أيضا أن يعلمهم تعليما صحيا ، وأن يجمع النساء والفتيات للتحدث اليهم عن التكوينات البيولوجية والتشريح الفيسيولوجى وعن التمريض فى المنزل والعناية بالاطفال والاولاد فى المدارس وتربية الدواجن والارانب التى قد تساعد على رفع قيمة الوجبة الغذائية بين القرويين .

وكانت هذه الحركة ناجحة تماما فقد انتشرت عملية انشاء بيوت الصحة حتى وصلت الى بلاد العرب نفسها وبقية المقاطعاتاليوغسلافية الاخرى . ثم اقتبس هذا النظام فى بلغاريا وأماكن أخرى وزاد عدد الاطباء العاملين فى هذا النظام الى نسبة عالية ، وكان عليهم أن يواجهوا الكثير من حالات التعصب والجهل والتزمت والتمسك بالعلاجات القديمة والوصفات التى تقدمها الزوجات والتى غالبا ما تؤدى الى الوفاة . وقد استطاع النظام التعاونى أن يخلق نظاما للصحة القروية فى بلد فقير لاتستطيع الميزانية العامة أن تتحمل نفقات هذه الخدمات ، وقد نجح هذا النظام فى جذب اهتمام الناس والاهتمام بهذه الخدمات. ولكن الجمعيات الصحية اليوغوسلافية عانت الكثير خلال الحربالعالمية الثانية ، وعندما انتهت هذه الحرب عادت هذه الخدمات الى الظهور . ولكن تحت اشراف الادارة المحلية وقد دلت هذه التجربة على أنه من الممكن انشاء نظام للخدمات الصحية التعاونية فى حالة عدم امكانية تحقيق هذه على نطاق قومى .

أما فى الولايات المتحدة فالامر يختلف تماما اذ يرتفع مستوى المعيشة والدخل الفردى لدرجة كبيرة وتقوم المنشئات الخاصة بتقديم الخدمات الطبية اللازمة ويقع عبء تكاليف العلاج على الافراد ، والذى

غالبا ما يرتفع ارتفاعا كبيرا . وكانت فكرة تعيين طبيب خاص لجماعة معينة للاشراف على المرضى منهم وفحصهم باستمرار غير معروفة فى المجتمع الريفى الامريكى وفى المدن الصغيرة خاصة ، ولكن الاطباء خطوا الخطوة الاولى ، وبهذا الشكل ظهر مستشفى المجتمع التعاونى فى الكسيتى بولاية أوكلاهوما وأخذت تنتشر بطريقة ملموسة بين الامريكيين التعاونيين وقد انتشر الآن نظام الدواء للجميع بالرغم من أنه لا يطلق عليه اسم التعاون الآن ، كما أنه لايرتبط بأى فرع من أفرع التعاون فى أمريكا .

وهناك نوع آخر من الخدمات التعاونية الهامة مثل ادخال الكهربا الى المناطق الريفية . لقد استطاعت الجمعيات التعاونية الزراعية فى تشيكوسلوفاكيا أن تمتلك مطاحن الغلال فى بداية هذا القرن كما أنها كانت تحاول فى الوقت نفسه أن تنشىء محطات صغيرة لتوليد الكهربا ولقد كان الهدف من وراء ذلك هو أمداد مصانع الزبد بالقوة الكهربية ولكن لم يمض وقت طويل حتى امتدت هذه الخدمة الى خدمات أخرى كالامداد بالمياه والاضاءة اللازمة وادارة الآلات . ولذلك امتد نشاط وعمل هذه الجمعيات حتى استطاعت أن تمد اثنتين وثلاثين قرية ومصنعين للسكر وأربع محطات سكك حديدية ومطحنين وأربع جمعيات تعاونية للالبان ومجموعة من الجمعيات المختصة بالخدمات الكهربية بكل هذه الاشياء التى سبق ذكرها .

وقد بدأت حركة جديدة فى الانتشار وهى قيام مجموعة من الجمعيات التعاونية لقرى متقاربة بانشاء محطة لتوليد الكهربا وذلك بالاشتراك مع السلطات المحلية (البلديات) . وذلك بعد ان عجزت الجمعية الوحيدة عن تنفيذ هذا العمل ، وكان الهدف من وراء ذلك هو توصيل الكهربا الى الاحياء والمناطق المختلفة فى جميع أنحاء البلاد . وقد رفعت الجمعيات التعاونية نصيبها من رأس المال للاغراض المحلية والزراعية والصناعية وأعادت استثمار جزء منه مع شركة المنافع العامة لتغطية نفقات الانشاء وخطوط الضغط المنخفضة والمحولات . كذلك كانت الجمعيات التعاونية تقوم عادة بامداد المنازل بجميع المعدات والاجهزة ، كما حددت الاسعار بالنسبة لكل فئة من المستهلكين بصرف النظر عن مكان اقامتهم وذلك بشرط وجودها فى المناطق التى تخدمها .

ونجد جمعيات تعاونية للكهربا فى أنحاء عدة متفرقة من العالم تسير على المنهج نفسه وخاصة فى ألمانيا وفرنسا وشمال السويد والولايات المتحدة اذ تقوم الدول ، فى البلاد الاخرى بتقديم القروض الى هذه الجمعيات . وفى أمريكا ادارة خاصة للكهربا يطلق عليها اسم

ادارة كهربة الريف وعملها يتركز فى تسهيل ادخال الكهربا فى الريف والاسراع فى هذا الشأن .

وقد استطاعت الجمعيات التعاونية للكهربا أن تقدم خدماتها فى عام ١٩٥٥ لاكثر من مليونين ونصف المليون من المزارع وهى ما يقرب من نصف المزارع التى بها كهربا فى الولايات المتحدة ، وذلك بجانب بعثات الالوف من المستهلكين الخصوصيين فى الريف والمنازل غير الريفية والمدارس والكنائس وبعض الصناعات الريفية الصغيرة .

وهناك أيضا نظام ادخال الآلات فى الزراعة فهناك الزارعون الذين لا يستطيعون القيام بذلك ومن هنا تقدم اليهم بعض الجمعيات الامكانيات الآلية الامر الذى ساعد على سرعة تقدم وتطور أنظمة الزراعة وزيادة القدرة الانتاجية للزراعة .

وبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية مباشرة كانت هناك حاجة ملحة فى عدد كبير من الدول الى انتاج الغذاء واعادة تشييد المزارع الخربة ورفع مستوى انتاجية هذه المزارع بعد أن قلت الايدى العاملة والحيوانات . وقد أدى هذا الى سرعة تبنى سياسة ادخال الآلات فى الزراعة ، ولكن هذه السرعة وجدت عائقا أمامها هو صعوبة الحصول على الآلات نتيجة العجز فى العملات الاجنبية أو صعوبة الشحن .

ويعتمد النجاح فى استخدام الآلات على الكفاية الفنية وكيفية استخدام الآلة لذلك تركزت عمليات الآلات والجرارات فى أيدى جمعيات تعاونية فى كثير من بلاد العالم حتى يمكن أن تقدم الفن والكفاية الكاملة لادارة هذه الآلات والاشراف على خدماتها .

وبالرغم من المزايا والفوائد الاقتصادية التى يبرزها نظام استخدام الآلات ، فان قيام التعاونيات باستخدام الآلات لم يدل على مدى التقدم الذى كانت تسعى اليه هذه الجمعيات . وقد ساعدت فترة الاثنى عشر عاما التى ظهر فيها التقدم الزراعى فى الدول المتقدمة اقتصاديا ، ساعدت الفلاحين فحصلوا على مبلغ من المال لاستثماره بشكل خاص فى الآلات حتى أمكن استخدامها فى الزراعة ، ولكن الجمعيات التعاونية للآلات بقيت كما هى دون أن تتحرك ودون أن تظهر نشاطا ملموسا . أما فى آسيا حيث لايزال التخلف منتشرا فى كل بقعة منها ، فلا تزال هناك صعوبات كبيرة فى وجه استخدام الآلات فى الزراعة مثل بنوك الارض التى تسيطر على محصولات الارز ، وعدم وجود أجهزة كاملة مناسبة .

والطريق الآخر لتنفيذ الزراعة الآلية وجود نوع من التعاون

الخاص بأمداد الآلات على اساس القروض اذ كانت الشروط مناسبة وذلك لجميع الاعضاء المشتركين ، ولن يكون هذا العمل سليما وكاملا الا اذا قامت الجمعية بامداد الاعضاء آيضـا بقطع الغيار والقيـام بالاصلاحات اللازمة داخل ورشة كاملة ، وفى انجلترا هذا النظام حيث بعض الجمعيات التعاونية التى تخصص فريقا للقيام بعمليات الاصلاح فى المناطق الريفية التى أصيبت فيها الآلات بعطب ، وهناك للمعاونة بعض أجهزة الارسال الاذاعى بغرض الارشاد عن مكان العطب وطلب المعونة الفنية فى اصلاحها .

أما الجمعيات التعاونية الخاصة بتربية الماشية والحيوانات فتعتبر أقدم من الجمعيات التعاونية الخاصة بالآلات . وهذا النوع من التعاون نوع بسيط ، ولكنه أكثرها انتشارا تنفيذا لفكرة المجتمعات البدائية . وهناك كثيرون من الريفيين الذين يعانون من سوء نوع الماشية أو عدم انتاجها للالبان أو اللحوم نتيجة سوء التغذية أو سوء السلالة نفسها ، لذلك تحاول أن تجمع هذه الحيوانات فى صورة تعاونية للتغذية تعاونيا والتزاوج من الفصائل الاخرى التى قد تكون أحسن وأرقى نوعا وتقوم الجمعية التعاونية فى هذه الحالة بامتلاك مبنى أو اصطبل خاص لاقامة الحيوانات وتغذيتها بصورة جماعية على أن تقسم النفقات والمصروفات بين الاشخاص المعينين على حسب عدد الحيوانات ومقدار النفقات .

وهناك نشاط آخر تقوم به الجمعيات التعاونية لتربية الحيوانات وهى التلقيح الصناعى ، وهى عملية تساعد على تكوين عدد كبير من العجول من ثور واحد من سلالة ممتازة .

وهذه العملية اقتصادية لدرجة كبيرة لانها تساعد على نشر السلالة الى مسافات بعيدة دون تحمل مشقة نقل الثور الى مكان التلقيح ، وانما يكفى نقل اللقاح لتطعيم الابقار بدم ممتاز . وقد ظهرت مثل هذه الجمعيات بشكل خاص فى انجلترا وفى الولايات المتحدة فى عدد من الدول الاوربية بعد مصائب الحرب العالمية الثانية ثم بدأت تنتشر بعد ذلك فى كثير من دول العالم .

وقد سبق أن ذكرنا فى بداية هذا الكتاب كيفية الامداد بالمياه ووسائل الصرف والرى كموضوع للتعاون فى البلاد الزراعية . وهذا النوع من النشاط قديم ، لذلك ظهرت وسائل الرى والصرف فى حوض الفرات ودجلة والنيل ، وفى هولندا فى العصور الوسطى عندما بدأ الهولنديون يبنون ويحصنون أراضيهم ضد اجتياح البحر .

وقد بدأت جمعيات تعاونية للرى الحديث فى التكوين فى بلاد عدة

وخاصة فى أوربا والاجزاء الغربية من الولايات المتحدة « كولايات كلورادو وكاليفورنيا ومونتانا وغيرها » . وقد قامت عدة دول بالمساهمة التعاونية فى حفر القنوات وتركيب المضخات الميكانيكية لكى تحول الاراضي القاحلة الى أراضي رى دائم يمكن أن تعود بالفائدة الدائمة على أصحابها .

وهناك نظام التعاون فى المواصلات المحلية وخاصة فى المجتمعات المنعزلة ، ولكنه يأخذ أشكالا مختلفة متباينة مثل الاتوبيسات والفيرى بوت (السفن الناقلة من ميناء أو شاطيء لآخر) « فى سيلان وفنلندا » والتاكسيات التعاونية وللولايات التعاونية التى تحمل المنتجات الى الاسواق « انجلترا والولايات المتحدة » .

ومن الممكن أن تكون هذه الجمعيات استهلاكية يمتلكها الاشخاص الذين يستخدمونها بأنفسهم ، كما يمكن أيضا أن يعمل عليها ويقودها أعضاء فى هذه الجمعيات . وقد تتضمن الجمعيات التعاونية الخاصة بوسائل المواصلات والاتصال خدمات للتليفون والتلغراف فى بلاد مثل الولايات المتحدة وكندا وفنلندا وبلاد أخرى .

وهناك جمعيات أخرى تقوم بانشاء الجسور التى تمر عليها عربات النقل التى تتولى نقل المنتجات الى الاسواق .

وهناك نوع من التعاون فى أمريكا وينتظر أن ينتشر فى بقاع مختلفة من العالم فى المستقبل القريب : وهو نظام الخزانات الباردة أو الثلاجات المؤجرة : وهى عبارة عن ثلاجة « مخزن مكيف للهواء البارد » مقسمة الى عدة خزانات ضخمة لكل منها مفتاحها الخاص تؤجر للعائلات الريفية الاعضاء فى الجمعية التعاونية ، وعندما تحضر العائلة خنزيرا أو ثورا للذبح يمكنها ان تبيعه للجزار وتشترى منه لحومها طوال الاسابيع والشهور وهى تساوى قيمة ماسبق أن بيع أو تستطيع وضع لحم هذا الخنزير او الثور فى هذه الثلاجة ثم سحب المقدار اللازم فى اى وقت تشاء من هذا اللحم . ويمكن حفظ الزبد الصيفى والفواكه فى هذه الثلاجة أيضا . وينتشر هذا النوع من التعاون فى أكثر من ٧٠٠ منشأة فى الولايات المتحدة وخاصة فى المنطقة الوسطى الغربية .

وبجانب ذلك مراكز للتعبئة فى العلب تقوم بأعمال فى غاية القيمة لحفظ الفواكه والخضراوات فى القرى الانجليزية ، وقد قامت هذه المراكز بدور كبير خلال الحرب العالمية الثانية . وهذا النوع من الجمعيات لايوجد الا فى الدول والمجتمعات المتقدمة اقتصاديا تماما . وفى بلغاريا لم يكن هناك نظام للتعبئة فى العلب منذ سنوات قليلة مضت، ولكن هذا النظام ظهر بعد ذلك حيث أنشىء مصنع لتعبئة الفائض من

الفواكه الصيفية في علب يمكن تخزينها لاستعمالها عند الحاجة أو لبيعها في المحال الاستهلاكية بأسعار مادية بالنسبة لعلب الفاكهة .

سبق أن أشرنا الى نظام التعاون الاسكانى فى كثير من صفحات هذا الكتاب . لقد ظهرت جمعيات تعاونية للبناء فى انجلترا ومهمتها تلقى الاستثمارات الضئيلة لتقديم القروض الى الناس الذين قد يرغبون فى بناء وتشييد منازل . وقد سبقت الاشارة الى ذلك فى نظام الائتمان التعاونى فى المناطق الحضرية ، أما الجمعيات التعاونية للبناء فى فرنسا وايطاليا فتضم عمالا فنيين على استعداد للقيام بجميع عمليات البناء كما سبقت الاشارة اليه فى الجمعيات التعاونية العمالية الانتاجية . وهناك فى سويسرا نوع من التعاونيات مهمته القيام بخدمة الاسكان وتضم الاعضاء الذين يرغبون فى تشييد منازلهم ، على أن تقوم الجمعية نفسها بشراء المواد ، وهى اما أن تتولى عمليات البناء أو تؤجر من يقوم بهذه العمليات .

أما النظام التعاونى الذى لا نجد مجالا لذكره فى اى مجال سوى هذا المكان فهو النظام الخاص بانشاء المدارس التعاونية حيث يقوم التلاميذ باحضار كراساتهم وأقلامهم ويقوم طلبة الجامعة بالتدريس ووضع مناهج التعليم والقيام بطبعها على نفقتهم ثم الحصول على قيم ضئيلة مقابلها وخبرة فى التدريس . وهذا النظام التعاونى لم يمتد بعد داخل الجامعات وانما هناك فى السويد نظام يشبهه يتم على أساسه اقراض الطلبة مبلغا من المال لمساعدتهم على الاستمرار فى الدراسة والتحصيل ومواجهة جميع مطالب الجامعة .

الفصل الخامس عشر

التكامل التعاوني

تحدثنا فما سبق عن الحركة التعاونية بطريقة تحليلية عن طريق عرض الأعمال وأوجه النشاط ولكن هذه الطريقة الخاصة بالعرض تجاهلت الشكل المتكامل والمترابط والمتفاعل للحركة التعاونية التى يعطيها الكثير من أهميتها وحيويتها ٠

من الصعب جدا أن نجد مجموعة من التعاونيات دون أن يكون لهـا مركز قومي ، ولمعظم التعاونيات أكثر من مركز واحد ، أي هيئة تمثيلية وهيئة استشارية وهيئة للدعاية والشـــئون التعليمية ومركز للتجارة « بالجملة » يقوم بتقديم جميع احتياجات الاعضاء أو بيع انتاجهم ومركز مالى قد يستخدم اسم « البنك » وربما لا يستخدم هذا الاسم ٠

وهناك بجانب ذلك مراكز خاصة تهتم بشئون ابحاث التعاون أو التدريب أو كليهما معا مثل كليات التعـــاون فى كثير من البلاد والمركز القومى للتعاون الزراعى فى فرنسا ومؤسسة بلانكيت فى انجلترا والمعهد الامريكى للتعاون ، ومعاهد الابحـــاث الملحقة بالجامعات الالمــــانية والنمساوية ٠ ولا تسير أعمال الهيئات المركزية لكل منها فى اتجاهات متشابهة أو واحدة أما نشاط التعاونيات للاتجار بالجملة أو الاتحـــاد التعاونى فمن الممكن ضمهما كمـــا حدث فى السويد وفى أماكن أخرى ، كما أمكن ضم تعاونيات الاتجار بالجملة والبنوك فى اتجـــاه واحد فى انجلترا ٠

والمبدأ الذى يوحد التعاونيين من جميع الفئـــات هو الطريق الذى يبحثون على أساسه عن طريقة للقيام بأوجه النشاط الاقتصادى ، وهى الطريقة التى تهدف الى المساواة الكاملة والتخلص من المنافسة والاهداف الفردية للبحث عن المكاسب الشخصية وســـط المجموعة ٠ ولكن هدف النشاط يختلف اختـــلافا كبيرا بالنسبة لكل من المنظمات الاستهلاكية والانتاجية : فالمستهلك يبحث عن احتياجاته الخاصة من أجود وأحسن السلع مع أقصى حد للاقتصاد فى الانتاج ٠ وهذا الهدف ليس هدفا أوليا ولكنه يرجع الى مسألة الضمير والتعـــاونيون ذوو ضمائر عادة ، لانهم

يرغبون في أن تكون الاسعار معقـولة وفي متناول يد جميع المستهلكين وبالنسبة للمنتجين فان طبيعة العمل الذى يقوم به المنتج يجب أن يمنحه قدرا مقبولا من الحياة ٠

وتهدف الحركات التعاونية فى الواقع الى تدعيم مبدأين هامين قد يتفقان فيما بينهما وهما :

١ ـ مقابلة الاحتياجات الانسـانية كنوع من الاهداف الاساسية للنشاط الاقتصادى ٠

٢ ـ والاعتراف بأنه من بين الاحتياجات الانسانية رغبة العامل فى القيام بتنفيذ عمل مفيد يختاره هو وكذلك التمتع بنظام الادارة الذاتية داخل العمل ، وأيضا المكافأة عن العمل الذى يتم تنفيذه ٠

وهنا يظهر اختلاف حقيقى بين وجهتى النظر وهو تضارب المصالح الحقيقية ٠

وبالرغم من أن هناك الكثير مما يمكن قوله عن النشاط الاقتصـادى والتنظيمى الذى تتصف به كل حركة من أجل تطوير هيكلها الاتحادى فان هناك القليل مما يمكن قوله عن مدى ارتباط الاتحادات التعاونية بالاحزاب السياسية المتصارعة ، على أساس أن مبدأ التعاون يعمل على توحيد نشاط المنتج والمستهلك أكثر مما يعمل المبدأ السياسى الذى يسعى الى التفريق والتقسيم ٠ أما فى بلاد مثـل بلجيكا حيث تنتهـج الحركة التعاونية الاستهلاكية اتجاها اشتراكيا وحركة المنتجين اتجـاها كاثوليكيا ، فان هناك نوعا من الشك السياسى المتبادل بين الطرفين ٠

وبالرغم من هذه الاتجـاهات فان التعاون بين جميـع الجمعيات والهيئات التعاونية الاستهلاكية والانتاجية قائم على أحسن وجه ، لذلك وجهت نسب كبيرة من انتاج المنتجين للبيع فى المحال الاستهلاكية بالرغم من أن هذا الانتاج قد يسـير فى طريق طويل من الاجراءات التجارية ٠ وهناك روابط متينة داخل البلد أو بين البلاد المختلفة كالحال فى نيوزيلندا أو الدانمارك مع بريطانيا ، وتظهر هذه الروابط فى صورة تجارة مباشرة أو وجود منظمات تجارية مشتركة تقوم بأعمـال تحديد الاسعار وتوزيع الفائض ٠

وقد سار التكامل الاقتصادى فى المجال الدولى فى اتجاهات عدة : فهناك الشراء المشترك الذى تقوم به الجمعيات التعاونية للاتجار بالجملة الاسكندنافية لجميع الدول الاسكندنافية السابق ذكرها ٠ وهناك وكالة قومية تعاونية للاتجار بالجملة تتعامل مع مجموعة كبيرة من البلاد كانت

قد أقيمت فى السنوات القليلة السابقة للحرب العـــالمية الثانية • وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تم انشاء هيــــئة البترول الدولية التى فى الولايات المتحدة مقرها •

وبعد ذلك ظهرت المنظمة الدولية لتبادل المعلومات ورسم السياسات والتعبير عن أوجه النظر فى شئون التعاون • أما التحالف التعاونى الدولى الذى عقد أول اجتماع له فى عام ١٨٩٥ والذى أقامه التعاونيون الانجليز والفرنسيون وخاصة جريننج وفانسيتارت نيل واميل دى بويف ، فقد استمر نشاطه منذ ذلك التاريخ ، وكان يعقـــد اجتماعاته كل سنتين أو ثلاث ولم يتوقف الاخلال الحربين العالميتين ، لذلك لم تتوقف وحدة هذه المنظمة ونشاطها الذى كان يتركز فى دراسة الامكانيات للعمل على تطوير الحركة التعاونية وخلق روح التشاور وتبادل الآراء بين جميع التعاونيين • ويضم هذا التحالف بين عضويته جميع الاتحادات التعاونية الاستهلاكية الوطنية الكبرى وكذلك الكثير من الجمعيات الزراعية وقدبرهنت المؤتمرات التى عقدها هذا التحالف الدولى على أهمية فى تبادل الآراء والاتصالات القيمة وتبادل الخبرات واتاحة الفرص لتخطيط سياسة تعـاونية سليمة ونشر الوعى التعاونى بين مختلف الدوائر •

وكان يصاحب هذه المؤتمرات اجتماعات تقوم بها هيئات فرعية مثل اللجان الدولية لشئون البنوك وشركات التأمين وتجارة الجملة والهيئات النسائية التعاونية الدولية • وكانت المعارض التعاونية تصاحب دائمـا هـــذه المؤتمرات أينما عقدت • وقد ازدادت عضـــوية الدول الافريقية والآسيوية فى هذا المؤتمر خلال السنوات العشر الســـابقة حتى اضطر المؤتمر الى عقد أول جلسة له فى آسيا فى كوالا لامبور عام ١٩٥٨ • وقد قام التحالف باصدار نشرة شهرية دورية باللغات الانجليزية والفرنسية والالمانية وذلك عن طريق السكرتارية وادارة الابحاث التى يضـــمها التحالف بجانب ادارة الاحصاء التى تقوم بنشر البيانات الاحصائية وغير ذلك .

وقد استطاع هذا التحالف التعاونى الدولى أن يخلق حركة تعاونية استهلاكية فى الهيئات الدولية والحكومية مثل عصبة الامم ومكتب العمل الدولى الذى حضر مراقبون عنه جميع الاجتماعات والمؤتمرات أو فى اللجان الشبيهة بالرسمية مثـل اللجنة الدولية للعلاقات التعاونية المتبادلة التى كونها البرت توماس عندما كان سكرتيرا عاما لمكتب العمل الدولى والتى ظلت تجتمع حتى نشوب الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩ •

وكان هذا التحالف ذا قيمة كبيرة كوسيلة للمشــاركة فى المعرفة ونتائج الخبرات التى تعتبر احدى خصائص التعاون ويميزها عن النشاط

القائم على التنافس · لقد تعلمت الحركات التعاونية بعضهـــا من بعض وكذلك تبادلت الافكار والآراء وكانت مثمرة فى كل مكان من العالم وقد ركز هذا التحالف اهتمامه بمبدأ الحركة وساعدتهـــا على التحدث فوق المسرح كممثلة لما يقرب من ١٢٥ مليون عضو ·

ويضم التحالف الدولى التعاونى جميع الهيئـات التعاونية الزراعية القائمة ، لذلك ظهرت هيئة دولية أخرى فى ربيع عام ١٩٤٦ تمثل القطاع الزراعى وهى الاتحـــاد الدولى للمنتجين الزراعيين الذى ظهر فى لندن · وكانت هذه الحركة تتركز فى القارة الاوربية ، لذلك أطلق عليها اسم « الاتحاد الاوربى الزراعى » ·

وقد استمرت الهيئات فى نشاطها جنبا الى جنب ، وكان الاتحاد يركز كل نشاطه أو معظمه لبحث شئون التعاون ودراسة عملية تسويق السلع الزراعية . وقد كونت ادارة خاصة لبحث جميع مشـــكلات التعاون الخاصة ونظمت دورات دولية للتفتيش التعاونى داخل جميع الدول الاعضاء .

ومن الواضح أنه لا توجد منظمة واحدة تستطيع أن تدعى بأنهـــا تمثل الحركة التعاونية فى العالم ، كما لا توجد منظمة واحدة تمثل جميع مظاهر التعاون فى بلد واحد ، وبالرغم من ذلك فان روح المجتمع قائمه على أشدها داخل الحركة نفسها · وهى تمتد عبر الحدود القومية وتعتمد على نظرة عامة انسانية للاقتصاد تختلط بالمسئولية الشخصية مع عدم الاهتمام بالمكاسب الشخصية · كما أنها تخلق روحا من الاخوة والجو العائلى حينما يجتمع التعاونيون لتبادل المعلومات والخبرات ودراسة جميع المشكلات التعاونية بروح تعاونية بالنسبة للعلاقات فى المدن والريف ، وبين المنتجين والمستهلكين ، وبين الهيئات المحلية والقومية والهيئـــات الدولية وهى المشكلات التى تبحث عن حلول لها حتى يمكن تحقيق الاقتصاد التعاونى الكامل .

الفصل السادس عشر

التعاون بين الدولة والمجتمع

لم تنشأ الحركة التعاونية فى فراغ لأنها تعتبر جزءا من المجتمع المنظم والدولة المنظمة التى تفرض عليها بعض النقاط الخاصة . وقد قيل الكثير عن الحركات التعاونية فى كل من بريطانيا وألمانيا عن طريق تتبع تاريخ هذه الحركة فيهما ووضعهما القانونى .

وفى منتصف القرن التاسع عشر كان هناك أكثر من ١٥٠ دولة قد أصدرت قوانين خاصة بالنظام التعاونى ، وادخال تعديلات قانونية على أوضاعها تتردد بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ تعديل . وكانت هذه القوانين تنقل من دولة لاخرى دون تغيير الا فى الطابع القومى . ومن بين أوائل هذه القوانين فى العالم القانون الذى صدر فى بريطانيا الخاص بالجمعيات الصناعية والاستهلاكية ، وقد أثر القانون الالمانى على دول أوربا الوسطى بشكل ملموس ، وكذلك على دول أخرى خارج أوربا .

أما القانون الفرنسى فقد كان له طابع خاص أصبح نموذجا فيما بعد للقوانين فى المستعمرات الفرنسية ودول أمريكا اللاتينية وذلك بالرغم من أن فرنسا نفسها قد أصدرت قانونا آخر خاصا بالتعاون . وقد طبقت القوانين التى وضعت من أجل الهند فى جميع المستعمرات البريطانية وجزر الهند الشرقية التابعة لهولندا وفى الوقت نفسه كانت التشريعات فى الولايات المتحدة وفى دول الدومنيون البريطانى تشق طريقها لمواجهة النوع نفسه من المشاكل . أما القانون السوفيتى فلا يرتبط مع الدول الاخرى كما أن هناك دولا أخرى مثل الدانمارك وسويسرا التى ليس لها قانون للتعاون .

ويرتبط القانون مع الجمعية التعاونية بثلاثة روابط أو مظاهر :

أولا : يجب أن تكون قائمة على أساس مبلور ومسجلة تسجيلا رسميا ، ويجب أن يحدد نشاطها وكيفية الحصول على الاموال أو الاكتتاب فى رأسمالها وهل هى محدودة المسئولية أو لا ؟ وكيف يتم الاشراف عليها ؟ وما نوع السجلات التى تحتفظ بها ؟ وكيف يمكن أن تندمج مع الجمعيات الاخرى لتكوين اتحاد فيما بينها ؟ وكيف يتم حلها ووقف

نشاطها ؟ وتنطبق هذه الاوضاع تقريباً على الشركات المحدودة الصغيرة ولكن الجمعيات التعاونية قائمة على أساس تعاون الشعب فى أعمال لا تتطلب خبرة طويلة ويزداد الميل فيها الى تبسيط الشكل الذى يسير عليه التعاون والعمل على زيادة وسائل النشر والاشراف ٠

ثانيا : يجب أن تتسم الجمعية بطابع التعاون وهذا قد يعنى تحديد نوع وصف التعاون وتحديد استخدام الهيئات والمنشآت للألقاب التى تأتى تحت هذا التحديد ، ولكى يمكن تطبيق هذا الوضع وحفظه فان أحكام القانون واللوائح المنظمة لهذا الوضع يجب أن تطبق ويجب أن تكون ملزمة للجميع ، وأهم هذه الاحكام :

١ ـ فتح العضوية أمام الجميع فى نطاق نشاط الجمعية ٠

٢ ـ المساهمة المتساوية فى رأس المال من جانب الجميع ٠

٣ ـ المساواة عند التصويت فى شئون الجمعية ٠

٤ ـ يكون العمل من ناحية المبدأ مع الاعضاء فقط « لا يعتبر هذا اجباريا فى كل مكان »

٥ ـ توزيع الفائض بنسبة الاعمال التى تمت فى الجمعية ٠

٦ ـ هناك بعض القوانين التى تلزم الاعضاء أن يقوموا بجميع أعمالهم داخل الجمعية ٠

وهناك من الاحكام ما يذهب الى أبعد من ذلك وتتضمن حق الاغلبية فى الانتماء الى بعض أنواع النشاط « انتاج أنواع معينة من المحصولات مثلا » حتى يمكن الضغط على الاقلية لكى تصبح أعضاء فى الجمعية والقيام بالنشاط داخل هذه الجمعية ٠

وهناك أيضا بعض الاحكام التى تتضمن الزاما لمراقبة حياد العضو سياسيا ودينيا ٠

ثالثا : اذا نظر الى الحركة التعاونية على أنها نوع من الخدمات الاجتماعية التى تستحق رعاية الدولة فانه من الواجب منحها امتيازات قانونية ومالية كما يجب تقديم قروض اليها واقامة صلات وثيقة بين هذه الحركة والمصالح الحكومية وذلك من أجل خلق مستوى الكفاية والمستوى الاجتماعى والمبادىء الانسانية أيضا ٠

وكان من نتيجة ذلك ظهور مجموعة كبيرة من التشريعات أهمها الميل الى تطوير المواد القانونية وخلق عادات وعرف قانونى وقواعد ولوائح من

هذا النوع كانت تترك فيمـــا مضى لمروءة الفرد ومدى تقدير الجمعية الواحدة • وكانت الطرق والوسائل التى يتم نجاحها فى مكان معين تؤخذ كحقيقة سليمة وتعتبر الزاما قانونيا فى أنحاء متفرقة بالرغم من وجود اختلافات فى الدوافع وطبيعة الاحتياج والدوافع • ولا شـــك أن قانون التعاون ومثله الحركة التعاونية تماما يأتيان نتيجة التطور والنمو والخبرة والعقل المرن •

وتختلف درجة تدخل الدولة فى الحركة التعاونية واشرافها عليها باختلاف النظرية القومية التى تنتهجها ، وباختلاف طبيعة عضوية الحركة التعاونية أيضا : ففى بريطانيا كان تدخل الدولة فى أقل الحدود الممكنة أما فى فرنسا وألمانيا وبعض الدول الاوربية الاخرى فتقوم الدولة بتقديم المساعدة المالية ومساندة الحركة التعاونية • ولكن هذا لا يعنى أن اتجاه الحكومة يميل الى الاتجاه الاشتراكى ، وانمـــا هو مجرد تطبيق لنظرية أبوة الدولة والتزامها فى تحقيق بعض أشكال الحياة الاقتصادية وهو أمر استمر قائما منذ مدة كبيرة فى هذه البلاد • وهناك بعض الولايات التى فى المنطقة الغربية من أوربا الغربية مثل بوهيميـــا وبولندا البروسية وغيرها من البلاد الاوربية التى نمت فيهـــا الحركة التعاونية وتطورت وأخذت لنفسها شكلا خاصا ونمت وترعرعت فى ظل حكومات معادية ، لذلك أخذت الحركة تنادى بالاستقلال فى نشاطهـــا بعيدا عن السيطرة والنفوذ والتوجيه الحكومى •

أما الحركات التعاونية فى البلاد النامية وخاصة بين الشعوب غير المتعلمة والتى لا خبرة سابقة لها فانها تتخذ شكلا خاصا . وكانت أول حركة ظهرت بين شعب من هذه الشعوب هى الحركة التعاونية فى الهند، اذ أنها نشأت نتيجة تعاون الفلاحين وعدم تلقى مساعدات أو قروض بالرغم من أن هؤلاء الفلاحين يفتقرون الى وسائل الادخار وامكانياته ، وبعد أن تكونت وقويت هذه الحركة بدأت الجمعيات التعاونية تتلقى المعونات والمساندات الحكومية •

وقد وجد التدخل الحكومى فرصة طيبة فى شئون تنظيم هـــذه الحركات والاشراف عليها وخاصة عندما لا يوجد فلاحون أذكياء مثقفون يثقون فى أنفسهم أو متعاونون أو لا يمتلكون وقتا كافيا للتدريب الفنى للقيام بالأعمال المختلفة دون تلقى أجر على ذلك • وكان يجب أن يتم البحث عن وسيلة جديدة أخرى ، وكانت هذه الوسيلة هى خلق وظيفة مسجل الجمعيات التعاونية « يطلق عليها فى بعض الاحيان اسم مدير التعاون » وهيئته التى تقوم بالاشراف على عمليات التدريب فى الشئون والادارة القانونية والمالية والأعمال الادارية •

وهناك عدة اختلافات كبيرة عند بناء الحركة التعاونية فى بلاد نامية لا تشبه الاختلافات القائمة فى الحركة التعاونية فى البلاد المتقدمة • لقد كانت هذه الحركة نتيجة اقتباس للانظمة التى فى الخارج ، كما أنها لم تخلق بديلا لها وطرقا جديدة للنشاط وتقديم الخدمات الاقتصادية مثل الخدمات التى تم أداؤها باشراف الهيئات الأخرى والتى تعتبر جزءا أساسيا لقيام أبسط قواعد وأنواع الاقتصاد الذى يجب أن تؤديه فى ظل الانتاج الآلى والتجارة العالمية والتبادل المالى • ويتركز هدفها فى القيام بهذه الأعمال دون التضحية بمصالح الزارع أو اخضاعه لخطوات من الضغط والاستغلال ومثيل ذلك الحالة التى مر بها العامل والزارع الأوربى قبل أن ينشئا لهما حركتهما التعاونية الخاصة •

وبجانب ذلك كله كان يجب على الحركة التعاونية أن تدرب الرجال على تحمل المسئوليات الديموقراطية وخاصة أنه ليست عندهم أية فكرة عن الديموقراطية السياسية • وقد أدت هذه الحركة الى تقديم خدمة جليلة فى اعداد الشعوب المستعمرة للحكم الذاتى على نطاق واسع •

وليس هناك أدنى شك فى أن الهند قد تطورت فى الفترة التالية للاستقلال • وأصبح التعاون يشكل جزءا هاما من اقتصادها القومى • لذلك وجهت الحركة التعاونية للقيام بدور رئيسى فى خطة التنمية الاقتصادية القومية • وقد تضمن هذا الاتجاه الجديد تدخل الدولة لمساعدة هذه الجمعيات التعاونية والحركة التعاونية بصفة عامة وذلك لاتمام الدور الذى رسم لها مع مد يد العون المالى والتوجيه الادارى لها •

وهناك عدد من الدول التى تميل الى ادخال نظام الخدمات العامةفى هذه الحركة التعاونية ، من بينها عدد كبير من الدول المتقدمة • وهو ما اتبع فى نيوزيلندا وكندا والنرويج وفرنسا وذلك من أجل مساعدة الجمعيات الصغيرة التى يجب أن تتحمل أعباء كبيرة للقيام بالخدمات الكبيرة المنتظر القيام بها • وقد تمت الاشارة الى قيام التعاونيات بتقديم الخدمات الصحية والمواصلات والمياه والكهربا والتعليم وغير ذلك •

أما وضع الحركة التعاونية فى الدول الشيوعية والدكتاتوريات المطلقة فمن الصعب قياسه لأنه على كل جمعية أن تنشأ وتتطور فى منطقة معينة والسير ضمن الخطوط العامة للخطةالاقتصادية والتوجيهالاقتصادى• وبالرغم من ذلك فان هناك بعضها يتمتع باستقلال داخلى كما أن بينها تضامنا اقليميا أو اداريا مع السلطات الاقتصادية •

وقد ارتبطت الحركة التعاونية فى العالم مع مكتب العمل الدولى من فترة طويلة منذ رياسة البرت توماس لهذا المكتب الذى أظهر حقيقة أهمية التعاون • وبالمكتب قسم خاص بالتعاون يتتبع جميع الحركات

التعاونية والمنظمات التعاونية فى العالم ويقيم معها العلاقات والصلات كما أن فى منظمة التغذية والزراعة الدولية فى روما قسما للهيئات التعاونية أيضا • وبجانب ذلك كله اهتمت الأمم المتحدة وهيئة اليونسكو بالتعاون اهتماما كبيرا ، ولكنه لا يقارن باهتمام مكتب العمل الدولى وهيئة التغذية العالمية •

أما الاشتراكية التعاونية فقد خلقت لنفسها مملكة خاصة تسير ببطء شـــديد عبرت فيها فترة تقرب من مائة عـام • وقد تستطيع الاشتراكية السياسية فى يوم ما أن تبنى لنفسها امبراطورية سريعة وتسيطر على جميع مظاهر الحياة الاقتصادية ، وقد حدث هذا لمدى معين : اذ تم تأميم مناجم الفحم القليلة التى تمتلكها الحركة التعاونية وقامت هيئات التسويق بمنح التعاونيات حرية شراء السلع الزراعية على حسب التزاماتها وبشروطها الخاصة • وأدى نظام الاشراف على التجارة الدولية الى سحب الفرص من أيدى الجمعيات التعاونية ، وأصبح من الصعب على الجمعيات التعاونية أن تتبادل التعاون بينها فى مختلف دول العالم •

ولا شك أن التعاونيين لا يؤيدون مثل هذه التطورات ، وخاصة هؤلاء الذين يجدون لانفسهم العظمة والسمو والارتفاع الى السلطة عن طريق هذه الحركة . ولكن اذا رغبوا فىمساندة مبادىء التعاون والمساواة الاقتصادية والاشراف الديمقراطى والانتاج من أجل التوظيف لا من أجل الربح ، بما فى ذلك من المجالات التى لم يطرقها التعاون ، فانه يجب عليهم أن يعدوا أنفسهم للاستمرار فى هذه الأنواع من الملكيات العامة والخاصة والاشراف أيضا .

وهناك ضرورة الى التفكير السليم الخلاق من أجل مستقبل التعاون فى الاقتصاد الاشتراكى • هناك مجالات للنشاط يمكن دخولها وهناك مجالات أخرى عجز التعاون على ارتيادها ، ولكن هل هو على استعداد لقبولها كهدية من الدولة ؟ اذا كانت الاجابة بالنفى فهل ينظر اليهــا التعاونيون على أنها عملية من أجل المصلحة العامة ، وان التعاون الحــر يجب أن يجد طريقه كبديل مسموح به لاشتراكية الدولة ؟ وهذا هو الوضع تقريبا فى روسيا ، بالرغم من وجود نسبة عالية من سوء التنظيم فى توزيع المواد الغذائية • وكبديل لذلك هل يسمح بقيــام المنشآت الشبيهة بالخاصة والمحافظة على هذا النظام من النشاط الخاص حتى يمكن أن تتوغل فيه الحركة التعاونية بكل سهولة •

ولا تعتبر كل هذه الأسئلة ضرورية وملحة بالنسبة لكل البــلاد ولكنها فى كل بلدة من بلاد العالم • ويجب على أصحاب النظريات التعاونية أن يجددوا مدى رضائهم فى السماح لهذه الحركة بالذوبان داخل دولة

اشتراكية ، كما حدث بالنسبة للحركة التعاونية الاستهلاكية التى ذابت فى كيان الدولة الروسية ، ومدى نظرتهم اليها كعمل اقتصادى واجتماعى يشابه فى قيمته الدولة الاشتراكية .. لقد كان عليهم اذا لم يفعلوا ذلك أن يواجهوا :

ا ـ اتساع شقة الخلاف بينهم وبين رجال الأعمال وحركة العمل الحر .

ب ـ اكتشاف أنهم ورجال الاعمال سوف يواجهون كل تقدم وتطور جدى فى الحياة والأوضاع الاقتصادية والسياسية دون أية سياسة محدودة .

وكانت الحركة التعاونية تحاول خلال السنوات الكثيرة السابقة أن تكيف نفسها بالتدريج مع كل وضع جديد ، ولكن الحرب وضغطها الشديد والثورة لم تتح الا فرصة ضئيلة لاعادة تقدير أو تأكيد السياسة التعاونية التى يمكن تطبيقها دوليا وتبادل النشاط بينها ؛ وذلك على أساس استحسان الاقتصاد التعاونى بالنسبة للاقتصاد العالمى .

والنقطة الأساسية هى : هل يمكن التعاون أن يكون طريقا للحياة الاقتصادية ؟

لقد استطاع التعاون أن يبنى لنفسه نظاما للانتاج والتوزيع وأن يتدخل فى أعمال البنوك والخدمات الأخرى الموجهة بصفة خاصة لمصلحة المجتمع كذلك فانه لا يتضمن أى ربح فردى على حين يتضمن المساواة الشخصية على أساس الحرية . وهو نظام حر يمنح المجموعات والأفراد فرصة القيام بأى عمل ونشاط الا استغلال الزملاء ، وهو لذلك يترك مجالات كبيرة للاختيار داخل اطار محدود مخطط .

وقد برهن هذا النظام على قدرته وكفايته الفنية وعلى قدرته فى محاربة المنشآت الخاصة فى المجال نفسه وذلك دون الدخول فى معركة سياسية ، ويتميز هذا النظام بمرونته وترابطه مع الحياة الاقتصادية وان كان قائما على أسس أخرى .

لقد ساعدت هذه الحركة على خلق نظام للتعليم فى النظم الديموقراطية وكذلك على تحمل المسئولية والتسامح ، كما ساهمت فى تدريب العمال البريطانيين فنيا فى القرن التاسع عشر ، وتدريبهم سياسيا فى القرن العشرين . وتقوم الحركة الآن بتدريب القرويين الافريقيين لتولى السلطة فى القرن الحادى والعشرين المقبل . كذلك عملت هذه الحركة على تطوير عدد من العلاقات الصناعية بين الادارة والعمال ، وبين الادارة واللجان الداخلية للمشروع وبين هذه اللجان والأعضاء حيث توزع عناصر السلطة

بطريقة حساسة أكثر من النظام القائم فى الأعمال الخاصة وهى علاقات تستحق الدراسة والفحص والاستيعاب .

وأخيرا فقد خلقت الحركة التعاونية عديدا من أسباب الكفاية والرضاء غير الاقتصادية بما فى ذلك من خلق روح عائلية أو صداقة قوية ، وروح الشعور بالكرامة والقوة والعزة نتيجة عدم وجود الأهداف الشخصية التى غالبا ما تخلق جوا من التطاحن والمنازعات والكراهية .

وبمعنى آخر لا يؤدى التعاون دورا كبيرا فى الاجهزة الاقتصادية فحسب ، ولكنه يؤدى دورا هاما فى عقول وأخلاق وقلوب الرجال والنساء فى كثير من البقاع وبين مختلف الحضارات والالوان ، لذلك يمكن القول بأن التعاون حركة تعمل على توحيد الروابط واستمرارها دون انحلال واضمحلال حتى خلال الحروب والخلافات السياسية الضخمة .

فهرس

تحليل حركة الملاحة فى القناة
خلال ديسمبر سنة ١٩٦٢

الحركة الملاحية :

حققت السفن التى عبرت القناة خلال ديسمبر ١٩٦٢ زيادة قدرها ٧٣ سفينة أى بنسبه ٩ر٤٪ على تلك العابرة خلال نفس الشهر من عام ١٩٦١ ٠

فقد بلغ عدد السفن العابرة خلال ديسمبر الحالى ١٥٦٢ سفينة مجموع حمولتها الصافية ١٦٤٧٠٦٩٨ طنا ــ بمتوسط يومى قدره ٤ر٥٠ سفينة مقابل ١٤٨٩ سفينة حمولتها الصافية ١٥٧٦٦٩٦٨ طنا ومتوسط يومى قدره ٤٨ سفينة فى ديسمبر ١٩٦١ ٠

وعبرت القناة من الشمال الى الجنوب خلال الشهر الحالى ٧٥٩ سفينة مقابل ٧٢٤ سفينة فى ديسمبر الماضى ــ بزيادة قدرها ٣٥ سفينة ، ويرجع ذلك الى أن السفن المحملة قد زادت بمقدار ١٠ سفن (٣٩٠ مقابل ٣٨٠) وكذلك السفن الفارغة بمقدار ٢٥ سفينة (٣٦٩ مقابل ٣٤٤) ٠

وبلغ عدد السفن العابرة من الجنوب ٨٠٣ سفن مقابل ٧٦٥ سفينة بزيادة قدرها ٣٨ سفينة ، وهذا نتيجة لزيادة السفن المحملة بمقدار ٢٥ سفينة (٧٤٨ مقابل ٧٢٣) والسفن الفارغة بمقدار ١٣ سفينة (٥٥ مقابل ٤٢) ٠

الحمولة الصافية :

زادت الحمولة الصافية للسفن التى عبرت القناة خلال ديسمبر الحالى مقارنة بمثلها فى ديسمبر الماضى بمقدار ٧٠٤٠٠٠ طن أى بنسبة ٥ر٤٪ (١٦٤٧١٠٠٠ طن مجموع حمولتها ديسمبر ١٩٦٢ مقابل ١٥٧٦٧٠٠٠ طن فى ديسمبر ١٩٦١) ٠

وبتقسيم الحمولة الصافية طبقا لاتجاهى العبور ، يتضح انها قد حققت زيادة فى كلا الاتجاهين ، فقد بلغت الحمولة الصافية للسفن العابرة من الشمال الى الجنوب خلال الشهر الحالى ٨٠٨٠٠٠٠ طن مقابل ٧٩١٦٠٠٠ طن خلال نفس الشهر من عام ١٩٦١ أى بزيادة قدرها ١٦٤٠٠٠ طن ، وذلك نتيجة لارتفاع الحمولة الصافية للناقلات الفارغة ، وبلغت بالنسبة للسفن العابرة من الجنوب الى الشمال ٨٣٩١٠٠٠ طن مقابل ٧٨٥١٠٠٠ طن أى بزيادة قدرها ٥٤٠٠٠٠ طن ، وتعود تلك الزيادة الى ارتفاع الحمولة الصافية بالنسبة لجميع أنواع السفن عدا سفن البريد ٠

مجموعة
اخترنالك

تصدر

اسبوعية باللغات العالمية

يشترك فى تحريرها واعدادها

لجنة " اخترنالك "



المراسلات

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢

العدد ١٦٥ الثمن ١٠ قروش